المرتضى

مكتبة السودانية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر -بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية -قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية 1983م-2005 م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:

- مليكة فرحاتي

إشراف الأستاذ:

- لخضر بن بوزيد

السنة الجامعية: 2015 / 2016

1436هـ/1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

الحمد لله عدد خلقه و رضا نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا و الصلاة و السلام على سيدنا خاتم الأنبياء.

اعترافا بالفضل لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و وافر العرفان إلى الأستاذ المشرف بن بوزيد لخضر الذي قبل الإشراف على هذا العمل و كان له الفضل في نجاح و إتمام هذه المذكرة من خلال توجيهاته و نصائحه القيمة حفظه الله

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة المناقشين، و إلى الدكتور القيم مصمودي نصر الدين الذي لم يبخل علينا بمساعدته لنا قدر استطاعته و إلى الأستاذ بوطارفة الصادق الذي قدم لنا يد المساعدة

و إلى جميع الأساتذة الذين علمونا حمل لواء العلم، و جميع طلبة قسم التاريخ.

قائمة المختصرات:

SACADN : Sudan African closed districts national union

SPLM : Sudan people's liberation movement

ALF: Azania liberation front

SANU: Sudan African national union

SALP:Sudan african liberation movement

مقدمة

مــقــدمة

شهدت دول القارة الإفريقية العديد من الصراعات الخارجية و الداخلية، و هذه الأخيرة اعتبرت الأخطر من سابقتها لأنها تهدد الأمن و الاستقرار الداخلي للدولة و تجعله عرضة للتجزئة و التفتيت نظرا لنشوبها بين أبناء المنطقة الواحدة.

و تعد دولة السودان من بين دول القارة التي تغلغل بها هذا النوع من الصراع، حيث عرف هذا الصراع بالصراع العرقي و هذا نظرا لما يحتويه السودان من تنوع ديني و لغوي و ثقافي وذلك لضمها شتى أنواع الأجناس التي قدمت من مختلف دول العالم و استوطنت بها.

كذلك يمكننا القول بأن السودان يمثل خليطا بين الجنس الإفريقي و العربي و بين المسيحي و المسلم إضافة إلى هذا فيمكن اعتبار المصدر الرئيسي لهذا الصراع هو السياسة الاستعمارية البريطانية التي كان لها الدور الأكبر في توسيع بوتقة الخلاف بين الشمال و الجنوب حيث اتبعت فيها إصدار قوانين مجحفة و ظالمة في حق الشعب السوداني و التي ركزت فيهاعلى الجنوب.

كما اعتبر اكتشاف النفط في منطقة جنوب السودان مصدر نقمة على الدولة و هذا ما رجحه بعض الباحثين من أهم الأسباب التي أدخلت السودان في أزمة ثانية دامت اثني و عشرين سنة و التي كانت أطول حرب في إفريقيا، فكان هذا تحت ذريعة ما يسمى بالتنوع العرقي بين سكان الشمال و الجنوب، و قد مثل الجنوب النموذج البارز على هذا الصراع و الذي فتح الباب واسعا بتدخل الدول الخارجية كل حسب ما يخدم مصالحه.

و لدراسة هذا الموضوع وجب علينا طرح مجموعة من التساؤلات، و قد تمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في:

ما طبيعة الصراع في جنوب السودان خلال الفترة 1983م – 2005م؟

و لا شك أن هناك عدة أسئلة نسعى للإجابة عليها لفهم الإشكالية و توضيحها

- أين يقع السودان؟ و ما أصل التسمية؟
- هل للتعدد العرقي في السودان دور في إثارة الصراع؟
- فيما تمثلت الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان؟
- ما هو الدور الذي لعبته كل من الأطراف الإقليمية و الدولية في التأثير على الأزمة؟

و لأهمية هذا الموضوع تم اختياره لمجموعة من الأسباب تمثلت في:

- التعرف على السودان و مكانته بين الدول
- هذا الموضوع من المواضيع التي تعنى بدراسة المشاكل التي تؤدي إلى التجزئة و التفتيت في الدولة الواحدة

أما فيما يخص أهداف الدراسة فقد تمثلت في:

- معرفة أسباب الصراع العرقي في جنوب السودان
- إظهار الحقائق التاريخية حول جذور الأزمة في جنوب السودان و الدور الذي لعبته السياسة البريطانية في العمل على فصل المنطقة إلى جزأين
- معرفة الدوافع التي أدت بالأطراف المختلفة للاهتمام بالسودان، و الدور الذي لعبته قارة أمريكا في إحلال السلام في المنطقة و ما الغاية من ذلك.

حيث اقتضى هذا الطرح استخدام منهج يتلاءم مع موضوع الدراسة لتسهيل العمل

فكان ***المنهج التاريخي*** السند الأول لنا و ذلك من خلال الوقوف على أهم الأحداث التاريخية الماضية المتعلقة بالأزمة، معتمدة بذلك على ***المنهج الوصفي التحليلي*** و ذلك من خلال وصف مجريات و تطورات الأزمة و تحليلها للوصول إلى إجابة دقيقة للإشكالية، فانحصرت هذه الدراسة

في فترة 1983م – 2005م أي ما يقارب اثني و عشرين عاما، أما عن إطارها المكاني فكان في جنوب السودان

و لقد اقتضت ضروريات البحث تقسيمه إلى مقدمة و خاتمة تتوسطهما فصل تمهيدي و ثلاثة فصول، إضافة إلى قائمة من الملاحق و البيبليوغرافيا

فكان عنوان الفصل التمهيدي لمحة عامة عن السودان تناولت فيه الموقع الجغرافي للسودان و موقعه من القارة الإفريقية و حدوده و مساحته و تقسيماته الإقليمية و الطبيعية، ثم أدرجت الأهمية التي يحضى بها السودان في دول القرن الإفريقي، و بعدها تكلمت عن الاحتلال المصري و التركي للسودان و دور الحركة المهدية في نشر الوعي في أوساط الشعب السوداني للنهوض لمقاومة الاستعمار الذي نشر الاختلافات العرقية.

فجاء ***الفصل الأول*** تحت عنوان التعدد العرقي في السودان و جنوبه و دوره في إثارة الصراع فستهليت هذا الفصل بتوضيح مفهوم العرقية و التي تعدد مفهومها كل حسب وجهة نظره، بعدها ننتقل إلى إدراج التركيبة العرقية التي يضمها السودان عامة و الجنوب خاصة و التي كانت سببا في إبراز الصراع العرقي، موضحة بذلك دور الإرساليات التبشيرية في محولتها لفصل الجنوب عن الشمال و تكوين دولة زنجية منفصلة.

أما بخصوص ***الفصل الثاني*** فكان تحت عنوان أزمة جنوب السودان 1983م _ 2002م و قد تم فيه إدراج الجذور التاريخية للازمة و التي تضمنت السياسة البريطانية من خلال اتبعها اتفاقية الحكم الثنائي و التي كانت في ظاهرها ثنائية أي بريطانيا و مصر و في طياتها فردية أي حكم بريطاني محض و تهميش مصر من هذا الدور إضافة إلى قانون المناطق المقفلة و الذي من خلاله منعت

بريطانيا تبادل التنقلات بين الجنوب و الشمال، كذلك نجد إتباعها نظام الحكم الغير مباشر و الذي استاء منه الأهالي

كما لعبت التنظيمات السياسية و حركات التمرد و التي كانت معظمها تدعوا إلى الانفصال الدور الكافي في ظهور الأزمة و كانت أبرز هذه التنظيمات حزب سانو و الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون قرنق، و بعدها تم إدراج أسباب انفجار الأزمة من أسباب سياسية و دينية و اقتصادية، و أخيرا توضيح تطورات هذه الأزمة حسب مراحل وفي نهاية كل مرحلة تم توضيح أهم مبادرات محاولة تسوية الصراع في المنطقة.

و بخصوص ***الفصل الثالث*** تم عنونته بالأطراف الإقليمية و دورها في التأثير على أزمة جنوب السودان، جاء فيه دول الجوار و الدور الذي لعبته في الأزمة من خلال تدعيمها لحركات التمرد و تزويدها بالإمكانيات أيضا تم توظيف دور الدول الكبرى في التأثير على الأزمة خاصة الدور الذي لعبته أمريكا من خلال وضع السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب، ثم انتقالها إلى الرغبة في إنهاء الصراع في جنوب السودان من خلال الإشراف على مبادرات السلام و صولا إلى اتفاقية السلام الشامل و التي كانت نقطة التحول في الأزمة.

و حتى تكون هذه الدراسة قيمة و شاملة اعتمدت على مجموعة من المراجع، حيث تكاد تنعدم المصادر التي تحدثت عن فترة الأزمة و من هذه الكتب كتاب تاريخ السودان للمؤلف نعوم شقير و الذي تناول فيه العديد من الحقائق عن تاريخ السودان و خاصة الثورة المهدية و الذي أخذت منه بعض المعلومات، مصدر آخر تحت عنوان تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900م – 1969م لمؤلفه عمر حسن البشير، رئيس السودان و الذي تكلم فيه عن الأحزاب السياسية و الحركة الوطنية فقد استقيت منه بعض المعلومات عن مؤتمر الخريجيين.

أما عن المراجع التي تم استخدامها فنذكر أهمها كتاب للدكتور عبده مختار موسى و هو أستاذ في العلوم في العلوم السياسية بالسودان بعنوان مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، حيث تناول هذا الكتاب التركيبة العرقية لكل من السودان و جنوبه إضافة إلى تناوله أسباب الأزمة و تطوراتها التاريخية و كيفية استيلاء بريطانيا عن السودان، إضافة إلى مرجع تسوية النزاع في السودان نيفاشا نموذجا لمؤلفه بهاء الدين مكاوي و هو أستاذ مشارك و رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة العلوم التطبيقية مملكة البحرين تناول في هذا الكتاب أسباب الصراع العرقي من تعدد ديني و لغوي و تهميش اقتصادي، و بعدها تناول الأزمة و أسبابها و حركات التمرد و الأحزاب إضافة إلى مبادرات المنظمات و الشخصيات لتسوية النزاع في السودان، وبعدها تناول اتفاقية ماشاكوس و اتفاقية السلام الشامل التي منحت للسودان حق تقرير المصير.

و مرجع آخر بعنوان تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال لمؤلفه توفيق المديني حيث تناول فيه بداية التنظيمات السياسية في السودان و الدور الذي لعبته دول الجوار في التأثير على الأزمة، كذلك كتاب الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر للمؤلف احمد وهبان و الذي تناول فيه حقائق عن العرقية و كيفية إنشائها و تكلم عن الحركة العرقية في جنوب السودان إضافة إلى مراجع أخرى خاصة ما جاء في مجلة السياسة الدولية، كذلك نجد بعض المراجع الأجنبية التي كانت في معظمها متحيزة للجانب الانجليزي لأن معظم الكتاب كانوا انجليز.

أما عن ***الصعوبات*** التي لا يخلوا منها أي بحث أكاديمي، فالموضوع هو في الفترة المعاصرة و هي أزمة جديدة فلم يتوفر لديا مصادر بخصوص الفترة المدروسة و ما هو موجود فقط هو عبارة عن كتب الكترونية تتحدث بصفة عامة عن الموضوع.

الفصل التمهيدي

أولا: الموقع الجغرافي للسودان و أصل التسمية

ثانيا: أهمية السودان

ثالثا: خلفية تاريخية عن السودان

أولا: الموقع الجغرافي للسودان و أصل التسمية

أ- الموقع الجغرافي:

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية[1]، بين خطي عرض 3°-22° شمالا و خطي طول 21° و 39° شرقا، و تبلغ مساحة السودان حوالي 25.5813كلم2[2] كما يشمل السودان عدة مناطق مناخية هي الاستوائية و المدارية و الصحراوية[3]، فهو يتشارك حدوديا مع تسع دول تتداخل مع القبائل السودانية.[4]

أما عن حدود السودان فهو يحده من الشمال جمهورية مصر و من الشمال الغربي ليبيا و من الغرب تشاد و جمهورية إفريقيا الوسطى، و من الجنوب زائير (الكونغو الديمقراطية) و أوغندا و كينيا ومن الشرق الحبشة و اريتريا و البحر الأحمر.[5] (انظر الملحق رقم 01)

ب- التقسيمات الطبيعية: تنقسم إلى:

*شمال خط عرض 18°شمالا : و هو الجزء الشمالي من السودان و فيه تكاد تنعدم الأمطار

* إقليم السافانا: جنوب خط عرض 18°شمالا : و هو حار على العموم تنزل فيه الأمطار صيفا و ينقسم هذا الإقليم بدوره إلى قسمين:

---

[1] محمد محمود صباح، جغرافية الدول الإسلامية، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، ص 147.

[2] أمل عجيل، موسوعة قصة و تاريخ الحضارات العربية (19 – 20) ، تاريخية – جغرافية – حضارية و أدبية، (ليبيا، السودان ، المغرب ، بيروت، 1999، ص 51.

[3] محمود شاكر، السودان، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 3، 1981، ص 46.

[4] دريد الخطيب، محمد أمير الشب، انفصال جنوب السودان الجذور و التطورات و التداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد27، 2012، ص 374.

[5] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 46.

- الإقليم الشمالي: و يبدأ هذا الإقليم من خط عرض 18°شمالا حتى نهر السوباط و تقوم به زراعة الحبوب.[1]

- الإقليم الجنوبي: يقع إقليم الجنوب السودان جنوب خط العرض 10 درجات، و شمال بحيرة ألبرت في يوغندا، تبلغ مساحته 250،000 ميل مربع، أي ربع مساحة السودان ويعتمد اقتصاده على الزراعة التقليدية[2] (انظر الملحق رقم 02)

و يضم هذا الإقليم ثلاث مديريات و هي

- ❖ مديرية بحر الغزال: عاصمته مدينة "واو" و يشق هذا البحر بحر العرب شمالا و بحر الجبل شرقا و الكونغو جنوبا و تسكنه قبيلة الدينكا اكبر قبائل هذا الإقليم
- ❖ مديرية أعالي النيل: عاصمتها ملكال و هي مدينة كبيرة ذات مبان وحدائق منسقة و لها أهمية كبيرة لأنها هي النقطة التي يلتقي فيها الشمال بالجنوب
- ❖ المديرية الاستوائية: تتميز بتربتها الخصبة و مناخها الصالح للزراعة. [3]

ج- سكان السودان :

أ:النوبة: أطلق اسم بلاد النوبة على المنطقة الواقعة جنوبي الحدود السياسية للجمهورية العربية المتحدة بلا تحديد واضح.[4]

ب: الزنوج: و هي كلمة مستمدة من الفارسية و تعني الأسود[1]، و تنتشر في المناطق الجنوبية و يتوزعون جغرافيا في إقليم طولي يمتد من السنغال حتى النيل الأزرق* في

(1) محمد محي الدين رزق، إفريقيا و حوض النيل، مطبعة عطايا للنشر و التوزيع، مصر، ط 2، 1934، ص 39، 40.

(2) عبده مختار موسى ، مسالة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 54.

(3) ماهر عطية شعبان، مشاكل إفريقيا المعاصرة، دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2011، ص 135.

(4) محمد إبراهيم بكر، المدخل إلى تاريخ السودان القديم ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، (د. س) ، ص 6.

(1) جوزيف جوان، الإسلام في ممالك و إمبراطوريات إفريقيا السوداء، ترجمة: مختار السويفي، دار الكتب الإسلامية للنشر و التوزيع، بيروت، 1981م، ص 34.

السودان و من كردفان حتى شمال إفريقيا الوسطى، و شمال غرب القارة باستثناء النطاق الساحلي حيث استطاعوا بناء عدة إمارات كالهوسا و إمارة الفولاني.[2]

ج العرب: و يسكنون السودان الشمالي على نحو 300 ميل جنوب الخرطوم إلى حدود مصر، فهم أرقى من أهل الجنوب و أشهر قبائلهم قبائل البقارة.[3]

د- الحاميين: و يتمركزون على ساحل البحر الأحمر و شرق السودان.[4]

4-**المدن الهامة في السودان:** يضم السودان عدة مدن كبيرة ذو أهمية و هي:

أ- الخرطوم: و هي عاصمة السودان و سكانها حوالي 30 ألف نسمة موقعها هام عند التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض.[5]

ب: أم درمان: سكانها حوالي 50 ألف نسمة و هي أكبر مركز تجاري بالسودان

ج - سنار: ازدهرت أهميتها بعد بناء سد مكوار

د- بور تسودان: تقع على ساحل البحر الأحمر و هي أكبر ميناء بالسودان

هـ- سواكن: تقع على ساحل البحر الأحمر و هي ميناء اقل أهمية من سابقتها

و- كسلا: تقع وسط سهل كسلا و هي مركز عظيم لزراعة القطن.[1]

---

* النيل الأزرق: ينبع من بحيرة تسانا و هي تقع وسط هضبة الحبشة على علو 1755 مترا و تتدرج ضفافها في العلو بانحدار السهل إلى 200 متر فوق البحر، ويلتقي في السودان برافديه نهري الدندر و الرهد انظر: محمد محي الدين رزق، المرجع السابق، ص 139، و عبد الجبار خضر محمد، المرجع السابق، ص 15.

[2] مصطفى عبد القادر المحيشي، و آخرون، جغرافية القارة الإفريقية و جزرها، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، 2000، ص 113.

[3] محمد ثابت، جولة في ربوع إفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1936، ص 164.

[4] محمد عبد الجبار خضر، العلاقات السودانية الإثيوبية الماضي و الحاضر و المستقبل، مركز الراصد للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2008، ص 16.

[5] محمد محي الدين رزق، المرجع السابق، ص 41.

[1] محمد محي الدين رزق، المرجع السابق، ص 42.

ب: معنى مصطلح السودان:

كان السودان يعرف باسم "إثيوبيا" و هي تسمية يونانية للبلاد الواقعة جنوبي مصر و معناها "الوجه المحروق" و بالتالي نسبوا المنطقة إلى سكانها.[2]
كما عرف السودان "باسم كوشي" وتعني بلاد النوبة، و هي دلالة على ذوي اللون الاسم و تشمل إثيوبيا و اريتريا و السودان و الصومال[3]، كما أطلق أيضا على بعض قبائل السودان بالزنوج الذين كانوا يمارسون الرعي و من قبائلهم الدينكا و النوير[4]، و جاء في الكتابات العربية أن السودان استعمل ليشمل السكان السود من غرب إفريقيا و حتى إثيوبيا.[5]

أما من الناحية الجغرافية فقد أطلق جغرافيو الغرب الإسلامي بعد القرن الرابع الهجري الموافق للعاشر ميلادي اسم "بلاد السودان" على المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى بحيرة كوري شمال خط الاستواء و جنوب الصحراء.[6]

و بالنسبة لجغرافيو المشرق الإسلامي فقد استخدموا مصطلح بلاد السودان للدلالة على كل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى النيل المصري أو البحر الأحمر، و قد استخدم أيضا مصطلح بلاد " التكرور" مدينة في الضفة اليسرى من نهر النيل(نهر السنغال) كمقابل لمفهوم بلاد السودان.[1]

---

(2) أمل عجيل، المرجع السابق، ص 53.

(3) عبد الجبار خضر محمد، المرجع السابق، ص 35.

(4) محمد احمد عقلة المومني، عبد علي الخفاف، جغرافية القارات، آسيا – أوروبا – إفريقيا – أمريكا الشمالية – أمريكا الجنوبية، دار الكندي للنشر و التوزيع، 1998، ص 110.

(5) عبد الجبار خضر محمد، المرجع السابق، ص 47.

(6) احمد الشكري، الإسلام و المجتمع السوداني، إمبراطورية مالي 1230م – 1430م، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 57.

(1) احمد الشكري، المرجع السابق، ص 58.

وقد عرف أيضا الرحالة و الجغرافيون المسلمون في العصور الوسطى السودان بأنه يشمل السنغال و جامبيا، مالي، النيجر، الكونغو، سيراليون، غانا، فولتا العليا و جمهورية التشاد أي بمعنى أن السودان تشمل إقليم غربي إفريقيا و معظم سودان وادي النيل.[2]

وقد قيل أن الكتّاب العرب استخدموا اسم السودان في القرون الوسطى للدلالة على اسمين واحدا عاما و الآخر أكثر تحديدا و ذلك للإشارة إلى الأراضي الواقعة إلى الجنوب من مصر، فقد أشاروا إلى ثلاث ممالك مسيحية و هي نبتة و المقرة و علوة إلى الجنوب من أسوان في بلاد النوبة. [3]

ثانيا: أهمية السودان:

يمثل السودان الدولة المفتاحية فيما يتعلق بشؤون الأمن القومي العربي، فهي الدولة التي تمثل العمق الاستراتيجي الأهم لمعظم دول الجوار، و هي الدولة الأكبر وزنا من الناحية السياسية، فالسودان يكتسي أيضا أهمية في منظومة الدول التي تشكل ما يسمى بدول القرن

[2] إبراهيم عبد الماجد عبد الله، الغرابة الجماعات التي هاجرت من غرب إفريقيا و استوطنت سودان وادي النيل و دورهم في تكوين الهوية السودانية، دار الحاوي للنشر و التوزيع، 1998، ص 64.

[3] محمود ممداني، دارفور منقذون و ناجحون السياسة و الحرب على الإرهاب، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص99.

الإفريقي*، فهو يمثل حالة ثقافية فريدة تجمع بين عالم الثقافة العربية الإسلامية، و عالم الثقافة الإفريقية.[1]

أما فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية للسودان فهو غني بالموارد الطبيعية، و يعد البترول من أهم الصادرات، و يتركز بنسبة كبيرة في جنوبه تقدر ب 85 %من احتياطي السودان[2]، حيث ظهرت بوادر اكتشافه في مناطق جنوب كردفان و أعالي النيل عام 1979 م، و في عام 1989 م، أعلنت شركة شيفرون الأمريكية أنها اكتشفت وجوده بكميات كبيرة[3]، أما الاحتياطات النفطية السودانية نحو 262 مليون برميل، و الإنتاج 220 ألف برميل يوميا، و يتم استهلاك 60 ألف برميل محليا و تصدير 169 ألف برميل و بالنسبة للثروة المائية فالسودان يمتلك مصادر مياه متعددة، تتمثل في مياه نهر النيل بالإضافة أنه يمتلك ثروة زراعية ا تشكل عماد الاقتصاد السوداني، و تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 88 مليون هكتار.[1]

* دول القرن الإفريقي : هي الدول التي تتكون من الصومال و جيبوتي و الحبشة و اريتريا و تشغل الصومال معظم مناطق القرن الإفريقي، فهذه الدول هي حلقة الاتصال بين أجزاء الوطن العربي أنظر: عبد الوهاب الكيالي،الموسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الثاني، ص 779.

[1]حمد النور، انفصال جنوب السودان " المخاطر و الفرص"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، المجلد 11 العدد37، ص 182.

[2] يوناس بول دي مانيال، الإسلام و المسلمون في جنوب السودان و التوقعات المستقبلية، مجلة قراءات إسلامية، ع 12،2012، ص 9.

[3] إبراهيم يوسف حمادة عودة، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2014، ص 19.

[1] إبراهيم يوسف حمادة عودة، المرجع السابق، ص 21.

أما الثروة الحيوانية فهي تحتل المرتبة الثانية إفريقيا، واهم ما يملكه السودان البقر(11,2 مليون رأس)، و الأغنام 11 مليون رأس و الجمال 2,5 مليون رأس.(2)

أ- **المواصلات:** يبلغ طول السكك الحديدية التي تملكها الدولة 5500 كلم، و قد باشرت الحكومة في تمديد هذه الشبكة ابتدءا من عام 1977 م، بمساعدة مالية أمريكية و معونة تقنية فرنسية، بالإضافة إلى بناء طرق جديدة في جنوب السودان و غربها و تتضمن الخطة الإنمائية للأعوام 1975 م_1983 م في بناء أكثر من 7000 كلم من الطرقات الجديدة، و قد تم في أكتوبر 1980 م تدشين خط أوتستراد طوله 1179 كلم يربط بين العاصمة وبور سدان.(3)

ب- **السكان:** تم إجراء إحصاءات سكانية في السودان في السنوات 1955م، 1973م 1983 م، 1993م و 2008 م، و وفقا لإحصاء عام 2008 م، تم تقدير السكان بحوالي 93,1 مليون نسمة، و يمثل سكان الخرطوم حوالي 13,5 من جملة السكان.(4)

ثالثا: خلفية تاريخية عن السودان:

حينما اتجهت الجيوش العربية و الإسلامية إلى مصر بقيادة عمر بن العاص و حررتها اتجهت بعد ذلك إلى السودان لنشر الإسلام فيه، و قد ظهرت في السودان ممالك إسلامية

(2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، الجزء الثالث، ص 277.

(3) المرجع نفسه، ص 277.

(4) الورقة القطرية لجمهورية السودان، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 3.

متفرقة مثل سلطنة سنار في الشرق و سلطنة دارفور في الغرب و قد كانت هاتان السلطنتان تتنازعان للسيطرة على السودان، بالإضافة إلى وجود زعامات سودانية أخرى متفرقة.[1]

و بعدها بدأت الديانة المسيحية تدخل إلى السودان عبر مصر حيث اعتنقها عدد كبير من سكان الشمال فنشأت ممالك مسيحية" كعلوه" و "المغرة" و "كافوريا ".[2]

و في ظل هذا تمكن العثمانيون من الزحف للسودان و احتلوا أجزاء منها، كبلاد النوبة و إيالة الحبشة و هذه الأخيرة ألحقوها بباشاوية جدة بعد سيطرتهم على البحر الأحمر، لكنهم لم يتمكنوا من توحيد البلاد[3]، و في هذه الفترة شهد السودان العديد من الهجرات التي كانت عاملا أساسيا أدى إلى إمتزاج العرق العربي بالعرق الإفريقي من خلال التزاوج بين السكان الأصليين و العرب المهاجرين.[4]

و في عام 1811 م فر المماليك من مصر و ذلك كان من بطش و قسوة محمد علي باتجاه السودان و حاولوا السيطرة على السودان بدعم أوروبي لإقامة حكومة خاصة بالمماليك.[5]

و اتخذوا من شمال السودان موطنا لهم بالقرب من مملكة الشايقية*، و أنشئوا مملكة لهم كانت بمثابة طعنة في ظهر " محمد علي"** فقرر أن يقضي عليهم خوفا من أن تزيد سلطتهم.[1]

---

(1) محمد مظفر الأدهمي، تاريخ الوطن العربي المنهج و الوقائع، دار آية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص 115.

(2) عبد الوهاب الكيالي، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 268.

(3) أمل عجيل ، المرجع السابق ، ص 56.

(4) محمد مظفر الأدهمي، المرجع السابق، ص 116.

(5) رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر ، عين الدراسات للأبحاث الإنسانية و الاجتماعية، 1996، ص 231.

* الشايقية: يقع موطنهم على ضفتي النيل من نهاية الشلال الرابع إلى مصب وادي الملك و هم يمتازون بكرمهم و بنصرتهم للضعيف انظر أمل عجيل، المرجع السابق، ص 59.

أ: **بداية الحكم المصري للسودان:**

كان "محمد علي" يحلم في توسيع رقعة أراضيه المصرية، فوجه أنظاره شرقا نحو الأراضي الحجازية و غربا نحو ليبيا و جنوبا نحو السودان، فركز اهتمامه على السودان و ذلك راجع لعدة أسباب منها: الثروة الذهبية التي يملكها السودان و ذلك من اجل تحسين المستولى الزراعي و الصناعي في مصر[2]، كذلك أراد أن يضم مياه النيل بعدما علم أن مياه النيل تمتد إلى أراضي السودان، حيث قام بعدة مجهودات للتأكد من هذا الأمر، فأرسل البكباشي سليم من رجال البحرية المصرية للكشف عن منابع النيل فقام بثلاث رحلات في الفترة ما بين 1839 م و 1942 م و وصل إلى قرب غندوكرو عند خط عرض 42,4° شمال خط الاستواء، وبعدها علم بمصدر المياه الآتي من الجنوب.[3]

و هذا كله لأن مصر بلد زراعي تقع على مصب النيل يهمها أن تضمن وصول مياهه إليها بالقدر الكافي لحاجتها المتزايدة لهذه المياه، بالإضافة إلى أن الحبشة قد هددت مرات كثيرة بقطع مياه النيل عن مصر.[1]

كذلك خشية مصر من أن يتعاون المماليك مع الحبشة لإقامة الدولة المملوكية للسيطرة على النيل الأوسط و تمتد إلى ساحل البحر الأحمر بالتعاون مع البريطانيين.[2]

** محمد علي : هو والي مصر حيث ظهرت في عهده مصر الحديثة ، مؤسس الأسرة العلوية شارك في معركة أبو قير ضد الفرنسيين، فتح السودان عام 1820م، طارد المماليك عام 1811م انظر: عبد الوهاب الكيالي، الجزء السادس المرجع السابق، ص 92، 93.

[1] إيناس حسني البهجي، تاريخ الوطن العربي، دول شمال إفريقيا " السودان – مصر – ليبيا – تونس – الجزائر " ، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، 2010، الجزء 2، ص 18.

[2] أمل عجيل ، المرجع السابق، ص 69، 70.

[3] شوقي الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار الزهراء للنشر و التوزيع، ط2 2002، ص 21.

[1] محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر، (د. ب. ن)، 1998 ، ص 264.

و بعدما تمكن محمد علي من ضم السودان بدا في إرسال الحملات العسكرية و تمثلت الحملة الأولى بالزحف إلى سنار في جوان 1820 م، و تولى هذه القيادة إسماعيل بن محمد علي باشا، و ضم الجيش 4500 من الجنود فيهم الأتراك و المغاربة و تسلحوا بالبنادق و 24 مدفعا، فوجد حكام السودان أنفسهم ضعافا أمام الحملة لأنهم كانوا متفرقين إلى ممالك صغيرة و سلموا الأمر إلى إسماعيل باشا، أما المماليك فهرب جزء منهم إلى الجعليين* و سلم البعض الآخر نفسه إلى الباشا إسماعيل، و عند تحقيق هذا النجاح بدأ محمد علي بالزحف نحو المناطق الأخرى التي تضم بعض من مصبات نهر النيل للاستيلاء عليها(3) و من بين الحملات المشهورة التي قام بها محمد علي نجد "معركة كورتي"**(4)

و حملة كردفان و دارفور و "موقعة بارا"*، ثم قام بتقسيم السودان إلى ست مديريات هي دنقلا و بربر و الخرطوم و سنار و فازوغلي و كردفان و بعدها مديرية التاكا، و في سنة 1834م أسس نظام "الحكمدارية"** وعلى رأسها حكمدار يتمتع بصلاحيات إدارية و

---

(2) محمد مظفر الأدهمي، المرجع السابق، ص 116.

* الجعليين: بعود أصلهم إلى العباس عم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، و لا يزال أفرادها الذين يعيشون في المنطقة الواقعة بين العطيرة و خانق يعتمدون نظاما قبليا في حياتهم اليومية و هم يعملون في الزراعة و رعي الإبل انظر أمل عجيل، المرجع السابق، ص 58.

(3) إيناس حسني البهجي، المرجع السابق ، ص 19، 20.

** معركة كورتي: وقعت بين جيش إسماعيل و الفونج و وضع إسماعيل شروط و هي تسليم الخيل و السلاح و انتصر فيها الشوايقية أنظر: إيناس حسني البهجي، المرجع السابق، ص 20.

(4) أمل عجيل، المرجع السابق، ص 70.

*موقعة بارا : بارا و هي منطقة قرب كردفان انهزم فيها الوطنيين و انتصر الغزاة و سقطت كردفان في يد الدفتر دار، أنظر: إيمان حسني البهجي، المرجع السابق، ص 22.

** نظام الحكمدارية: كلمة الحكمدار من أصل تركي عربي، و تعني حاكم الدولة و ترددت أثناء الخلافة العثمانية في مصر، و تكون بيد الحاكم جميع السلطات (أنظر: أيمن يوسف ، مبتدأ يكشف ... من هو الحكمدار [على الخط المباشر] متوفرة على الرابط http:// www.aljazeera.net اطلع عليه يوم 2016/04/22.)

تشريعية و تنفيذية[1]، و في هذه الأثناء تم الاستيلاء على أجزاء أخرى من السودان كدارفور و بعض الأجزاء من الشمال[2]، و شهد انتقال الخبرات المصرية إليه و بدأ استصلاح الأراضي و نشطت حركة استغلال الثروات المعدنية و لكن بدأ الفساد يتسلل في الإدارة السودانية[3]، و في عهد "الخديوي إسماعيل"*** وصل النفوذ المصري إلى الحدود إلى الحدود الشرقية و المغربية، و تمكن من ضم الأقاليم المطلة على البحر الأحمر و ضم بحر الغزال و المديرية الاستوائية، و بعدها تم الاعتراف بحق مصر في هذه الجهات و تم دمج السودان مع مصر في ولاية واحدة.[4]

و لقد تعاقب على حكم السودان عدة حكام مصريين، فأصبح السودان قبيل اشتعال الثورة المهدية ملكا لفئة من المغامرين الطامعين في الكسب.[1]

الجدول التالي يوضح الحكام المصريين الذين تعاقبوا على حكم السودان و أهم الأعمال التي قاموا بها:

اسم الحاكم	فترة الحكم	أهم الأعمال

(1) أمل عجيل، المرجع السابق ، ص 77.

(2) حسن أبو بكر، اللغة العربية و الهوية الثقافية، (الحالة السودانية نموذجا)، جامعة القضارف، السودان، (د.س.ن) ص 9.

(3) عبد الوهاب الكيالي، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 269.

*** الخديوي إسماعيل: خديوي مصر من 1863م إلى 1879م ثاني أبناء إبراهيم باشا و حفيد محمد علي، عين عضوا بمجلس الأحكام، صار واليا للعهد بعد وفاة أخيه في سنة 1858م شهد عصره تغلغل النفوذ الأوروبي بمصر ماليا و اقتصاديا، و بداية التنظيمات الدستورية و النيابية أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الأول، ص 190، 191.

(4) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 369.

(1) رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص232.

- الأمير إسماعيل محمد علي باشا	-1821 م _ 1822 م	- قسم البلاد إلى ست مديريات و جاء بمصطلح الحكمدار
- الخديوي عباس حلمي الأول	-1848 م _ 1854 م	- اهتم بالنواحي الإدارية و أدخل الطب الغربي إلى السودان و أعاد تقسيم المديريات
- الخديوي محمد سعيد باشا	-1854 م _ 1863 م	- اهتم بترقية الشعب السوداني و حارب تجارة الرقيق و حاول تحسين النظام الإداري.
- إسماعيل باشا الثاني	-1863م _1879 م	-غير النظام الإداري كليا نظرا لكثرة المساوئ و اهتم بإدخال التعليم فأنشأ العديد المدارس

الجدول من انجاز الطالبة بالاعتماد على المرجع إيناس حسني البهيجي ص 23.

ب- عهد الحركة المهدية: 1881م – 1885م

عرفت هذه الحركة بهذا الاسم نسبة إلى قائدها "محمد احمد المهدي"* الذي لم يكن راضيا عن سير السلطة في الخرطوم، و اتهمها بالإساءة إلى تعاليم الدين الإسلامي الأصلية[1]، و

* محمد احمد المهدي: هو احمد بن عبد الله المهدي ولد في لبب إحدى الجزر المجاورة لدنقلا في عام 1844م، و كان شغوفا بالعلم الشرعي منذ صغره، كان متصوفا و كان كثير التهجد، قاد الحركة التي نسبت إليه و ذلك من أجل إعادة الإسلام إلى سيرته الأولى أنظر: إيناس حسني البهجي، المرجع السابق، ص 28، 29.

[1] عبد الوهاب الكيالي، الجزء الثالث، المرجع السابق، 296.

انطلقت هذه الحركة من إيديولوجية دينية ترى فيها أن الخلاص من الاستعمار هو بإتباع الفكر الديني المهدوي و لهذا دخلت في صراع مع القوى الداخلية والخارجية.[2]

أما عن أسباب هذه الثورة فقد تمثلت في:

- ✓ الحكم الأجنبي المتسلط على السودان من قبل العثمانيين و الإدارة المصرية و من بعدهم البريطانيون
- ✓ التصرفات الخاطئة و الاستفزازية للإداريين المصريين في زمن "محمد علي" و خلفائه و خصوصا الخديوي إسماعيل
- ✓ الفساد الاجتماعي و الفوضى الدينية
- ✓ العنف الذي رافق محمد علي للسودان
- ✓ الضرائب الفادحة التي فرضت على السودانيين و التي كانت تفرض بالقوة.[3]

- ✓ السياسة التي اتبعها الحاكم البريطاني "غوردون"* و خصوصا تعيين الأجانب بشكل واسع في المواقع الحكومية المهمة.
- ✓ تنكيل الأجانب بالسودانيين و تنفيذ القوانين بصرامة و استهانتهم بالقيم و الأخلاق بدعوى نشر الحرية
- ✓ تفويض الأسس الاقتصادية و البنى التحتية للبلاد مما عطل الحياة اليومية.[1]

---

[2] حسن أبو بكر، المرجع السابق، ص 15.

[3] محمد مظفر الادهمي ، المرجع السابق، ص 117.

* غوردون: إيديولوجي صهيوني من منظري الصهيونية العمالية و من أهم من دعا اليهود إلى العمل الزراعي و الاستيطان في فلسطين و طرد شعبها، يطلق على أفكار غوردون دين العمل و اقتحام العمل أنظر عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الرابع، ص 373، 374.

أما عن أسس هذه الحركة فقد تمثلت في الإصلاح الديني و الإصلاح السياسي والاجتماعي للمسلمين في داخل السودان و خارج السودان، حيث اعتمد على التنظيمات القبلية لإنجاح دعوته، و قد تمثل أسلوب هذه الحركة في أسلوب الثورة لتحقيق مبادئه و أهدافه الدينية و السياسية و الشخصية.[2]

و كانت هذه الحركة تقوم بدعم الحركات المعادية للاستعمار على المستوى المادي و المعنوي و تخطت تأثيرها على مصر و دول المغرب العربي، و كان لها في المشرق دور كبير في دعم التيارات الفكرية[3]، وقد قامت هذه الحركة بعدة أعمال لقمع الاستعمار و نشر تعاليم الدين الإسلامي و محاربة الفساد الذي حل بالبلاد نتيجة إدخال عدة تغييرات على الإدارة السودانية.[4]

ومن أهم الأعمال التي قام بها المهدي نجد موقعة "آبا"*، في هذه الموقعة جهز الحكمدار جنوده لقتال المهدي تحت إشراف أبو السعود، و باغتهم المهدي بالهجوم مع رجاله بأسلحتهم البسيطة و قتل معظم الجنود و فر البقية عائدين إلى الخرطوم حاملين معهم نبأ أول هزيمة للحكومة منذ الإحتلال المصري العثماني.[1]

---

[1] محمد مظفر الأدهمي، المرجع السابق، ص 118.

[2] رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 237، 244.

[3] عبد الوهاب الكيالي، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 270.

[4] المرجع نفسه، ص ص، 264 ،252، 253.

*موقعة آبا: آبا هي جزيرة في الخرطوم انتصر فيها المهدي عن أعدائه أنظر: إيناس حسني البهجي، المرجع السابق ص 29.

[1] إيناس حسني البهجي، المرجع السابق، ص 29، 30.

بالإضافة إلى "واقعة راشد"** و "شيكان"*** و التي انضمت من خلالهما العديد من القبائل السودانية إلى المهدي، و بعد هذه الانتصارات بدأ في تنظيم شؤون المالية و وضع مصدران لها الأول من الزكاة و الثاني من الغنائم، و صنع عملة خاصة بحكومته و عين أمناء كانوا بمثابة وزراء.(2)

و بعد المجهودات التي قام بها المهدي لإرجاع أمجاد الإسلام وافته المنية عام 1885 م و مجمل القول يمكن أن نقول بأن السودان في عهد المهدي عرفت تحولا في بعض الميادين و أعطت روح جديدة لمقاومة الاستعمار.(3)

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل عن تاريخ السودان تم استخلاص النتائج التالية:

- ✓ للسودان موقع استراتيجي هام حيث تجاوره تسع دول لها أهمية دولية كبيرة
- ✓ أن السودان يزخر بموارد طبيعية جعلت له أهمية اقتصادية كبيرة و هامة.
- ✓ شهد السودان العديد من التدخلات الأجنبية وذلك لما له من أهمية جعلته محل أطماع القوى الخارجية.

** واقعة راشد: هذه الواقعة كانت بين راشد بك و المهدي في جبال النوبة انتصر فيها المهدي و توفي راشد (أنظر: أمل عجيل، المرجع السابق، ص 93.)

*** واقعة شيكان: شيكان منطقة تبعد ب 30 ميلا عن النيل الأبيض، وقعت في 1883م توجه فيها جيش الخديوي توفيق إلى السودان و كان عدد الجيش حوالي 10,000 جندي أنظر: أمل عجيل، المرجع السابق، ص 94.

(2) أمل عجيل، المرجع السابق، ص 93.

(3) المرجع نفسه، ص 96.

- ✓ شهد السودان أثناء الاحتلال المصري العديد من التغيرات الإدارية و تم تقسيم المناطق إلى مديريات.
- ✓ تعاقب على حكم السودان العديد من الحكام المصريين
- ✓ شهد السودان في عهد الحركة المهدية وجها جديدا أعطته دافعا للتحرك والمقاومة ضد الاستعمار.

الفصل الأول:التعدد العرقي في السودان و جنوبه و دوره في إثارة الصراع

أولا: التركيبة العرقية للسودان و جنوبه

ثانيا:دوافع بروز الصراع العرقي في جنوب السودان

ثالثا: دور الإرساليات التبشيرية في تعميق الفوارق بين الشمال و الجنوب

أولا: التركيبة العرقية في السودان عامة و الجنوب خاصة

قبل التطرق للحديث عن التركيبة العرقية في السودان و جنوبه يجب أولا أن نعرف مفهوم العرقية.

أ -مفهوم العرقية:

جاء في لسان العرب لابن منظور معنى عرق أي آل الشيء أصله و الجمع أعراق و عروق الرجل معرق في الحسب و الكرم، و تعني كذلك عريق النسب أصيل و يستمع في اللؤم أيضا و العرب تقول إن فلانا لمعرق له في الكرم و أعرق فيه إعراق العبيد و الإماء إذا خالطه ذلك.[1]

و قال الجوهري: أعرق الرجل أي صار عريقا و هو الذي له عروق في الكرم، و العروق عروق الشجر، الواحد عرق و أعرق الشجر و عرق تعرق.[2]

و حسب الدكتور عبده مختار فعرف العرقية بأنها سوى انتماء جيني إلى مجموعة بشرية محددة ولا تعنى بالضرورة انتماءك الثقافي الذي يحكم آراءك و تصوراتك و نمط حياتك المعيشي و الأهم هويتك، و العرقية هي ما قد ينتج من إرجاع القومية إلى الإثنية ثم تركيز الإثنية على الاعتداد بالجانب البيولوجي الذي يقود إلى الإيمان بتمييز عنصر على عنصر وعرق على عرق فيقود إلى تلك الصراعات و الكوارث.[3]

و في تعريف آخر: العرق هو دالة الهوية الأولى التي لا تمحى فهو لا يستند إلى الطبيعة الإنسانية ذاتها، بل إلى الظروف الاجتماعية و البيئية و التطور الاجتماعي و الظروف المعايشة للإنسان، فالعرقية هي حقيقة سيكولوجية (نفسية) و اجتماعية تمارس على ارض الواقع ما دام الناس يصنفون بعضهم البعض على أساس المظهر الخارجي والأصل السلالي.[1]

---

(1) ابن منظور، معجم لسان العرب، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1119، الجزء الثامن عشر، ص 173.

(2) المرجع نفسه، ص 174.

(3) عبده مختار موسى، مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص129.

(1) مولود سداد سبع،البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان ابيي نموذجا، مجلة دراسات دولية ،ع47، 2008، جامعة بغداد، العراق، ص131.

كما عرف علم الاجتماع العنصر أو الجنس أو العرق"بأنه اصطلاح يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة تقررها العوامل الوراثية، ومن الملاحظ بأنه ليس هناك ارتباط بين الصفات الوراثية البيولوجية و القدرات الذكائية أو المزايا الحضارية للأجناس البشرية إلا أن الاختلافات الظاهرية في المظهر الطبيعي و البيولوجي للأفراد أو العناصر، قد في ظروف معينة إلى ظهور الوعي الذي يدفع إلى الاعتقاد بمبدأ الجيد والعنصر الرديء".[(2)]

و عرفت العرقية أيضا على أنها " مجتمع بشري يعرف ذاته بذاته، و يمتلك فيه أفراده أسطورة المنحدر المشترك، و ذكريات مشتركة، و عنصرا أو أكثر من عناصر الثقافة المشتركة بما في ذلك الرابطة الجغرافية التي تجمعهم جميعا، و درجة من التضامن، على الأقل بين أفراد الطبقة العليا."[(3)]

أما فيما يخص مدلول الجماعة العرقية فيعني "تلك الجماعة التي غالبا ما تتميز بالكم البشري الأقل و التي يشترك أفرادها في مقومات بيولوجية وحدة الأصل أو السلالة أو التشابه في السمات الفيزيولوجية."[(4)]

---

(2) احمد صالح عبوش، عمر مهدي الحيالي، تاريخ القضايا و الأقليات الإسلامية المعاصرة، دار الفكر للنشر، عمان، 2015 ص 27.

(3) انتوني دي سميث، المرجع السابق، ص 59.

(4) احمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجامعات و الحركات العرقية، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة، 199 ، ص 200.

و تعني أيضا تجمع بشري له أسلوب حياة مميز يرتبط أفراه بروابط الانتماء القومي من روابط سلالية و أخرى ثقافية مثل القيم و المعايير و نسق الاعتقادات و العادات و التقاليد.[1] أما الحركة العرقية "فهي حركة سياسية، اجتماعية منظمة و لتحقيق أهدافها تستعين الحركة العرقية بالوسائل السلمية و القهرية، أما أهدافها فهي تتمثل في الارتقاء إلى موقع السيطرة أو تحقيق نوع من الحكم الذاتي لجماعتها أو الانفصال لإقامة دولة، أو الانضمام إلى دولة أخرى تشاركها نفس المقومات العرقية".[2]

ومن هذا يمكن القول بأن العرقية هي الاعتقاد بان العرق هو العامل الأكثر فعالية في تكوين السمات و المواهب البشرية و أن الفروق العرقية تولد امتيازات فطرية عند عرق بعينه، ولم تظهر العرقية بمعناها المتعصب إلا في القرن 19 م مع انتشار الاستعمار بمعناه الحديث و بدأ التمييز بين العرق الأبيض و العرق الأصفر.[3]

فالوعي العرقي يتولد لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات العرقية الأخرى التي تشاركها ذات المجتمع.[4]

من خلال التعريفات السابقة للفظة العرقية نستنتج أن العرقية هي عبارة عن مجموعة من السكان يسكنون إقليم معين داخل دولة و يتشاركون في العادات و التقاليد و اللغة و الدين و يسعون للحفاظ على مقوماتهم و عدم تدخل أي طرف في أمورهم خاصة تلك التي تتعلق بأمور عقيدتهم أو ثقافتهم.

---

[1] هشام محمود الاقداحي، الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2011، ص 200.

[2] احمد وهبان، المرجع السابق، ص 200.

[3] إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية، العربي للنشر و التوزيع، مصر، 2008، ص 189.

[4] هشام محمود الاقداحي، المرجع السابق، ص 201.

أ- **التركيبة العرقية في السودان:** يتكون السودان من أربعة أعراق رئيسية و هي على النحو الآتي:

1-**عرقية الفونج:**(1504 م_1821 م) اختلف المؤرخون حول تحديد أصل الفونج الذين يدعون أنهم من نسل الأمويين، و يعتقد البعض أنهم عرب قدموا إلى شرق إفريقيا في القرون التي تبعت ظهور الدين الإسلامي و استقروا في تلك المنطقة، ثم توجهوا نحو الشمال حتى وصلوا إلى القرب من منطقة طوكر، و من ثم دخلوا إلى الجزيرة في نهاية القرن الخامس عشر ميلادي، لكنهم عندما دخلوا المنطقة النيل الأزرق كانوا على الدين الإسلامي ويتحدثون اللغة العربية.[1]

و مؤسس هذه الدولة هو الملك "عمارة دنقس*"، وقد أطلق على هذه الدولة اسم السلطنة الزرقاء نسبة إلى لون بشرة الفونجاوي التي تميل إلى السمرة، و ذلك ناتج من أن الأمويين المهاجرين إلى الحبشة كانوا رجالا فقط دون نساء و تزاوجوا من القبائل الحبشية.[2]

أما بالنسبة لحدود هذه الدولة فهي تمتد من الشلال الثالث حتى حدود إثيوبيا جنوبا، ومن الصحراء الشرقية حتى كردفان غربا، و تتألف هذه المملكة من عدة سلطنات و مشيخات مثل مشيخة خشم البحر[3]، و يمثل جنوب الفونج من أخصب بقاع السودان و أكثر الجهات توسعا في الزراعات الآلية المطرية، و يشتهر بإنتاج الذرة و الفول السوداني و السمسم.[4]

---

(1) أمل عجيل، المرجع السابق، ص 61.

*عمارة دنقس: دنقس و تعني أقزام جنوبي البوانيت و قد سميت بلادهم ببر الأطلال و عمارة هو رأس سلسلة ملوك الفونج انظر: نعوم شقير، تاريخ السودان، دار الجيل، بيروت، 1981، ص 10.

(2) يوسف أبو قرون، قبائل السودان الكبرى، (د ب ن)، (د. س . ن) ، ص 109 .

(3) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 47.

(4) يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 109.

2- عرق البجة في السودان: يتألف موطنهم من الأراضي الواقعة بين البحر الأحمر شرقا و نهر عطبرة*، ثم إلى النيل غربا، و تمتد منطقتهم من المنحدرات الشمالية للهضبة الحبشية في الجنوب إلى نهاية مديرية أسوان الأراضي المصرية و تتكون هذه القبيلة من عدة أعراق أهمها البشاريون** و مركزهم بين البحر الأحمر و أسوان يعيشون من تجارة الإبل، أما الهدندوة*** فهم يعيشون في شمال البلاد و جنوبها، يتميزون بالصبر و الشجاعة أما اقتصادهم فهو يعتمد على الثروة الحيوانية و زراعة القطن، بالإضافة إلى الأمرأر4* فهم يعيشون في ارض خصبة كثيرة الأمطار[1]، كما يتميزون ببراعتهم في فنون الحرب، و اعتمادهم على الزراعة و صيد اللؤلؤ و الثروة الحيوانية و زراعة القطن، و تتحدث هذه القبائل لهجات خاصة بكل قبيلة و تتميز بأنها جافة الطباع شديدة النفور من الناس و يحبون العزلة خاصة السكن على ضفاف الأودية و سفوح الجبال.[2]

---

*نهر عطبرة : و هو آخر نهيرات النيل و يتكون من نهرين عظيمين الأول تكاز أو ستيت و هو ينبع من شرق الهضبة على ارتفاع عظيم جدا و يشق طريقه في أخاديد عميقة و الثاني العطبرة الأعلى و ينبع من الجنوب على مقربة من بحيرة تسانا و يتدلى من مرتفعات الهضبة بسرعة عظيمة انظر: محمد محي الدين رزق، إفريقيا و حوض النيل، مطبعة عطايا للنشر و التوزيع، مصر، ط2، 1934، ص 140، 141.

** البشاريون: يقطن أبناء هذه القبيلة في الجزء الصحراوي و لها لهجات خاصة و يقال أنهم من نسب الزبير بن العوام و يتميزون بالتسامح أنظر: يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 60.

***الهدندوة: هي من اكبر قبائل البجة و يقدر عددهم بحوالي 80 ألف نسمة ، يتمركزون بمنطقة القاس و شمالا حتى سواكن جنوبا حتى الجزء الشمالي من البطانة (أنظر: يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 70.)

4* الأمرار: و هم يسكنون في الوسط و يعتقدون أنهم أكثر البجة نقاء و صفاء فهم ينتمون للكواهلة حسب زعمهم (أنظر: يوسف أبو قرون، المرجع السابق ، ص60.)

(1) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 48.

(2) يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 64.

3-عرق كردفان: كان سكان هذه المملكة الأصليين زنوجا و ليس عربا، و شملت هذه المملكة المنطقة الممتدة من تلودي جنوبا إلى آبي حبل شمالا[1]، وقد تأثر تاريخ هذه المملكة كثيرا لوقوعها بين مملكة الفونج في الشرق و الفور في الغرب.[2]

4-عرق الفور(1660م – 1874 م) : هذه المملكة عاصمتها الفاشر و تمتد حدودها من ودّاي غربا حتى حدود كردفان، و يحدها من الجنوب بحر الغزال.[3]

و هي القبيلة الأكثر سيطرة على القبائل، و تضم إليها أكبر فرع هو فرع الكناجرة و يقال أنه هو الذي أوجد مملكة الفور، و يتميزون سكان هذه المملكة بالمكر و المخادعة و الكذب و سرعوا الغضب، و يعتمد اقتصادهم في أغلب الأحيان على الزراعة و الماشية و من أشهر منتوجاتهم الذرة و التبغ.[4] (انظر الملحق رقم03)

ب- التركيبة العرقية لجنوب السودان: هناك ثلاث تكوينات عرقية في جنوب السودان وهذا قسم على أساس معايير اللغة و الثقافة وهي العرق النيلي و النيلي الحامي و القبائل السودانية.[5]

1 -العرق النيلي: و تنحدر منه أهم قبائل الجنوب و ذلك راجع إلى كبر حجمها[6]، و تعيش معظم قبائلها في بحر الغزال و أعالي النيل، وهم زراعيون و تضم إليها مجموعة من القبائل أهمها قبيلة الدينكا و النوير و الشلك.[7]

أ- قبيلة الدينكا: و تمثل 10% من سكان الجنوب[1]، و يعتقد أن أصول هذه القبيلة من القبائل الإثيوبية التي هاجرت إلى السودان، و يبلغ عدد سكان قبيلة الدينكا حوالي ثلاثة ملايين

(1) أمل عجيل، المرجع السابق، ص 63.
(2) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 47.
(3) المرجع نفسه، ص 47.
(4) يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 113، 114.
(5) توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال، مكتبة الأسد، دمشق، 2012، ص 14.
(6) المرجع نفسه، ص 14.
(7) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 59.

نسمة و أهم ما يميزهم هو طول القامة، و تضم إليها عدة بطون منها الدينكا نقوك و أبوك و أدوت[2]، حيث كانوا يقسمون السنة من حيث النشاط البشري إلى فصلين رئيسيين احدهما يمارسون فيه الرعي و التنقل من مكان للآخر، و الفصل الثاني و هو فصل الفيضان يستقرون فيه فوق الأراضي المرتفعة و يزرعون الحبوب و ينتمي إلى هذه القبيلة معظم القيادات التي قادت المطالب السياسية للجنوبيين.[3]

ب- قبيلة النوير:تمثل هذه القبيلة 5% من مجموع سكان الجنوب[4]، و تتواجد هذه القبيلة في أعالي النيل و تمتد إلى أراضي الحبشة، يبلغ عددهم مليون نسمة و هي آخر قبيلة استسلمت للمستعمرين و ظلت في حالة حرب معهم حتى عام 1926م.[5]

و يقطن أبناء جماعة النوير مساحة نحو ثلاثين ألف ميل مربع من الجنوب السوداني يقع اغلبها في إقليم المستنقعات على ضفتي النيل الأبيض و يمتدون شرقا إلى حدود الحبشة إلى كردفان فكانت طبيعة مناطق النوير تتسم بالقسوة حيث تعاني من الجفاف صيفا و غزارة الأمطار شتاءا و هذا ما جعل حياة الجماعة قائمة على الترحال.[6]

و في القرن التاسع عشر دخلت النوير في اشتباكات مع الدينكا بسبب الغارات التي كان يشنها النوير على الدينكا[1]،

---

(1) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 14.

(2) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 60.

(3) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 14.

(4) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 61.

(5) حمدي عبد الرحمان، محمد مهدي عاشور، المسلمون و مشكلات التعددية الدينية و الإثنية في جنوب السودان، الجزء الثالث 2002، ص 102، 103.

(6) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 61.

(1) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 61.

ج- قبيلة الشيلوك: و تمثل 1 % من سكان الجنوب[2]، و تمتد هذه القبيلة على الضفة الغربية من النيل الأبيض*، و يقال أنهم نزحوا من الجنوب الشرقي للبحيرات [3]، و يعيش بعض أبناء الشيلوك في المنطقة الممتدة من ملكال حتى نهر السوباط شرق النيل الأبيض.[4] و يعمل أبناء هذه القبيلة في الزراعة و صيد الأسماك و تربية الماشية و يتميزون بأن لهم نظاما سياسيا مركزيا تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون عليه لقب "الرث"[5] و هو الشخص الذي بيده السلطة الروحية و الدنيوية و ينتخب من بين أولاد الرثوث السابقين و هو الذي يختار المشايخ[6] ثم يأتي بعده أعضاء الأسرة الحاكمة، و بعدها تأتي حاشية الرث و أتباعه و أخيرا عامة أفراد الجماعة و هم أكثر الناس اختلاطا بالعرب.[7]

2- العرق النيلي الحامي: و هذا العرق لا يعيش في السودان وحده بل تعيش أقسام منهم في أوغندا و يقيم معظمهم في المديرية الاستوائية[1]، و تضم إليها مجموعة من القبائل أهمها المورلي، البوايا، توبوسا، وديدنجا.[2]

---

(2) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 14.

* النيل الأبيض: هو النيل القادم من بحيرة فيكتوريا و يبلغ طوله من مخرجه الأول إلى العاصمة الخرطوم 1530 ميلا حيث يلتقي فيها بنهر النيل الأزرق أنظر: احمد أبو السعادة، السودان و آفاق المستقبل، الهيئة العامة للنشر و التوزيع، 2010، ص 48.

(3) يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 162.

(4) حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 102.

(5) عمر سلمات، الأزمة السودانية 1983م – 2005م، بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005م ، ص 58.

(6) يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 126.

(7) حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 102.

(1) إجلال رأفت و آخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ... قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 91.

أ- **المورلي:** يقطن سكان هذه القبيلة جنوب أعالي النيل، في منطقة نهر البيبور، و تمتد حدودها إلى جبال بوما من الناحية الجنوبية الشرقية و قد اختلفت الآراء حول أصولهم فهناك من يقول أنهم من أصل كيني و هناك من يقول أنهم من أصل يوغندي، و اسم مورلي له عدة معان منها رعاة البقر و الرحالة و الإنسانية المتبادلة و يتكون نظام الحكم عندهم من السلطان و هو السلطة العليا في القبيلة و شيوخ العمد يمثلون الطبقة الثانية في الحكم.[3]

ب- **البوايا:** هي من القبائل الصغيرة، و يبلغ عدد أفرادها حوالي عشرة آلاف نسمة، تسكن في أقصى الشرق من الاستوائية تقدر مساحتها 1000 كلم مربع.[4]

ج- **التبوسا:** تعود جذورها إلى يوغندا و تسكن في المناطق الواقعة إلى أقصى شرق الإقليم الاستوائي، تتميز بوجود الجبال الصغيرة و لهم لهجتهم الخاصة بهم تشاركهم فيها بعض القبائل مثل كاراجون، دودوس في يوغندا.

د- **الديدنجا:** تبلغ مساحتها حوالي ألف و ثمان مئة ميل مربع، تحيط بها قبيلة البوايا من الشمال الشرقي، و في الجنوب الشرقي توجد قبيلة تركانا و تحدها من الغرب قبيلتا اللاتوكا و توريت، و تشير بعض المصادر إلى أن هذه القبيلة جاءت من منطقة كروما جنوب غرب إثيوبيا، وتؤمن بالإله الذي يسيطر على حياتهم[5]

3- **العرق السوداني:** يشتمل هذا العرق على قبائل كثيرة تعيش في الأجزاء الغربية و الجنوبية الغربية للجنوب و يعيش أكثرهم في بحر الغزال و أعالي النيل[1]، و من أهم القبائل التي تضمها نجد الزاندي و المورو و الباري و هم زراعيون.[2]

أ- **الزاندي:**

---

[2] توفيق المديني، المرجع السابق، ص 14.

[3] عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 64.

[4] المرجع نفسه، ص 68.

[5] المرجع نفسه، ص 69.

[1] عبده مختار موسى، المرجع السابق ، ص 59.

[2] إجلال رأفت و آخرون، المرجع السابق، ص 91.

يعيشون في المنطقة الاستوائية و يطلق عليهم اسم " نيام نيام" و قد هاجروا من منطقة الكونغو متجهين إلى الشمال أي إلى جنوب السودان[3]، و لهم عادات و تقاليد اجتماعية لا يشاركهم فيها أحد مثل العادات الخاصة بالملوك و السلاطين.[4]

ب- المورو: يرجع أصلها إلى شمال إفريقيا، و يتركز اقتصادها على الزراعة مثل الذرة والسمسم.

ج- الباري: تحتل هذه القبيلة معظم المنطقة المعروفة بمديرية منجلا، ومعنى كلمة "الباري" عندهم الغرباء و هناك اعتقاد بأنهم نزحوا من جهة الشرق، و تتكون من حوالي مائة و أربعين من البطون أو الفروع الصغيرة، و هم رعاة يعتمدون في اقتصادهم على الثروة الحيوانية[5].

(أنظر الملحق رقم04)

ثانيا: دوافع بروز الصراع العرقي في جنوب السودان.

تعددت دوافع بروز الصراع العرقي في جنوب السودان و قد تمثلت في:

أ- التعدد في الأديان:

(3) محمود شاكر، المرجع السابق، ص 71.

(4) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 62.

(5) المرجع نفسه، ص 67.

كما سبق و إن تحدثنا فإن السودان يتكون من عدة قبائل تختلف ديانتها من قبيلة إلى أخرى حيث عرف السودان الدين الإسلامي[1]، ثم الديانة المسيحية و التي دخلت للسودان عن طريق دخول أول مسيحي إلى ارض النوبة و هو من حاشية كنداكة الملكة الأم في المملكة المروية حوالي سنة 37م و كان هذا الشخص وزير للمملكة المروية و عندما سافر إلى أورشليم لأداء الحج اتصل بالمسيحيين و بعدها قام بنشر المسيحية في بلاد النوبة فاعتنقها العديد من سكان المنطقة، كذلك عرف السودان المسيحية عن طريق التجار المصريين[2]

ففي عام 1981 م كان 65% من سكان الجنوب لا يعتنقون ديانات سماوية، و أن 18% منهم مسلمون، و 17% يدينون بالمسيحية كما يشير مصدر آخر أن 40% من سكان السودان من العرب، و60% من الأفارقة و أن المسلمين يشكلون ثلثي السكان[3]، و نجد مصدر آخر يشير إلى أن هناك 400 ألف يتبعون المذهب الكاثوليكي، و 100 ألف يتبعون المذاهب البروتستانتية، و لم تكن هناك إحصائيات جديدة منذ عام 1983 م بسبب الحرب الأهلية في الجنوب ، ومن هنا نخلص إلى أن الدين أصبح عاملا مهما في صراع الشمال مع الجنوب.[4]

و قد أكد على هذا أحد الساسة الجنوبيين ألبير أبيل" "أن أهل الجنوب ينحدرون من أصول و جذور متعددة جغرافيا و تاريخيا و هم لم يكونوا في يوم من الأيام شعبا موحدا متسق السياسة محددا الخطط أمام القوى الأجنبية، بل على نقيض ذلك كان كثير من الجنوبيين يقاتل جيرانه و بالتالي فقد كانت الصدمات بينهم أمرا شائعا و سمة بارزة على نحو أدى إلى إضعافهم إزاء التدخل الأجنبي الذي تعرضوا له بيد أنهم برغم هذا التنافر يجمع بينهم الرفض للقوى الأجنبية

---

(1) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 16.

(2) محمد عبد الجبار خضر، المرجع السابق، ص 16

(3) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 269.

(4) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 95.

و للسخرة و للابتزاز و لمصادرة أموالهم و ممتلكاتهم و الحد من حريتهم الفردية التي عليها يحرصون و يعضون بالنواجذ".[1]

ب- التعدد في اللغات:

تتنوع اللغات في السودان و ذلك ناتج عن تعدد قبائله، حيث توجد في السودان 150 لغة مختلفة و يتحدث السودانيين بأكثر من لغة أو لهجة[2]، حيث يتميز السودان بكثرة اللغات وتعددها من ناحية و التدخل اللغوي من ناحية أخرى، و يقال أن هناك أربع مجموعات في إفريقيا هي لغات الكونغو، و اللغات النيلية الصحراوية و اللغات السامية الحامية و اللغات البانتوية و أن لغات السودان تشمل جميع هذه المجموعات اللغوية.[3]

أما عن لغات جنوب السودان فيصل عددها إلى 12 لغة فهي تنتمي إلى المجموعة النيلية و هي اللغات التي تتكلم بها القبائل التي تعيش على النيل أو بالقرب من روافده، و كل قبيلة لها لغة خاصة بها[4]، و هناك اختلاف بين الباحثين في نسب اللغات المتداولة، فهناك من يقول انه توجد 114 لغة متداولة داخل حدود الدولة، و أن 51% من السودانيين يتكلمون العربية في حين يتكلم باقي السودانيين لغات و لهجات أخرى.[5]

أما اللغات الرئيسية في الجنوب و التي تشمل على لغات قبائل الدينكا و النوير و الشيلوك والأشولي أما لغات قبائل الباري تشمل كل من قبيلة الباري و اللاتوكا و لغات الماوي تشمل كل من قبيلة الماوي و المور.[1]

---

(1) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 270، 271.

(2) مولود سداد سبع، المرجع السابق، ص 135.

(3) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا، مركز الراصد للدراسات، 2006، ص 158.

(4) ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 139.

(5) احمد وهبان، المرجع السابق، ص272.

(1) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 15.

كما نجد أيضا في جنوب السودان من يتكلم العربية، و تعتبر اللغة العربية الدارجة أو ما يعرف باسم عربية جوبا و هي اللغة المشتركة بين القبائل الجنوبية التي تتباين لهجاتها.[2] ويرجع انتشار هذه اللغة وجود التجار و الجنود الشماليين بمنطقة الجنوب في فترات مختلفة أي قبل إصدار قانون المناطق المقفلة، و بعد استقلال السودان، فالسياسة الاستعمارية الرامية إلى إبعاد المؤثرات و الثقافات العربية عن الجنوب هي التي أوجدت مشكلةا لغوية بين شمال السودان و جنوبه، و هذا ما جعل الباحثين يؤكدون على أن السودان كله يمكن اعتباره منطقة تداخل لغوي لما فيه من التنوع و التعدد اللساني.[3] (انظر الملحق رقم 05)

ج – التعدد في القبائل: تقوم القبيلة في المجتمع السوداني و جنوبه على قاعدة الاختلاف القبلي، نظرا لتكونه من مجموعات كبيرة من القبائل و العشائر، و تنقسم كل قبيلة إلى عدد من العشائر، إذ ينحدر من كل عرق مجموعة من القبائل، و تنقسم كل قبيلة إلى عدد من العشائر[4] و قد بلغ عدد سكان الدولة السودانية إلى حوالي 21.59 م/ ن، أما عدد سكان الإقليم الجنوبي فقد قدر بحوالي خمسة ملايين نسمة و هذا حسب إحصاء سنة 1983 م، أما بخصوص عدد القبائل الموجودة في السودان فهناك اختلاف بين الباحثين حيث يذكر البعض أن هناك 752 قبيلة منهم 40% ينحدرون من أصول عربية و 30% من أصول افريقية و 12% من قبائل غرب إفريقيا و يذكر آخر أن السودان يتكون من أجناس شتى و ثقافات عديدة حيث يضم نحو 597 قبيلة و يشير آخر أن هناك 230 قبيلة تختلف أصولها العرقية بين العروبة و الزنجية ويذكر آخر أن هناك 600 مجموعة عرقية قبلية.[1] (أنظر الملحق رقم06)

---

(2) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 159.

(3) المرجع نفسه، ص 160.

(4) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 16.

(1) احمد وهبان، المرجع السابق ، ص 266.

د- تهميش الجنوب في التنمية: لقد افرز التنوع المناخي و الزراعي في السودان إلى تنوع أساليب الإنتاج[2]، فالسودان يعاني من تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد و حرمان أطرافها من التطور الاقتصادي، ففي إطار سعي الاستعمار للاستفادة من خيرات البلاد، عمد إلى الاستثمار في مجال زراعة القطن ووقع اختياره على منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة و توفر مياه النيل.[3] فقيام مشروع الجزيرة في أواسط البلاد و ما تبعه من خدمات صحية و تعليمية جعل هذه المنطقة أكثر نموا من المناطق الأخرى في السودان، فالتنمية الغير متوازنة سمة تميز كل أطراف السودان حيث تعاني هذه الأطراف بلا استثناء من قلة المشاريع التنموية، و قد عبرت الحركات الإقليمية عن مظالمها الاقتصادية[4]، كذلك نجد تركز العرب في شمال وسط البلاد مكنهم من نقل مقر السلطة إلى الخرطوم، فضلا عن انتشارهم تجاريا في مختلف أنحاء البلاد مكنهم من السيطرة على السلطة السياسية و الثروة الاقتصادية في البلاد[5]، فخطورة التنمية الغير متوازنة على الوحدة الوطنية تكمن في أن الجماعات التي تشعر بالإهمال في الجوانب التنموية، يقل ولائها للدولة و للحكومة القائمة التي ترى فيها الجماعات سببا في تخلفها و تدني أوضاعها الاقتصادية و نجد في السودان تداخل الجوانب الاقتصادية مع الأوضاع العرقية، حيث يكتسب التخطيط التنموي بعدا سياسيا و اجتماعيا خطيرا.[6]

و من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول بأن السودان قام منذ البداية على التجميع الإجباري للعديد من الشعوب الغير متجانسة قوميا و يقول في ذلك الباحث السوداني إيزانا أنوك " إن

---

[2] مولود سداد سبع، المرجع السابق، ص 136.

[3] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 160.

[4] المرجع نفسه، ص 160.

[5] مولود سداد سبع، المرجع السابق، ص 136.

[6] بهاء الدين، المرجع السابق، ص 160.

السودان هو كيان مفتعل أوجده الحكم التركي المصري خلال الفترة 1821 م – 1875م"[1]، و على اثر هذا ذلك قال "ألبير ألير" "عندما غزا محمد علي السودان و احتل أراضيه في الربع الأول من القرن 19 م لم يكن هناك كيان سياسي موحد باسم ذلك القطر بل كانت هناك سلطتا سنار و دارفور تسيطران على الجزء الأكبر مما نسميه اليوم بالسودان الشمالي و كانت الممرات المائية الواقعة في الجنوب هي بحر العرب و بحر الغزال و النيل الأبيض و السوباط خاضعة لسيطرة قبائل الدينكا و النوير و الشيلوك و الأنواك و هي اكبر القبائل في السودان الجنوبي و لم تكن قبضة هذه القبائل قاصرة على هذه الممرات المائية بل كانت تمتد إلى المراعي و السهول المحيطة بها".[2]

فالتنوع العرقي الهائل الذي ينطوي عليه الكيان البشري لكل من الجنوب و الشمال فإن الجنوبيين يعتبرون أنفسهم أفارقة في حين يعتبر الشماليون أنفسهم عربا و هذا قد تعمق بفعل عاملين رئيسيين هما السياسة الجنوبية التي اتبعها المحتلون الانجليز خلال الفترة 1920 م – 1950 م و التي كانوا يسعون من ورائها إلى عزل جنوب السودان تماما عن الشمال و نشر اللغة الإنجليزية مكان اللغة العربية، أما العامل الثاني فقد تمثل في قرارات لجنة السودنة* التي صدرت عام 1954 م و هذه القرارات كانت متحيزة لسكان الشمال.[3]

---

(1) جميلة سي قدير ، الدولة القومية و النزاعات العرقية في إفريقيا، دراسة حالة: السودان مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة، فرع العلاقات الدولية، (د. س)، ص 38.

(2) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 272، 273.

* السودنة: هي إبدال الكوادر الإدارية و الفنية التي كانت تدير شؤون البلاد بأخرى سودانية تمهيدا للاستقلال أنظر: احمد وهبان، المرجع السابق، ص 275.

(3) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 274.

ثالثا: دور الإرساليات التبشيرية في تعميق الفوارق بين الشمال و الجنوب.

كان السودان محط أنظار الحركات الكنيسية بصفة عامة و مجلس الكنائس العالمي بصفة خاصة، لأنه يعد هدفا استراتجيا مهما يفصل بين الشمال العربي المسلم و الجنوب الإفريقي الذي يغلب عليه المسيحية(1)، و في هذا الصدد كتب "اللورد كتشنز"* عام 1892 م قائلا " ليس من شك في أن الدين الإسلامي يلقى ترحيبا حارا من أهالي هذه البلاد، فإذا لم تقبض القوى النصرانية على ناصية الأمر في إفريقيا فاعتقد أن العرب سيخطون هذه الخطوة، و سيصبح لهم مركزا في وسط القارة يستطيعون منه طرد كافة التأثيرات الحضارية إلى الساحل و ستقع البلاد في هذه العبودية".(2)

و بعد هذا قام القس "أرشيد كون شو" بشرح ما تقدم فقال " إن لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء في السنوات القليلة القادمة فإنهم سيصيرون محمديين، إذ هذه المنطقة منطقة إستراتجية لأغراض التبشير أنها تمتد في منطقة شرق إفريقيا في منتصف الطريق بين القاهرة والكاب".(3)

و من هذا بدأ الاهتمام بنشر المسيحية في جنوب السودان من بداية الحكم العثماني المصري للسودان، حيث كان التبشير المسيحي يتطلع إلى نشر المسيحية ليس في السودان فحسب بل كان يود التوسع في أنحاء القارة الإفريقية، و قد تم اختيار السودان في هذه العملية بسبب موقعه من الطرق إلى غرب و جنوب و شرق إفريقيا، فلقد كانت الجمعيات التبشيرية ترى أن السودان هو

---

(1) بدر حسن شافعي، التنصير المسلح في السودان ، مجلة قراءات افريقية تحت عنوان التنصير في إفريقيا بين المد و الجزر (د.ع) ، 2012، ص 4.

* اللورد كتشنر: هو هربت اللورد قائد عسكري و سياسي بريطاني و معتمد بمصر من 1991م إلى 1914م، اشتغل بالجيش المصري في 1883م عقب الاحتلال الانجليزي عين حاكما لشرق السودان من 1886 إلى 1892 أنظر: عبد الوهاب الكيالي الجزء الخامس، ط4، المرجع السابق، ص 326.

(2) محمد مصطفى مالك، التنصير في جنوب السودان، مجلة الوعي،ع 286، 2010م، لبنان، ص 5.

(3) المرجع نفسه، ص 26.

بوابة الدخول إلى مملكة إثيوبيا المسيحية[1]، فاشتغل الاستعمار بهذه الإرساليات التبشيرية لتعميق التفرقة بين المواطنين في الشمال و الجنوب و شجع هذه الإرساليات بأموال ضخمة وذلك من أجل وضع منهج صحيح يتماشى مع الأهداف الاستعمارية[2]، وعملت الإدارة الاستعمارية على تنصير الجنوب ففتحت الطريق للإرساليات المسيحية لتتولى مهمة التعليم ونشر المسيحية بين الجنوبيين و عملت أيضا على ترك منطقة الجنوب السوداني تحت سيطرة المسيحية الكاثوليكية و البروتستانتية و قاموا بتقسيم الجنوب إلى مناطق نفوذ بين الإرساليتين، فحتى القبيلة تم تقسيمها بين إرساليتين مختلفتين و ذلك لزرع الاختلاف و عدم التوحد حتى في المسيحية بين أبناء القبيلة الواحدة.[3]

و كانت الإدارة البريطانية تقوم دائما بالترحيب بالبعثات المسيحية خاصة في الجنوب وحاولت أن تخفي هذا الأمر بزعمها أن الجمعيات التبشيرية المسيحية في بريطانيا هي التي تقدمت بطلب إلى السلطات البريطانية للسماح لها بالعمل في كل أنحاء السودان شماله و جنوبه و أكدت النخبة الجنوبية بأن الوجود المسيحي في السودان كان سابقا للإسلام.[4]

و بهذا استجابت الحكومتان الأمريكية و البريطانية لطلب مجلس الكنائس العالمي الذي اجتمع في 13 ديسمبر 1899 م و قرر ما يلي " أن المشاعر الدينية في بريطانيا تطالب بحق بأن أي مجهودات مبذولة لتخليد ذكرى غوردون يتعين أن تنطوي على نشر تعاليم المسيح بين الأجناس و القبائل التي تقطن في أعالي حوض النيل.[5]

و بعدها أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة توبيخ إلى الإدارة البريطانية في السودان بأنها تعمل ضد الحريات الدينية السائدة في بلد تحكمه المبادئ المسيحية فشكل هذا الموقف البريطاني

---

(1) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 96.

(2) ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 143.

(3) يوناس بول دي مانيال، المرجع السابق، ص 5.

(4) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص96.

(5) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 28.

الرسمي تشجيعا كبيرا و دعما للبعثات التبشيرية لتعمل بحرية و نشاط كثيف لنشر المسيحية في الجنوب، و أصبح التنافس كبير بين هذه البعثات في تقديم خدمات أكبر لنشر التعليم و ذلك من أجل أن تحظى بأكبر عدد من الجنوبيين تحت مظلتها، و تمتعت بالعديد من الامتيازات منها تخفيض 50% من قيمة تذاكر الركاب للعاملين في الجمعيات التبشيرية و 20% من قيمة ترحيل أغراضهم و أمتعتهم على السكك الحديدية و البواخر النيلية.[1] ثم

تم تأسيس بعثة ألمانية تبشيرية للعمل في السودان و كان ذلك في عام 1900 م و أنشأت مركزا للتبشير في كل من "دنقلا" و "أسوان" و سميت هذه البعثة بالبعثة السودانية المتحدة و لقد ذهب أحد أعضائها العاملين في السودان و يدعى " كارل كوم" إلى الخرطوم من أجل التبشير.[2]

و في ظل هذا مارس المسئولون البريطانيون سياسة تقوم على اعتبار المسيحية بمنزلة الدين الرسمي لسكان الجنوب، ثم طورت هذه السياسة في إطار إعادة القبلية إلى السودان و ارتبطت هذه الأخيرة بسياسة إضفاء العرقية، و هي سياسة هدفها الاستراتيجي تصنيف السكان إلى أعراق مختلفة عربية و غير عربية[3]، و هذا ما أدى إلى تفكك البناء الاجتماعي بين السودانيين بإثارة النعرة القبلية و تصوير الشماليين على أنهم غزاة طامعين في استرقاق أهل الجنوب و استنزاف خيرات هذه الجهات الغنية لصالح أهل الشمال.[4]

أما بالنسبة للأعمال التي قامت بها الإدارة البريطانية لترسيخ المسيحية، فقد كونت عام 1917 م الفرقة الاستوائية بعد إجلاء جميع الشماليين من الجنوب، و جعل يوم الأحد عطلة رسمية عامة في الجنوب، و في عام 1918 م أصبحت اللغة الانجليزية اللغة الرسمية في الجنوب و عملوا أن يكون الجنوب يختلف عن الشمال في كل شيء، و ذلك بحجة المحافظة على خصوصيته، فمنعوا

---

(1) عبده مختار موسى، المرجع السابق، 98.

(2) المرجع نفسه، ص99.

(3) توفيق المديني، المرجع السابق، 28.

(4) شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 419.

أيضا حركة التجار الشماليين المسلمين في الجنوب و حرموا كل ما له صلة بالإسلام[1]، و ذلك كان بحجة انه غير مناسب لتطور و رفاهية الشعب، بينما المسيحية أهل لذلك و أنها قادرة على تأسيس المدارس و نشر التعليم.[2] فكان القساوسة و المنصرين يعملون على تحفيز العمل الصليبي في الجنوب، حيث اخذ المنصر البريطاني الشهير " دانيال كمبوني" العهد على نفسه بأن يكرس حياته لنشر المسيحية و في إطار هذا تم تأسيس الكنيسة الأسقفية الانجليكانية بشعار" إعادة نصب راية المسيح التي سقطت" فكانت دوائر التنصير تتحدث عن إقليم جنوب السودان كما لو انه ملك لهم وحدهم لا يسع أحدا أن يزاحمهم فيه، رغم أن تلك الكنائس لم تقدم لأهل الجنوب ما يصلح لبناء حضارة.[3]

أ- **أساليب الجمعيات التبشيرية:** استخدمت الجمعيات التبشيرية أساليب مختلفة لنشر الدين المسيحي،على غرار الإقناع الفردي في الكنائس و التعريف بالمسيح و تعاليمه، نجد الدعوة عن طريق العلاج و التعليم.[4]

1- التبشير عن طريق العلاج: يرى بعض المبشرين أمثال "جيمس دمبس" أن جنوب السودان ليس في حاجة إلى مبشرين يعلمون الدين المسيحي و رجال لاهوت بقدر ما هم بحاجة إلى مبشرين أطباء يساعدون أهالي الجنوب في العلاج، و بناءا على هذا فقد قاموا المبشرين بإقامة مستشفيات مثل مستشفى "لوي" و" لر "و "جيابور" بالإضافة إلى ثمانية مستوصفات.[1]

---

(1) يوناس بول دي مانيال، المرجع السابق، 5.

(2) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 96.

(3) محمد مصطفى مالك، المرجع السابق، ص 25.

(4) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 178.

(1) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص178.

2- التبشير عن طريق التعليم: كانت الجمعيات التبشيرية ترى انه ليس هناك وسيلة اكبر من وسيلة التعليم للتأثير على المواطنين بإتباع الدين المسيحي إلا من خلال جمع أبناءهم في حجرات دراسة واحدة.[2]

فقد شجعت الإدارة البريطانية مجال التعليم و التدريب و شهدت الفترة ما بين 1933م – 1938م اجتماعات مكثفة بين ممثلي مصلحة التعليم و الجمعيات التبشيرية بغرض زيادة التسهيلات لهذه الإرساليات وضاعفت الإدارة البريطانية من ميزانية التعليم في الجنوب وتضاعفت عدد المدارس في الفترة 1927م- 1938م، و أبعدت الحكومة العناصر الشمالية هدفت إلى ترسيخ التعليم المسيحي في الجنوب و هذا يعني إبعاد الثقافة و اللغة الإسلامية وتشكيل هوية في الجنوب مختلفة تماما عن هوية الشمال تمهيدا لبلورة دولة نصرانية في الجنوب و تمهيدا لهذه الغاية أنشأت الجمعيات نوعين من المدارس الأولى سميت المدارس الأولية و الثانية سميت بمدارس الأحراش تلقن فيها مبادئ الديانة المسيحية.[3]

---

(2) المرجع نفسه، ص 179.

(3) المرجع نفسه، ص 179، 180.

و الجدول التالي يوضح المدارس التي أنشأها المبشرون في جنوب السودان خلال الفترة 1953 – 1954م

نوع المدرسة	عدد التلاميذ في المدارس التبشيرية	عدد التلاميذ في المدارس الحكومية	الجملة
مدرسة قرية	17.721	194	17.915
مدرسة أولية للأولاد	8.096	2.851	10.947
مدرسة للبنات	3.026	731	3.757
مدارس فنية تجارية	253	160	213
مدارس تدريب على اللهجات المحلية	423	82	505
مدارس تدريب معلمين أولية	110	09	119
مدارس أولية	388	669	1057

المصدر: بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 180.

و من خلال ما تم عرضه عن دور الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان يمكن القول بأن الحركة التنصيرية قد استهدفت تنصير كل السودان إبتداءا من الوثنيين و الذين لا عقيدة لهم من أصل الجنوب و النوبة، و حتى تنصير المسلمين في شتى أنحاء السودان، و جاء هذا في خطط أعمال مؤتمر "كولورادوا" عام 1978م" لقد أوقفنا إنتشار الإسلام في جنوب و وسط إفريقيا و ما نحتاج إليه هو العمل لإيجاد منافذ إلى داخل الإسلام"[1] ، فعملت الكنائس بجد على إيجاد مراكز لها في الشمال رغم أن القوانين الحكومية كانت تمنع أي إرساليات تنصيرية شمال خط

(1) محمد مصطفى مالك، المرجع السابق، ص 28.

عرض 10 درجة و سمحت للإرساليات بالعمل في الشمال إلا من خلال المدارس و المعاهد التعليمي.[1]، حيث كان هدف هذه المؤسسات الكنيسية تحويل جنوب السودان بالتحديد إلى دويلة مسيحية يمكن فصلها و ضمها إلى دول الجوار الجنوبي، في إطار ما يعرف باسم دولة "التوتسي النصرانية الكبرى"*.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن السودان يحتوي على تنوع عرقي كبير، حيث وجدت فيه العديد من القبائل و التي تختلف فيما بينها من حيث التركيبة الاجتماعية أو الثقافية، كذلك الشيء نفسه بالنسبة إلى جنوب السودان، و هذا ما سبب الصراع بينهم حيث تعددت أسباب هذا الصراع فشمل التنوع اللغوي و الديني و حتى التنمية كانت سببا في هذا الصراع، كما لعبت الإرساليات التبشيرية دورا كبيرا في انفراد الجنوب بخصوصياته، و اعتناقه الدين المسيحي والاعتقاد به ففكر في إقامة دولة زنجية منفصلة عن الشمال.

---

[1] محمد مصطفى مالك ، المرجع السابق، ص 29.

* دولة التوتسي النصرانية الكبرى : هي الدولة التي تضم أوغندا و جنوب السودان و أجزاء من رواندا ، بورندي، الكونغو الديمقراطية بزعامة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي يعتبر نفسه راعي الكنيسة في إفريقيا (أنظر: محمد مصطفى مالك، المرجع السابق، ص 29.)

[2] بدر حسن شافعي، المرجع السابق، ص 4.

الفصل الثاني: أزمة جنوب السودان

1983م –2002م

أولا: الجذور التاريخية للأزمة

ثانيا: أسباب الأزمة

ثالثا: تطورات الأزمة

أولا: الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان.

تعددت الجذور التاريخية لازمة جنوب السودان و كان أهمها السياسة البريطانية التي لعبت الدور البارز و الأهم في هذه الأزمة و من أهم هذه العوامل:

أ- السياسة البريطانية للسودان :1899م – 1955م.

عندما أنهت القوات العسكرية الانجليزية – المصرية الثورة المهدية ، أعلنت دخولها إلى السودان و بداية احتلالها و استيلائها على إقليم الجنوب عام 1899م و حاولت إتباع العديد من السياسات لفصل الشمال عن الجنوب[1] و هذه السياسات هي :

1: **إتفاقية الحكم الثنائي البريطاني المصري للسودان:** و كان ذلك في 19 جانفي 1899م[2] بقيادة " اللورد كرومر"* من الجانب البريطاني و "بطرس غالي"** من الجانب المصري[3] وهذه

(1) Jennfer Pekkine ،sudanse elites how the riverain groups a chieved poltikal dominance and their impact on the sudanese state ، 2009 ، p7.

(2) محمد الطاهر بنادي، الإدارة البريطانية في جنوب السودان 1899م – 1955م، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، ع 16 سبتمبر 2015م، جامعة بسكرة الجزائر، ص 321.

* اللورد كرومر: هو ايفلين بارنغ سياسي بريطاني و معتمد بمصر من 1883م إلى 1907م اشتغل ضابط بالجيش البريطاني في 1858م، و عمل وزيرا لمالية الهند و وضع سياسة للتعليم تنحصر أهدافه في تخريج الموظفين أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الجزء الخامس، المرجع السابق، ص 115.

** بطرس غالي: سياسي مصري و رئيس وزراء، عمل سكرتيرا لمجلس الوزراء وقع عن الحكومة المصرية اتفاقية السودان 1899م التي أخضعت السودان للسيطرة البريطانية، و عمل على تمديد فترة امتياز قناة السويس، كان على رأس الاتجاه الإصلاحي بالكنيسة القبطية أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 547.

(3) ياسين طه نمير، تاريخ العرب الحديث و المعاصر، دار الفكر، عمان، 2010، ص 115.

الإتفاقية قلبت اسم السودان إلى السودان المصري – البريطاني،لأن بريطانيا لم تستطع أن تنفرد بالسودان لوحدها و ذلك لعدة أسباب:[1]

- ✓ حقوق مصر القديمة الثابتة في السودان قبل الثورة المهدية و ما تكبدته مصر في عمليات الفتح الجديد
- ✓ كانت انجلترا تدرك أن السودان يعتبر أرضا عثمانية و الخديوي يقوم بالحكم باعتباره تابعا للسلطان
- ✓ كانت بريطانيا تريد أن تتحمل مصر تبعات تعمير السودان بعد الثورة المهدية

و قد تضمنت هذه الاتفاقية مقدمة و اثني عشرة مادة جاء في المقدمة إشارة لحقوق مصر السابقة في السودان.[2] (انظر الملحق رقم07)

و بعد هذا استطاعت بريطانيا أن ترسم سياستها في السودان بعد أن أصبحت لها السلطة الحقيقية في تسيير شؤون المنطقة تحت سلطة الحاكم العام[3]، و على الرغم من تسمية هذه الفترة باسم الحكم الثنائي لكنها كانت في الواقع حكما بريطانيا محضا و كان دور المصريين شكليا وهامشيا، حيث احتكر البريطانيون المناصب الإدارية بمساعدة من المصريين.[4]
ثم قرر الانجليز المضي في تأسيس الإدارة في السودان بقيادة اللورد كتشنز، و وضعوا البلاد

(1) رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 90.

(2) عبد الرزاق إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر، دار الثقافة للنشر و التوزيع القاهرة، مصر، 1997، ص 343، 344.

(3) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 48.

(4) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 166.

تحت "الأحكام العرفية"* لكي يتصرف الحاكم كما يشاء، و كان السودان بحاجة إلى نظام إداري فوضعت خطط الإدارة الجديدة بشكل لم يعرفه السودانيون من قبل، حيث كان الحاكم العام هو المسئول الأول عن البلاد[1]، و بعدها يأتي السكرتيرين و يتكونون من السكرتير الإداري والسكرتير المالي و السكرتير القضائي، و بعدها يأتي مديرو الإدارات حيث وضعت على رأس كل إدارة من الإدارات الهامة بالبلاد مدير، و بعدها قسموا المديريات إلى مراكز، ثم يأتي المفتش العام.[2]

حيث سعت بريطانيا للعمل على فصل الشمال عن الجنوب و جعله قسما لا صلة له بوادي النيل، رغبتا منها في خلق منطقة حزام بين البلاد الواقعة تحت نفوذها في شمال القارة الإفريقية الممثلة في مصر و السودان و بين مستعمراتها في وسط و شرق القارة معتمدة في ذلك على تشويه الروابط التاريخية بينهما.[3]

و في هذه الفترة قامت بريطانيا بالقيام بالعديد من المشاريع و قد تمثلت في :

1: المشروعات العمرانية و الثقافية: أقيمت العديد من المشاريع و قد تحملت مصر العبء المالي لهذه المشاريع حيث قامت بتعمير الخرطوم و أقامت قصر جديد للحاكم مكان القصر القديم، فتحت مدارس ابتدائية في وادي حلفا و سواكن، و في عام 1902م افتتح اللورد كتشنر كلية غوردون التذكارية، أنشئت عدة مستشفيات، أنشئت المحاكم الشرعية للفصل في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية

* الأحكام العرفية: هو نظام استثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة و الحروب الكبيرة و اختلال الأمن و النظام و تقرر فيه حالة الطوارئ و منع التجول و تمنح فيه السلطة التنفيذية سلطات واسعة لمعالجة آثار الأحداث أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات، المكتبة الملكية الفكرية للنشر، ص25.

[1] مفيد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة و المعاصرة، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 186.

[2] عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 349.

[3] محمد الطاهر بنادي، المرجع السابق، ص 321.

2:القيام بعدة مشروعات للنهوض بالزراعة خاصة زراعة القطن في منطقة الجزيرة
3: تسوية مشكلات الحدود: حيث عقدت في 15 ماي 1902م معاهدة بين الحكومة البريطانية و الحكومة الإثيوبية لتسوية الحدود بين السودان و إثيوبيا، كما عقدت معاهدة بين السودان و اريتريا و بين السودان و جمهورية الكونغو الحرة مع الملك ليوبولد ملك بلجيكا.[1]

و في سنة 1910م أنشأت مجلس الحاكم العام و الذي يتكون من الحاكم العام والسكرتيرين الثلاثة و أربعة من رؤساء الإدارات الهامة و من مهامه سن القوانين و إقرار الميزانية و إبداء الرأي في السياسة العامة، و في سنة 1914م أصدرت انجلترا إعلان بفرض الأحكام العرفية وفرض رقابة على الصحف[2]، و في ظل هذا الموقف نجحت انجلترا بخلق طبقة الأعيان والنظار تحت ولاء تام لسلطتها[3]، كما عملت الإدارة البريطانية على فصل الجيش المصري على الجيش السوداني، حيث كان الجيشين تحت قيادة ضابط انجليزي[4]، ثم تم إعلان الفصل من خلال تقديم عريضة جاء فيها انه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدم لهم وظائف مستمرة في الجيش المصري و أنهم أحرار في الاستقالة من وظائفهم إذا أرادوا ذلك[5] و رغم نجاح الإدارة البريطانية على فصل الجيشين إلا أنها كانت تفرض على الشعب المصري على دفع ميزانية نفقات الجيش السوداني.[6]

2- نظام الحكم غير مباشر: و قد طبق هذا النظام بعد تلقي المعلومات من المفتش الانجليزي في الإقليم، حيث تم إخضاعهم لهذا المفتش و الذي كان هو بدوره تحت سلطة الحاكم العام و كان هذا المفتش يجيد لهجة الإقليم و ذلك من أجل التمكن من السيطرة المطلقة على جنوب

---

(1) شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 350.

(2) المرجع نفسه، ص 351.

(3) رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 91.

(4) رمضان عبد العظيم ، أكذوبة الاستعمار المصري للسودان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 97.

(5) المرجع نفسه، ص 98.

(6) المرجع نفسه، ص 102.

السودان[1]، و بعد قيام هذا الحكم قامت سياسة حكومة الخرطوم و التي كان يسيطر عليها الجانب الانجليزي تجاه جنوب السودان على ركيزتين:

1: إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود يمكن إن يتسبب في اضطرابات، إذ أن أبناء المديريات الجنوبية لا ينظرون إلى الشمالي إلا من خلال الذكريات القديمة حيث كان يعتمد بعض أبناء الشمال إلى استرقاق الجنوبيين، مما دعا الأخيرين إلى توصيف الأولين بالجلابة [2] و هي ترمز للتجار و تعبر عن حركة نقل البضائع من و إلى السودان، حيث مارست هذه الفئة تجارة الرقيق خاصة في الجنوب.[3]

2: إضعاف الثقافة العربية سواء بإحلال الانجليزية محل العربية كلغة عامة أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية و تحويلها إلى لغات مكتوبة و منع انتشار الإسلام.[4]

و مجمل القول يمكننا أن نقول أن بريطانيا اتبعت سياسة استعمارية تختلف بين الشمال والجنوب ففي الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على الأنصار*

و الختمية** أما في الجنوب عملت بريطانيا على حظر اللغة العربية و سمحت للبعثات التبشيرية التي يتم طردها من الشمال بالعمل في الجنوب.[5]

---

(1) ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 141.

(2) حسب الله النور، قضية جنوب السودان ... النشأة و التطور، مجلة الوعي، ع 286، 2010م، لبنان، ص8.

(3) محمد الطاهر بنادي، المرجع السابق، ص 336.

(4) حسب الله النور، المرجع السابق، ص 8.

* الأنصار: مصطلح يطلق في التاريخ الحديث على أتباع السوداني عبد الرحمان المهدي و لا يُكون الأنصار حزبا بل هم جماعة ذات زعامة دينية و من أكثرية الأنصار التي تالف حزب الأمة أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط 4، 1999، ص 362.

** الختمية: طائفة دينية – سياسية إسلامية أسسها محمد عثمان الميرغني و تعتبر اكبر الطوائف الدينية عددا في السودان و قد نشأت ضمن الإطار العام نفسه الذي نشأت فيه الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية ، و بعد الحرب العالمية 1 تحالف الختميون مع حزب الأشقاء أنظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة الدولية، الجزء الثاني،المرجع السابق، ص 607.

(5) ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 141.

3- قانون المناطق المقفلة: في عام 1921م بدأت التفرقة الإدارية في حكم السودان حيث ذكر ملنر ضرورة اعتماد حكومة السودان على الإدارة الأهلية، و بعد هذا أعلنت الإدارة البريطانية إن المديريات لا تصلح للسير وفق نظام الإدارة المحلية بحجة تأخر سكانها عن الشمال(1)، و في سبتمبر 1922م صدر قانون المناطق المقفلة Clsed districts(2) و قد نص هذا القانون على ما يلي:

1: يحرم على غير السودانيين باستثناء موظفي الحكومة في أثناء أدائهم للعمل و المسافرين العابرين، يحرم عليهم الدخول إلى مناطق معينة أو التجارة فيها ما لم يكن لديهم ترخيص من وزارة الداخلية أو محافظ المديرية المختصة.

2: يمنع السودانيين في بعض الحالات من الدخول إلى هذه المناطق للتجارة فيها.(3)

و الجدول التالي يوضح المناطق التي شملت هذا القانون.

المديرية	المسافة المحددة
مديرية دارفور و بحر الغزال و منجلا و السوباط و مركز ببور و ما يقع بين مديرتي حلفا و دنقلة إلى الغرب	من مسافة 30 ميلا من النهر بين وداي حلفا من الدبة حتى الحد الجنوبي من المديرية
جميع مديرية كردفان	الجزء الواقع شرق و شمال خط مرسوم من أبو حرا زال الأبيض ثم إلى بارا ثم إلى كجمار ثم جبل حراز و منه شمالا إلى حد المديرية

(1) عطية عبد الجواد، مشكلة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، ع 1، 1961، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 174.

(2) حسب الله النور، المرجع السابق، ص 10.

(3) ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 142.

	و خط مرسوم من أبو حراز إلى باروكر ثم إلى الشركيلة و منها شرقا إلى الحد الشرقي من المديرية
جميع مديرية جبال النوبة	الجزء الواقع شرق خط مرسوم من الملكال و منها شرقا المديرية

الجدول من انجاز الطالبة بالاعتماد على مرجع عطية عبد الجواد ص 174.

كما قامت أيضا بإغلاق بعض المناطق العريقة في ميدان العروبة و تقاليدها مثل دارفور و جبال الزوبا و جنوبي مديرية النيل الأزرق[1]، و من الجدول نلاحظ أن هدف الانجليز واضح فهو يحاول عزل الجنوب و الانفصال به عن الوطن السوداني و منع امتزاج سكانه بسكان الشمال.

ب : بداية التنظيمات السياسية في السودان:

بدأ التنظيم السياسي في السودان بعد الحرب العالمية الأولى حيث تفجرت عام 1918م مع ثورة قبائل الدينكا و الزاندي، و وصلت سنة 1919م إلى منطقة النوبة و قبيلة النوير و أثناء ثورة 1919م – 1921م ضد الاحتلال البريطاني لمصر وقف السودانيون إلى جانب المصريين في نضالهم فنشأت في ظل هذه الظروف أولى المنظمات الثورية و هي "جمعية الاتحاد" التي طالبت برحيل القوات الانكليزية عن السودان و في ماي 1922م أعلن مؤسس هذه الجمعية " عبد اللطيف " عن مطالب السودان و من بينها حرية اختيار نظام حكمه و تقرير المصير.[2]

و في عام 1923م قام السودانيون بتكوين "جمعية اللواء الأبيض" و نص دستور هذه الجمعية على الوحدة مع مصر، و في سنة 1924م بلغ النشاط السياسي في السودان ذروته عندما أرسل أربعة و عشرون من القادة السودانيين المتعاونين مع بريطانيا عريضة للحاكم العام طالبوا فيها

---

[1] ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 175.

[2] أمل عجيل، المرجع السابق، ص 99.

بإنهاء الحكم الثنائي، على أن تكون بريطانيا وصية على السودان، إلى أن يتمكن السودانيين من حكم أنفسهم[1]، و في جوان من نفس السنة نظمت أول مظاهرة سياسية في تاريخ السودان و اندلعت بعدها مظاهرات أخرى في مدن السودان الرئيسية مما أدى إلى انزعاج الحكومة السودانية فسجنت رئيس هذه الجمعية فأدى إلى إثارة حفيظة أعضائها فنظمت نشاطا سياسيا معاديا عنيفا[2]، حيث تمخض عنها قيام الجمعية التشريعية واحد في السودان 1948م – 1952م و التي شارك فيها قرابة 23 جنوبيا تم انتخابهم من قبل مجالس المديريات.[3]

و في عام 1930م وضع سيرهارولد ماكمايكل مذكرة عن سياسة الجنوب أوضح من خلالها إن سياسة الحكومة تجاه الجنوب تهدف إلى بناء وحدات عرقية أو قبلية تقوم على العادات والتقاليد و المعتقدات المحلية موضحا أن على سلطات المديريات إتباع الخطوات التالية:

1: إعداد الكادر الإداري و الفني الكافي من العناصر غير العربية

2: السيطرة على هجرة التجار الشماليين و تشجيع التجار السوريين و اليونانيين

3: اقتراب الموظفين البريطانيين من عادات و لغات و معتقدات القبائل التي يعيشون وسطها

و واصل السودانيين نشاطهم السياسي حتى عام 1936م قاموا بتأسيس مؤتمر الخريجين والتي قام بتقديم مذكرة إلى الحاكم العام للسودان يشرح فيها المطالب و التي تمثلت في:

1: إصدار تصريح مشترك في اقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية و المصرية بحق السودان بحدوده الجغرافية في تقرير مصيره و تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية و القوانين

2: تأسيس مجلس أعلى للتعليم اغلبه من السودانيين و تخصيص ما لا يقل عن 12% من

---

(1) توفيق المديني، المرجع السابق، ص 25.

(2) المرجع نفسه، ص 26.

(3) عبد الفتاح الطاهر، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان و شماله، مجلة قراءات افريقية، ع8،2011، المنتدى الإسلامي، ص24.

الميزانية للتعليم

3: فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية

4: إلغاء قوانين المناطق المقفلة[1]

5: تطبيق مبدأ الرفاهية و الأولوية في الوظائف و ذلك بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية، وقصر الوظائف على السودانيين، أما المناصب التي تدعوا الضرورة لملأها بغير السودانيين فتملا بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيين لملأها في نهاية المدة

7: وقف المعونات لمدارس الإرساليات التبشيرية.[2]

و في سنة 1942م – 1945م انقسم هذا المؤتمر إلى حزبين هما " حزب الأمة" الذي ضم كبار الموظفين و الشيوخ و العمد و منهم الصادق المهدي و حزب الأشقاء الذي ضم البرجوازيين و المثقفين و تجار و حرفيين و على رأسهم إسماعيل الأزهري كان هدفهم طرد البريطانيين و الوحدة مع مصر .[3]

و بعد رفض الإدارة البريطانية لما جاء في مؤتمر الخريجين و ما تلى ذلك من مواجهات بين الطرفين، أن الأوضاع السياسية العالمية و ميثاق الأطلنطي الذي أكد على حق الشعوب المستعمرة في الحرية و الديمقراطية، كانت لها آثار على الأوضاع في السودان و بعد هذا تم تغيير السياسة القديمة في السودان بإشراك السودانيين في شؤون بلادهم فجاء تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان لكن هذا الحزب لاق معارضة من طرف حزب الأشقاء و للنقد و كان ذلك لعدة أسباب منها:

---

(1) محمد عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900م – 1969م، ترجمة: هنري رياض و آخرون، مراجعة: نور الدين ساني، الدار السودانية للكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الخرطوم، السودان، 1980، ص 210.

(2) عطية عبد الجواد، المرجع السابق، ص 177.

(3) أمل عجيل، المرجع السابق، ص 101، 102.

- ✓ أن المجلس وظيفته استشارية لا يحقق ما يدعيه الانجليز من انه خطوة نحو الحكم الذاتي.
- ✓ أن المجلس عبارة عن مجلس معين من قبل الحاكم العام و أغلب أعضائه من المشايخ و النظار و العمد.
- ✓ اقتصار المجلس على المديريات الشمالية الست فيه حرمان للجنوبيين من اكتساب الخبرة.[1]

و بعد هذه الأحداث اضطرت الإدارة البريطانية إلى عقد مؤتمر جوبا عام 1947م[2] و يعتبر أول اجتماع رسمي بين الشمال و الجنوب لتبادل وجهات النظر و وضع ركائز علاقاتهم المستقبلية، و كان المؤتمر معنيا ببحث ما إذا كان جنوب السودان سوف يرسل ممثليه للاشتراك في جهاز تشريعي جديد في الخرطوم، يجتمع فيه الشمال و الجنوب للتداول و سن القوانين كشعب لدولة واحدة موحدة[3]، و دراسة وسائل التعاون بين أهل الجنوب و الشمال و حضره زعماء و سلاطين القبائل الجنوبية و بالرغم من أن الإدارة البريطانية كانت تحاول الخروج بتوصية بفصل الجنوب عن الشمال لكن المؤتمر لم يصل إلى هذا بل اتفق الجميع على العمل على أساس تأهيل الجنوبيين ليكونوا إخوة للشماليين في ميادين الثقافة و الاقتصاد و الاجتماع، و فشلت محاولة السير"جيمس روبرت سون لتنفيذ المخطط الاستعماري لفصل الجنوب و ضمه إلى كينيا و أوغندا بعد اعتراض أغلبية من زعماء الجنوب[1]، و في جويلية 1952م قامت الثورة في مصر و أولت اهتماما خاص بقضية السودان و في 10 جانفي 1953م نجحت في عقد اتفاق بين الأحزاب السودانية و سجلت الاتفاق في وثيقة أصبحت أساسا لمفاوضاتها مع بريطانيا و قد تضمنت بشكل أساسي مستقبل السودان و في فيفري 1953 عقدت اتفاقية بين مصر للنظر في حق السودانيين في تقرير مصيرهم، و في

---

(1) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 187.

(2) عطية عبد الجواد، المرجع السابق، ص 178.

(3) إجلال رأفت و آخرون، المرجع السابق، ص 79.

(1) عطية عبد الجواد، المرجع السابق، ص 178.

منتصف ديسمبر 1953م جرت انتخابات بين الشماليين و الجنوبيين و ظهرت نتائجها و كانت كالتالي:

مجلس النواب عدد الأعضاء 97 أما عدد المقاعد الفائزين 9 مقاعد مجلس الشيوخ 30 عضوا عدد المقاعد الفائزين 3 مقاعد، مجلس الحاكم العام 20 عضوا فائز بمقعدين. [2]

و بعد هذه الانتخابات و بالضبط في 18 أوت 1955م حدث تمرد عرف بتمرد "توريت" و كان اشد الاضطرابات خطورة في المديرية الاستوائية و تأثرت بها كل المدن و القرى فسادت حالة من الفوضى لمدة 14 يوما، و تعطلت الخدمات العامة و قطعت طرق المواصلات و أغلقت مكاتب الحكومة و أعلنت "حالة الطوارئ"* في المديريات الجنوبية الثلاثة و ارتكبت جرائم النهب و السلب.[3]

و بعد هذه الأحداث قرر البرلمان السوداني إعلان استقلال جمهورية السودان، و تم ذلك رسميا في 01 جانفي 1956م و اعترف بها أكثر من 30 بلدا و انسحبت القوات العسكرية البريطانية لكل الاحتكارات البريطانية ظلت تلعب دورا هاما في السودان.[1]

ج- تطور مشكلة الجنوب بعد الاستقلال و ظهور حركات التمرد أثناء أنظمة الحكم المتعاقبة:

حرصت انجلترا قبل خروجها من السودان إن تخلف ورائها بعض الزعماء الجنوبيين من المنفذين لمخططها الانفصالي الذي يستهدف أساسا الضغط على الحكومة السودانية و بعثت انجلترا

(2) المرجع نفسه، ص 179.

* حالة الطوارئ: هي حالة قلق شديد أو اضطراب غير متوقعة في دولة ما، مما يجعل هذه الأخيرة تقوم بإعلان حالة الطوارئ لحفظ الأمن أو فرض الأحكام العسكرية بصفة مؤقتة أنظر: إسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص16.

(3) عبد الفتاح حمد الطاهر، المرجع السابق، ص 24.

(1) أمل عجيل، المرجع السابق ، ص 104، 105.

ببعض الحكام الإداريين الانجليز إلى المناطق المجاورة لجنوب السودان مثل أوغندا و كينيا و دعموا صلاتهم بالعناصر الانفصالية في الجنوب من ساسة وجنود.[2]

و في فترة الحكومة الانتقالية بقيادة رئيس الوزراء " إسماعيل الأزهري* " ثم حكومة اللواء " عبد الله خليل" لم يكونوا على استعداد لتقبل فكرة استقلال السودان و وحدته.[3]

و في نوفمبر 1958م تم تسليم السلطة " للفريق عبود**" في انقلاب ابيض و قام بحظر الأحزاب السياسية بالبلاد و دعم الدعوة الإسلامية بالجنوب و تم تعريب المناهج و جعل اللغة العربية لغة التخاطب الرسمي بالبلاد فزادت أعمال العنف بالجنوب، و أنشأت ثلاث معاهد دينية في كل من كدوك في أعالي النيل و معهد واو العلمي، وبحر الغزال و معهد جوبا العلمي و الاستوائية و قام بإرسال العديد من المعلمين لمحو الأمية و تعليم الكبار.[1]

و في ظل هذا الحكم برزت قوى المتمردين و تنظيماتها منها الاتحاد الوطني السوداني الافريقي للمناطق المقفلة[2] SACADN، و الاتحاد الإفريقي الوطني السودانيANUS و هو أول حزب سياسي كونه زعماء الانفصال بقيادة "وليم يونج" و "جوزيف أودهو"، كان هذا الحزب ينادي بحكم ذاتي إقليمي و بعد تطور المشكلة طالب بفصل الجنوب عن الشمال و تكوين حكومة مستقلة في

---

(2) عطية عبد الجواد، المرجع السابق، ص 178.

*اسماعيل الأزهري: سياسي سوداني درس في معهد غوردون بالخرطوم ، رئيس قسم التربية في الحكومة السودانية من 1921م إلى 1946م، أسس سنة 1943م حزب الأشقاء ينادي فيه بالاتحاد مع مصر، أول رئيس وزراء السودان المستقل و أصبح سنة 1958م زعيم المعارضة اعتقله نظام الفريق عبود من 1961م إلى 1962م أنظر: عبد الوهاب الكيالي الجزء الأول، المرجع السابق، ص 190.

(3) حمدي عبد الرحمان حسن، محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 112.

**الفريق عبود: هو من قبيلة الثايقية شرقي السودان ، القائد الأعلى للقوات المسلحة عمل مهندسا عسكريا في إحدى الكتب السودانية في الجيش المصري و في عام 1958م تولى الحكم في السودان اثر انقلاب عسكري و يعد من أوائل الحكام الذين اعترفوا بالصين الشعبية أنظر:عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب و أجانب، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان، 2002، ص 5، 6.

(1) عبد الفتاح حمد الطاهر، المرجع السابق، ص 25.

(2) حمدي عبد الرحمان حسن، محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 114.

الجنوب[3]، و في أكتوبر 1964م أجبرت الثورة الشعبية العسكريين على التخلي عن الحكم و العودة إلى ثكناتهم لتحل حكومة مدنية انتقالية بقيادة "سر الختم خليفة".[4]

و في هذه الفترة عقد مؤتمر المائدة المستديرة، وفي هذا المؤتمر صرح سر الختم أن حكومته لا تؤمن بالقوة أسلوبا لحل المشكلة، و بأن الجنوبيين يرون أن يكون حل المشكلة ممثلا لرغبتهم مع رغبة الشماليين في الوصول إلى اتفاق جاد يوضع موضع التنفيذ و صرح "إيزبوتي مندري" الوزير الجنوبي في هذه الحكومة بأن الانفصال ليس في مصلحة الجنوبيين على الإطلاق ففكرت حكومة سر الختم في اجتماع بين الأحزاب الشمالية و الأحزاب الجنوبية لبحث مشكلة الجنوب حول مائدة مستديرة و تحددت الفترة من 16 مارس إلى29 مارس1965م موعدا للمؤتمر الذي عقد في الخرطوم وقد مثل الجنوبيين الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني "سانو" و جبهة تحرير السودان الإفريقيةSALF الجنوب ولم يحضره حزب جبهة الجنوب و قد أثار هذا التمثيل اعتراضات كثيرة لأن سانو و جبهة الجنوب لا يمثلان أراء الجنوبيين.[5]

وفي ماي 1965م عقد مؤتمر كمبالا عاصمة أوغندا و حضره وفد من أعضاء حزب جبهة الجنوب و صدرت عدة قرارات تضمنت رفض الاعتراف بالجمعية التأسيسية المكونة حاليا نتيجة الانتخابات التي أجريت في الشمال ما لم يمثل بها جنوب السودان، و في هذا الوقت تحرك سلاطين المديريات الجنوبية في حزب الأحرار الجنوبي فصرحوا بأنهم لا يثقون بجدية الأحزاب الجنوبية الأخرى لحل مشكلة الجنوب و بأن الحكومة تتجاهل و جهة نظرهم بينما هم الملمون بمطالب الناس الحقيقية المؤمنون بالوحدة و السلام.[1]

---

(3) عطية عبد الجواد، المرجع السابق، ص 179.

(4) حمدي عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 115.

(5) عطية عبد الجواد، المرجع نفسه ، ص 180.

(1) عطية عبد الجواد، المرجع السابق، ص 182.

و في مارس 1966م نشب خلاف داخل جبهة تحرير" أزانيا" ALF و هو جناح متطرف نابع عن حزب سانو بين عدد من قياداتها نتيجة لفقدان الثقة فيما بينهم و هددت هذه الخلافات كيان الجبهة[2]، و في أوت من نفس السنة شكل "الصادق المهدي*" حكومة ائتلافية** من 12 عضوا لتسوية مشكلة الجنوب لكنه فشل في ذلك و في ماي 1967م شكل "محمد محجوب***" حكومة ائتلافية أخرى لكنه لم يستطع تحسين أوضاع البلاد .[3]

و في مارس عام 1968م شكلت الحكومة الانفصالية برئاسة " أغري جادين" الذي أعلن عن خطة عمل الحكومة داخليا و خارجيا فالخطة الداخلية تدعوا إلى تشجيع كفاح الجنوبيين من أجل التحرر التام عن الشمال و اعتبار أن هناك حالة حرب بين الشمال و الجنوب و ضرورة وضع دستور خاص للجنوب، أما الخطة الخارجية فتتخلص في تدعيم علاقاتها مع الدول التي لم تؤيد مواقف حكومة السودان تجاه الجنوب و العمل من أجل اعتراف الأمم المتحدة بأن مشكلة الجنوب مشكلة يجب حسمها و محاولة الحصول على اعتراف تأييد الدول الإفريقية المجاورة لحكومة الانفصال، و في عام 1969م نشب خلاف آخر بين العناصر الانفصالية و شكل خطرا على الحكومة الانفصالية. [1]

---

[2] ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 155، 156.

* الصادق المهدي: زعيم سياسي وديني سوداني، عقد مؤتمر الحزب عام 1986م وضع حدا لتنظيم الميليشيات شبه العسكرية التابعة للأنصار، و اعتقل الصادق خمس مرات، انظم إلى حزب الطليعة العربية المناضلة و حزب البعث الاشتراكي، عمل على إبعاد جميع القوى القومية عن السلطة و التنكيل بها و شجع الصراع بين القوى الوطنية في القطر لكي يضعفها ليبقى في الحكم دون منازع أنظر: عبد الفتاح أبو عيشة ، موسوعة القادة السياسيين ، المرجع السابق، ص 173، 175.

** حكومة ائتلافية: و يراد بذلك في إطار الديمقراطية التعددية حكومة مفتوحة لمشاركة وزراء يمثلون أحزابا مختلفة، و يتم اللجوء إلى هذه الصيغة في حالة الظروف الخطيرة التي تستدعي توافقنا وطنيا واسعا قدر الإمكان أنظر: احمد سعيفان قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص 166.

*** محمد محجوب: مناضل و رجل دولة عراقي، انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي و مارس العمل السياسي منذ 1954م عمل محافظا للبصرة و عين وزير للتربية أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الجزء السادس، المرجع السابق ص100.

[3] مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 155 .

[1] ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 156.

و من هذا يمكن القول بأن فترة الحكم المدني الثاني 1964م – 1969م قد شهد صراعا سياسيا (شمالي – شمالي) و (شمالي – جنوبي) حول طبيعة الدستور الدائم بالبلاد هل هو علمانيا أم إسلاميا حيث انحازت الأحزاب الجنوبية إلى التيار الشمالي المنادي بدستور علماني يعترف بكافة الأديان و المعتقدات[2]، و بعدها تولى رئاسة السودان "جعفر النميري*" و الذي كان حليفا مخلصا لمصر خاصة الرئيس " أنور السادات**"[3] و أعلن أن أول أهدافه هو تمزيق مشروع الدستور

الإسلامي كما أعلن " أن حكومته لا تتهيب الاعتراف بالواقع و أنها تدرك أن ثمة فوارق تاريخية و ثقافية بين الشمال و الجنوب ... أن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني و يطور ثقافاته و تقاليده في نطاق سوداني اشتراكي موحد."[1]

و بعد هذا عملت الحكومة للتوصل إلى اتفاق حيث نجحت الحكومة في التوصل إلى اتفاق سلام مع قيادة حركة الأنانيا الانفصالية في الجنوب وقرر إنهاء الحرب في الجنوب فعقد مؤتمر في مارس 1972م عرف باتفاقية " أديس أبابا* من جانب ممثلين عن الحكومة السودانية

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 116.

* جعفر النميري: سياسي و رجل دولة سوداني، شارك في تأسيس جماعة الضباط الأحرار، اعتقل في عام 1963م، و في عام 1966م عاد إلى السودان و في عام 1969م نجح في الاستيلاء على السلطة و في فرض نظام الحزب الواحد حزب الاتحاد الاشتراكي السوداني و في عام 1972م انهي الحرب الانفصالية الأولى في الجنوب بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا اعرض لمحاولات انقلابية 15 مرة أطيح به في عام 1985م أنظر: عبد الفتاح أبو عيشة، المرجع السابق، ص 72 73.

** أنور السادات: عسكري و رجل دولة و رئيس جمهورية مصر 1918م – 1981م خلف الرئيس جمال عبد الناصر و اتبع سياسات محلية و عربية و دولية كان عضوا في محكمة الشعب و كان مهتما بالكتابة في جريدة الجمهورية أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الجزء السادس ، المرجع السابق، ص 73، 74.

[3] محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، دار الأمين للطباعة، 2006، ص 80.

[1] حمدي عبد الرحمان، محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 116.

و نظراء لهم عن حركة تحرير جنوب السودان SSLM و بحضور ممثل عن إمبراطورية إثيوبيا و آخرين عن كل من مجلس الكنائس العالمي و مجلس كنائس إفريقيا[2]

و تضمنت هذه الاتفاقية عدة مواد (أنظر الملحق رقم 08)

و بالتوقيع على هذه الاتفاقية منح بموجبها الحكم الذاتي للجنوب و المديريات الاستوائية و أعالي النيل و بحر الغزال، في إطار الدولة السودانية[3]، و لكن رغم ما حققته هذه الاتفاقية من استقرار للسودان لكن هذا لم يدم مدة طويلة نظرا لانهيار عقد الاتفاقية و ذلك راجع لعدة أسباب:

- ✓ تدخل الحكومة المركزية في عمليات تعيين الإقليم الجنوبي
- ✓ الاتفاقية وقعها الجانبان رغم أنهما كانا يمثلان الإدارة السياسية الشمالية و الجنوبية إلى حد بعيد، إلا أنهما اتسما بإقصاء الذين لم يشاركوهم الرأي، فلم يكن النميري بحزبه الاشتراكي ممثلا للساحة السودانية الشمالية التي كانت تعج بالحركات السياسية من أقصى الشمال (الشيوعيون) إلى أقصى اليمين (الإسلاميين) [1]

أما عن أهم حركات التمرد التي أدت إلى زيادة التفكك بين الشمال و الجنوب نوضحها في الجدول التالي:

اسم التنظيم	القائد	تاريخ التأسيس	هدف التنظيم	أهم الأعمال
حزب سانو	وليم دينق وجوزيف	1962م	المطالبة بفصل الجنوب و تكوين	السماح للمهاجرين بتكوين رابطة

* أديس أبابا: هي عاصمة الإمبراطورية الحبشية، و يقدر عدد سكانها بنحو 90 ألف بينهم 3 آلاف من الأوروبيين و معناها الزهرة الجديدة و تقع في سهل فينيقي المترامي الإطراف بين غابة من شجرة الاوكاليبتوس أنظر: مسعد بولس الحبشة و إثيوبيا في منقلب من تاريخها، (د . ب . ن)، (د. س) ، ص 6.

(2) احمد وهبان، المرجع السابق ، ص 286.

(3) محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 80.

(1) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 290.

	اودهو		حكومة مستقلة	المسيحيين السودانيين و الاتحاد الإفريقي الوطني
حركة أنانيا و تعني السم القاتل أو سم الثعبان	جوزيف لاقو	1963م	تكوين دولة فيدرالية في البداية ثم أصبح هدفها الانفصال	رمي مستشفى رومبك بالحجارة و في جانفي 1964م قامت بالاستيلاء على مدينة واو
حزب جبهة الجنوب	جوتر دون ايبه	1963م	الانفصال	إقامة مؤتمر المائدة المستديرة
حزب الوحدة السوداني و حركة أزانيا	سانتينو دينج جوزيف اودهو	1965م	الانفصال خلق قومية مشتركة نشر التعليم	تشكيل لجنة في ملكال أطلق عليها لجنة الأمن العليا للمديرية تعمل على مراقبة حالة الأمن
الحركة الشعبية لتحرير السودان S/SPLM	العقيد جون قرنق	1981م	التخلص من حكم النميري أي الانفصال	الهجوم على مدينة الناصر عام 1984م وقتل 120 شمالي

الجدول من انجاز الطالبة بالاعتماد على مرجع احمد أبو السعادة ص 76.

و من خلال الجدول نستخلص أنه كانت هناك العديد من حركات التمرد التي ظهرت في جنوب السودان و التي كانت تدعوا إلى انفصال الجنوب عن الشمال و تكوين دولة مستقلة بذاتها عن قرارات الحكومة، لكن ورغم تنوع منظمات و أحزاب الانفصال ذات التكوين العرقي فيعد حزب سانو هو أوسع هذه الأحزاب.

ثانيا: أسباب الأزمة:

أ- الأسباب السياسية و الدينية:

نبدأ أولا بالأسباب السياسية و تمثلت في:

* الصراع بين قيادات القبيلة بين آبيل الير من قبيلة الدينكا و عمل محاميا بمحكمة العدل الدولية و "جوزيف لاقو" رئيس جبهة تحرير الجنوب و يعتبر أب التمرد في الجنوب[1]، حيث كانوا

(1) عمر سلمات، المرجع السابق، ص 60، 67.

يعبرون عن إنتمائهم القبلي و هذا ما أدى إلى ضعف القيادة الجنوبية[2]

و قد جاءت هذه الحكومات بمخطط رسمته القوى الانفصالية حيث في حكومة عبد الله رصاص برزت كافة أشكال الصراعات التي تطورت فيما بعد و لعبت دورا مهما في ازدياد مدى انتشار الانقسام وسط أبناء الجنوب.[3]

* أيضا إعلان قرار تقسيم السودان إلى خمسة أقاليم و تم ذلك بالفعل جاء دور تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم و كانت هذه أول مبادرة لانهيار اتفاقية أديس أبابا[4]

[2] أسامة الغزالي حرب، الوحدة الوطنية و السلام في السودان، مجلة السياسة الدولية،ع 91، 1991، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 126.

[3] احمد أبو السعادة، جنوب السودان و آفاق المستقبل، (د. ب . ن)، 2011 ، ص 146.

[4] أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق ، ص 126.

و هذا القرار اتخذه "النميري" في 06 جوان 1983م و شملت حكومات بحر الغزال و الاستوائية و أعالي النيل فاعتبر بعض الجنوبيين ذلك بمثابة محاولة من جانب حكومة الخرطوم لإضعاف الجنوب عن طريق سياسة فرق تسد.[1]

و بهذا قامت جماعة من "الأنانيا 2" و بعض من الوحدات المتمردة بالتجمع في إثيوبيا لتشكيل الجيش الشعبي لتحرير السودان و أعلن "جون قرنق*" زعيما لها و قائدا للجناح العسكري و السياسي للحركة و انقسم الجيش إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي مجموعة "توريت بزعامة جون

[1] احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 292.

* جون قرنق: ينتمي إلى قبيلة الدينكا ولد في بور و حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد انشق و تمرد على الجيش السوداني و أسس الحركة الشعبية لتحرير السودان بدعوى التخلص من حكم النميري و دعا إلى إقامة دولة جنوبية منفصلة (انظر: وقيع الله حمودة شطة ، جنوب السودان بين المؤامرة و التخاذل ، مجلة قراءات افريقية ،ع 6، 2010 ، ص 60.)

قرنق" و "بحر الغزال بزعامة كاربينو" قائد كتيبة الجيش السوداني و "مجموعة الناصر بزعامة رياك مشار**".[2]

أما الأسباب الدينية تمثلت في: إعلان جعفر النميري في 09 سبتمبر 1983م بإصدار قوانين تطبيق الشريعة الإسلامية الأمر الذي زاد من لهيب اشتعال الأزمة من جديد في جنوب السودان.[3]

ب- الأسباب الاقتصادية: تعددت الأسباب الاقتصادية نذكر أهمها:

- ✓ كان السودان يواجه أزمات اقتصادية متلاحقة بدأت منذ منتصف السبعينات تحت تأثير الطفرة النفطية، و بسبب تخبط السياسات الاقتصادية أيضا و التي بدأت
- ✓ بسياسات إشتراكية راديكالية في مطلع السبعينيات ثم عادت باتجاه رأسمالي خلال أقل من عامين، ونتيجة ذلك زاد اعتماد البلاد على المعونات الأجنبية، حيث أصبح جنوب السودان القطر الوحيد الذي يحصل على أكبر قدر من الدعم الأمريكي من بين دول إفريقيا جنوب الصحراء.[1]

** رياك مشار: شخصية أكاديمية له علاقات خارجية واسعة اختلف مع جون قرنق على إدارة الصراع مع الشمال أيام الحرب الأهلية و كانت له رؤية انفصالية تعاون مع حكومة الخرطوم و توقيع اتفاق معها في العام 1997 م تم بموجبه تعيينه مساعدا للرئيس عمر البشير و مسئولا عن إقليم جنوب السودان (أنظر: ابتسام الشامي، أزمة جنوب السودان :أبعاد وآفاق، مجلة جمعية العلماء المسلمين في لبنان، العدد 146، 2014، [على الخط المباشر] متوفرة على الرابط http://www.wahdaislamyia.orgاطلع عليه يوم 2015/12/30م.)

[2] سلافة عبد الرحمان، الصراعات في القارة الإفريقية ، دراسة حالة السودان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الخرطوم، 2005، ص 63.

[3] منى حسين عبيد، منظمة الإيقاد و دورها في مواجهة النزاعات الإفريقية، مشكلتا جنوب السودان و الصومال نموذجا مجلة العلوم السياسية،2002، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة بغداد، ص91.

[1] إجلال رأفت، المرجع السابق، ص 156.

✓ قرار شق قناة جونقلي: فعل الرغم من كون هذه القناة مشروعا هاما من مشاريع التنمية في الجنوب إلا أن بدء شق القناة صاحبته إشاعة تقول بأن النظام يسعى إلى توطين مليون مصري بالجنوب الأمر الذي أدى إلى اندلاع مظاهرات في الجنوب رافضة لهذا الاتجاه.[2]

ج- الأسباب العسكرية: تمثلت في

✓ سعي حكومة الخرطوم في ماي 1983م إلى إعمال قرار كانت قد اتخذته سلفا بنقل فرق القوات الجنوبية إلى الشمال إذ راحت القوات الجنوبية تعلن تمردها و رفضها لتنفيذ القرار، الأمر الذي أدى إلى وقوع اشتباكات بين هذه القوات و قوات تابعة للقيادة العسكرية الشمالية، فر على إثرها الجنود و الضباط الجنوبيين إلى مناطق الغابات و المناطق الحدودية مع إثيوبيا[3]، كما نجد أيضا إعلان الكتيبة /104/ عصيانها، و قتل قائدها الجنوبي المدعو " آبل كول أرثر" و هو من قوات الأنانيا واحد و قد قاد هذا التمرد الملازم " بتسون كراج"، كذلك تمرد الكتيبة /110/ و المعروفة بعدم انضباطها و رفضها الانصهار في بوتقة القوات المسلحة الوطنية بقيادة النقيب " أقويت " حيث أصبح مصدرا للإزعاج عندما سكن في مدينة "واو"[1]

✓ تمرد الكتيبة الثالثة /105/ مشاة و كان قائدها في ذلك الوقت الرائد "كاربينو كوانين" الذي رفض التحرك و أعلن تمرده في مدينة "بور" في ماي 1983م.[2]

---

(2) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 225.

(3) احمد أبو السعادة، المرجع السابق، ص 76.

(1) احمد أبو السعادة، المرجع السابق، ص 77.

(2) بادال رفائيل، الصراع في جنوب السودان ،[على الخط المباشر] متوفرة على الرابطhttp// www.aljazeera.net اطلع عليه يوم 2015/12/25.

ثالثا: تطورات الأزمة:

بعد التعرف على الجذور التاريخية و الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة في جنوب السودان مرة أخرى، نتطرق الآن إلى التعرف على التطورات التي مرت بها و مبادرات الوصول إلى السلام.

أ- الأزمة من 1983م إلى 1988م (اتفاقية مبادرة السلام)

اندلعت الأزمة مرة أخرى حيث ظهرت في هذه الأثناء حركة تمرد بقيادة العقيد جون قرنق حيث اختارت هذه الحركة النضال العسكري لمواجهة المشاكل الجذرية للسودان لأنها كانت ترى إن نظام النميري مثله مثل الفريق عبود ،و أوضحت إن ما تقاتل من اجله هو ليس حل مشكلة الجنوب أو

السلام الجزئي و إنما تريد السلام الدائم، وهي تخوض حربا لإنهاء الحروب[1]، و بدأ جون قرنق بالهجوم على أفراد المعونة الأجانب، و استمرت هجماته تزداد عنفا حتى دفع بمعظم سكان البلاد بالهروب.[2]

كما قام أيضا بالهجوم على مواقع قناة جونقلي، و حقول البترول خلال عامي 19 83م و1984م و قد أفادت بعض التقارير في عام 1984م إن قوات قرنق قد نجحت في قطع الملاحة النهرية بين الشمال و الجنوب و ذلك بإغراق باخرتين نهريتين قرب ملكال.[3]

كذلك تحدثت هذه التقارير على أن حوالي 3000 طالب من طلاب المدارس الثانوية في الجنوب انضموا إلى الأنانيا.[1]

و في عام 1985م تزايدت المعونات الأمريكية إلى السودان لتضمن ولاءه، وفي نفس السنة قررت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و ألمانيا الغربية و المملكة العربية السعودية قد قطعت كل معوناتها على جعفر النميري و أصرت على مساعدته إن لم يدخل إصلاحات جذرية، طبقا لتعليمات صندوق النقد الدولي فوافق النميري في مارس 1985م و قام بجولة خارج البلاد، تمت فيها زيارة الرئيس "ريجان" و في أول أفريل و التي تمخضت عن المعونة الأمريكية

---

(1) خالد منصور، الأزمة السياسية في السودان و طريق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، ع 94، 1988م، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 186.

(2) محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 82.

(3) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 294.

(1) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 295.

لكن هذه المعونة جاءت بعد فوات الأوان حيث ارتفع سعر الخبز و عمت الفوضى في البلاد و في أفريل أعلنت قيادة الجيش انه قد تمت الإطاحة بنظام النميري و هو مازال خارج البلاد.[2]

و بعد الانقلاب على جعفر النميري و الإطاحة به، تولى رئاسة السودان و بالضبط في عام 1986م " الفريق عبد الرحمان سوار الذهب"* و أعلن عن إيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب، حيث لقيت هذه الدعوة قبولا من جانب قرنق[3] و تم عقد اتفاق مع الحركة في إثيوبيا عرف باتفاق "كوكادم" في مارس 1986م حيث نص هذا الاتفاق على :

- ✓ رفع حالة الطوارئ في الإقليم الجنوبي و إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي أجيزت في سبتمبر 1983م
- ✓ نقض كل الاتفاقيات العسكرية و الأمنية مع الدول الأخرى[1]
- ✓ تعهد حركة قرنق بوقف إطلاق النار فور انعقاد المؤتمر الدستوري
- ✓ العودة إلى دستور 1965م ذي الطابع العلماني.[2]

و على إثر هذه الاتفاقية أجريت انتخابات برلمانية أصبح بموجبها الصادق المهدي رئيسا للوزراء، و ما إن وصل الصادق المهدي حتى صار حدث أطاح بمقررات "كوكادام" حيث قامت قوات قرنق بإسقاط طائرة سودانية مدنية فوق ملكال بالجنوب بعد الاشتباه في أنها تنقل معدات

(2) محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 82.

* الفريق عبد الرحمان سوار الذهب: ولد في 1934م و تخرج من الكلية الحربية ، كان له دور رئيسي في إنقاذ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، و في 1985م قاد انقلابا ابيض أطاح بالرئيس جعفر النميري الذي كان خارج البلاد و ترأس مجلسا عسكريا تولى فيه الحكم (أنظر: عبد الفتاح أبو عيشة، المرجع السابق، ص 192.)

(3) احمد و هبان، المرجع السابق، ص 295.

(1) منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص 192.

(2) احمد وهبان، المرجع السابق، ص 296.

عسكرية حيث أعلن المهدي وقف أي اتصالات مع حركة قرنق معتبرا إياها منظمة إرهابية[3] و في هذه الأثناء أجريت محاولات للتفاوض بين الحكومة السودانية و الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير SPLM/S السودان في لندن لكن ذلك لم يؤدي إلى أي نتائج و بقى جيش قرنق في تزايد مستمر و بلغ تعداده حوالي 30000 ألف مقاتل و تغلغل الجيش إلى حوالي 300 كيلو متر من الخرطوم و هدد بقطع الكهرباء عن العاصمة.[4]

و بالرغم من هذا كله فلقد سعت الأحزاب الحاكمة و خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي للتوصل إلى حل مشكلة جنوب السودان مع قرنق في نوفمبر 1988م و سميت باتفاقية " مبادرة السلام السودانية " و التي تمت من طرف "أحمد الميرغني و قرنق "و التي شملت نصوصها على:

* تجميد تطبيق أحكام قانون سبتمبر 1983م

* رفع حالة الطوارئ و وقف إطلاق النار.[1]

ب- الأزمة من 1989م إلى 1997م: عهد حكومة الإنقاذ

لم يكتب التنفيذ لاتفاقية السلام و ذلك بسبب الصراعات الطائفية و الحزبية الأمر الذي مهد لانقلاب آخر و ذلك في 30 جوان 1989م[2]، و تولى رئاسة السودان " عمر البشير "*

---

[3] المرجع نفسه، ص 297.

[4] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 83.

[1] منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص 192.

[2] المرجع نفسه، ص 192.

و الذي تبنى شعار الجهاد الإسلامي ضد القوى الجنوبية مستعينا بتسليح ميليشيات قوات الدفاع الشعبي و حققت الحكومة عدة انتصارات عسكرية.[3]

و في يوم 22 أفريل 1990م تم إعدام 28 من كبار ضباط الجيش و كانوا كلهم من المعارضين لتطبيق الأفكار الإسلامية المتطرفة على البلاد و هذا ما أوضح أن البلاد وقعت تحت سيطرة الجبهة الإسلامية المتحالفة مع ليبيا[4]، حيث قابل الشعب السوداني هذا الانقلاب بلا مبالاة لأنه كان منهمكا بالأزمة الاقتصادية و تدهور مستوى المعيشة[1]، كما اعتبر الأنصار و الختمية العدو الرئيسي للحركة الإسلامية.[2]

و في أوت 1991م و بعد سقوط " منغستو" في إثيوبيا و انشقاق الحركة الشعبية حاولت الحكومة الاستفادة من هذا الانشقاق مع الدكتور " لام أكول" زعيم و مؤسس حزب التغير الديمقراطي توصلوا فيها إلى الاتفاق عرف باتفاق "فرانكفورت" تم التوقيع عليه في جانفي 1992م إلا أن الحكومة السودانية أنكرتها.[3]

و بعد هذا بدأ تدخل الوسطات الإقليمية من الأفراد و المنظمات ومن أمثلتها وساطة الرئيس النيجيري الأسبق " إبراهيم بابا نجيدا" حيث تمكن من إقناع الجانبين من الدخول في مفاوضات تم عقدها في أبوجا عاصمة نيجيريا.[4]

---

* عمر البشير: سياسي و عسكري و لد في شندي عام 1945م من قبيلة الجعليين، انظم إلى التنظيم الإسلامي أثناء دراسته في المركز الإسلامي، اشترك في لقاءات اللواء عثمان عبد الله بالأحزاب و النقابات ثم تفرغ للتفاوض، استولى على السلطة عام 1989م (أنظر: عبد الفتاح أبو عيشة، المرجع السابق، ص 214، 215.)

(3) يوناس بول دي مانيال، المرجع السابق ، ص 7.

(4) محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 85.

(1) علي إبراهيم حيدر، الجبهة القومية الإسلامية من المعارضة إلى السلطة، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، 1997، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، ص 60.

(2) المرجع نفسه، ص 58.

(3) يوناس بول دي مانيال، المرجع السابق، ص 7.

(4) منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص 192.

و خلال هذه المفاوضات طالبت حركة التمرد بحق تقرير المصير و هو الأمر الذي رفضته حكومة السودان مما أدى إلى تعليق المباحثات، و بعدها جاءت وساطة الرئيس الأوغندي موسيفيني و تم اللقاء في مدينة عنتبي في أوغندا وفد الحركة الذي ترأسه جون قرنق و وفد الحكومة برئاسة "علي الحاج الأمين" الذي تم فيه الاتفاق على عقد مباحثات جديدة في أبوجا[5] و هذا كان ما بين ماي 1992م و ماي 1993م لكن دون نتيجة حاسمة، و مع نهاية عام 1993م تولت الوساطة المنظمة الحكومية للجفاف و التنمية و التي تعرف "بالإيقاد*" و تتكون من السودان و إثيوبيا و كينيا و أوغندا و اريتريا و الصومال و جيبوتي لكن ظل الأمر على حاله و لم تسفر هذه المفاوضات عن أي شيء إضافة إلى الوساطة الليبية المشتركة.[1]

و في عام 1995م صنفت الحكومة الأمريكية السودان كبلد إرهابي عالمي و فرضت القيود عليه و فرضت الأمم المتحدة و المتمثلة في مجلس الأمن الدولي قيودا على التمثيل الدبلوماسي في السودان و ضربت الصواريخ الأمريكية مصنعا للأدوية في الخرطوم بحجة انه يصنع أسلحة كيماوية لليبيا.[2]

وفي عام 1997م حدث هجوم آخر، و في مارس من نفس السنة صدر" ميثاق اسمرا " الذي وقعته أحزاب المعارضة الشمالية و الحركة الشعبية و إقدام النظام السوداني على توقيع اتفاق مع بعض الفصائل الجنوبية التي انشقت عن الحركة الشعبية بزعامة "جون قرنق" و "لام أكول" فيما عرف "باتفاقية الخرطوم للسلام" و التي دعت إلى إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي صدرت في 1983م إضافة إلى رفع حالة الطوارئ و وقف إطلاق النار و في أفريل من نفس السنة تم

---

[5] منى حسين عبيد، المرجع نفسه، ص 192.

* منظمة الإيقاد: نشأت هذه المنظمة عام 1980م عندما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمكافحة التصحر في دول شرق إفريقيا و بالذات دول القرن الإفريقي، وتعد هذه المنظمة المهمة التي تعنى بشؤون الدول الإفريقية و لعبت دورا في تسوية النزاع في جنوب السودان (انظر: منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص 187، 188.)

[1] إجلال رأفت و آخرون، المرجع السابق، ص 161.

[2] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 86.

الإعلان عن قبول الحكومة السودانية لإعلان المبادئ الذي أقرته منظمة الإيقاد في جوان 1997م[3] و تضمنت عدة مواد (أنظر الملحق رقم09)

ج- الأزمة من 1998م إلى 2002م

اعتبر " قرنق" التوقيع على مبادرة السلام من طرف منظمة الإيقاد هو مجرد شباك نصبته هذه المنظمة لإيقاع الجنوبيين و شق صفوفهم و إجهاض وحدتهم إعمالا لسياسة فرق تسد و راح يواصل مواجهة مرة أخرى و يعلن التمرد في وجه الحكومة السودانية[1]، و في هذا العام اظهر نظام الإنقاذ نوعا من الانفتاح و وضع دستور في مارس 1998م نص على التعددية[2]

و في نفس السنة عقدت منظمة الإيقاد قمة أخرى بهدف التوصل إلى حل لتلك المشكلة و تم اللقاء بين وفد الحكومة برئاسة "مصطفى عثمان" وزير خارجية السودان و وفد حركة التمرد و خلال هذه القمة توصل الطرفان إلى اتفاق حول مبدأ استفتاء بشان تقرير المصير في جنوب السودان إلا أنهما اختلفا في تعريف الإقليم و حدوده الجغرافية.[3]

ثم عقدت قمة أخرى بهدف التوصل إلى حل لتلك المشكلة و خلال هذه القمة توصل الطرفان إلى اتفاق حول مبدأ استفتاء بشأن تقرير المصير بإشراف الأسرة الدولية و تم تحديد الحدود من طرف وفد الحكومة بأنها تشمل المديريات الجنوبية الثلاث السابقة (أعالي النيل، و الاستوائية و بحر الغزال) في حين أن وفد الحركة الشعبية قال إن الحدود تشمل أيضا ما يسميه مناطق

---

[3] أيمن السيد عبد الوهاب، الأزمة السودانية المحددات و القيود، مجلة السياسة الدولية، ع128، 1998، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص194.

[1] احمد وهبان، المرجع السابق، ص 302.

[2] توفيق المديني، المرجع السابق، ص 57.

[3] منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص 193

التماس المهمشة و تقع جنوب ولاية النيل الأزرق و جنوب كردفان و دارفور و تعرف بالانقستا و أبيي و جبال النوبة كذلك اختلف الوفدان على موضوع علاقة الدين بالدولة.[4]

و في جوان 2001م نظمت المنظمة مبادرة أخرى بدعوى من الرئيس الكيني "دانيال أراب موي " و زعماء ثلاث دول افريقية أخرى (أوغندا و إثيوبيا و جيبوتي) و طالبت الحكومة بضرورة وقف إطلاق النار، و طرحت مسالة وقف حكومة السودان التنقيب عن البترول في الجنوب[5]، مستندة في موقفها على الخلافات التي حصلت داخل السلطة خاصة بعد خروج "حسن الترابي " و هو القائد العملي لحركة الإخوان المسلمون السودانية ثم جبهة الميثاق الإسلامي.[1]

و في عام 2002م تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تحت ما يسمى ببروتوكول مشاكوس و الذي قادها مبعوث السناتور السابق "جون دانفورث".[2]

و من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نخلص إلى أزمة جنوب السودان كانت لها جذور تاريخية تمثلت في السياسة الاستعمارية التي تبنتها أثناء الاحتلال، إضافة إلى ضعف حكومة السودان في التصدي أو عدم قدرتها على مواجهة هذه السياسات بطريقة ذكي تخلصها من السيطرة الاستعمارية.

كما نجد أيضا أن ظهور التنظيمات السياسية، وحركات التمرد كان لها الدور الأوفر في التأثير على الأزمة بشكل سلبي مما زاد في تفاقمها، و هذا كان نتيجة حدوث صراعات بين قادة الأحزاب و حركات التمرد، حيث كان كل قائد يريد تحقيق مطالبه و إظهار للشعب انه القائد الذي سوف

---

(4) المرجع نفسه، ص 194.

(5) إيناس حسني البهجي، المرجع السابق، ص 53.

(1) عمر سلمات، المرجع السابق، ص 73

(2) أمين حامد زين العابدين، اتفاقية السلام الشامل و خلفية الصراع الإيديولوجي بروتوكول ماشاكوس، المجلة السودانية، 2008، السودان، ص 1.

يخلصهم من الأزمة، لكنها كلها كانت تدعوا في طياتها إلى الانفصال و إقامة دولة جنوبية زنجية منفصلة عن الشمال، كل هذه الدوافع أدت إلى بروز أسباب دعت إلى ما يسمى بالحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان، و تنوعت هذه الأسباب من سياسية إلى دينية ثم اقتصادية و عسكرية.

حيث مرت الأزمة عبر مراحل في كل مرحلة كانت مبادرة لتسوية النزاع في المنطقة.

الفصل الثالث: الأطراف الإقليمية و دورها في التأثير على أزمة جنوب السودان

أولا: دور دول الجوار في تفاقم الأزمة

ثانيا: دور القوى الدولية في التأثير على الأزمة

ثالثا: اتفاقية السلام الشامل و دور أمريكا في إنهاء الصراع

أولا: دور دول الجوار في تفاقم الأزمة

ساهمت عدة عوامل في جعل السودان محط أنظار الدول المجاورة، و الغربية و أن تهتم به على حسب ما يخدم مصالحها، و هذا ما زاد من حدة التوتر و انتشار الأزمة إلى باقي أنحاء السودان، ففيما تمثلت هذه العوامل؟ وما هي أبرز الدول التي اهتمت بالسودان؟

يتميز السودان بسمته المميزة و هو طول حدوده و تجاوره مع عدد كبير من الدول الإفريقية و العربية، و هذه الجيرة تعتبر أكثر قدرة على إلحاق الضرر بأمن الدولة ومصالحها[1]، حيث تمر علاقات السودان بدول الجوار بالتوتر خاصة مع إثيوبيا واريتريا و أوغندا و ذلك راجع لعدة اعتبارات أبرزها التداخل العرقي و المواقف المختلفة من المعارضة السياسية إضافة إلى طبيعة التوجهات الحاكمة للسياسة الخارجية للجميع.[2]

أ: اسباب توتر العلاقة بين السودان ودول الجوار:

1:النفط الموجود في المنطقة: بدأ البحث عن النفط في الستينات، وقد تم التركيز في البداية على المنطقة الساحلية في البحر الأحمر وكان الكشف الوحيد الهام هو العثور على الغاز في منطقة سواكن في عام 1976م بواسطة شركة شيفرون الأمريكية و بين عامي 1980- 1982 عثرت الشركة على النفط في عدة مناطق في جنوب السودان بالقرب من ملكال حيث كان التحالف مقسم بين شركات النفط الوطنية فشركة الهند الصينية كانت

---

(1) جمال عبد الجواد، محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري الإسلامي، مجلة السياسة الدولية،ع 128، 1997، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 71.

(2) محمد أبو الفضل، النظام السوداني عنصر للتطور أو الاستقرار، مجلة السياسة الدولية، ع 128، 1997، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 90.

نسبتها في الاحتياط 40% و شركة بتروناس الماليزية بنسبة 30% و الشركة الكندية بنسبة 25% أما شركة الحكومة السودانية نسبتها كانت 5% حيث سمي هذا النفط " مشروع نفط النيل الكبير" حيث استقر في النهاية في يد شركة تاليسمان.[1]

2: التمازج العرقي بين القبائل الموجودة في السودان و الدول المجاورة: و تمثل هذا في ارتباط اغلب الجماعات السودانية في الأطراف عرقيا و ثقافيا مع جماعات أخرى في الدول المجاورة، و كان هذا أكبر الأثر في توجيه مجرى الصراع في السودان، فالتداخل السكاني بينه و بين جيرانه سلاح ذو حدين فقد يكمن استثماره في توطيد العلاقات أو يكون مصدرا للتهديد[2]، حيث نجد قبيلة بنو عامر منقسمون بين اريتريا و السودان، و قبيلة البجاة في شمال شرقي السودان و جنوبي شرقي مصر و نجد النوبيون على ضفاف النيل في مصر و السودان و قبائل الزاندي مع زائير.[3]

3: الاشتراك في الحدود مع دول الجوار: تشترك السودان مع العديد من دول المجاورة في الحدود، فنجد اريتريا تمتد حدودها من جبل أبو قمل إلى منحنى نهر ستيت المواجه لمصب خوريان و كان ذلك بموجب ملحق ضمن في معاهدة 15 ماي 1902م بين ايطاليا و بريطانيا و إثيوبيا مع تعديل خط التعيين الذي ينتهي عند المنحنى المواجه لمصب خوريان بدلا من ملتقى خور أم حجر مع نهر ستيت. [4]

---

[1] مجدي صبحي، النفط و إنهاء الحرب الأهلية في السودان، مجلة السياسة الدولية المجلد37، العدد150، 2002، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة. ص244.

[2] بهاء الدين مكاوي، البناء السياسي و مستقبل الحكم في السودان، جامعة العلوم التطبيقية، (د. س)، ص 10.

[3] محمود محمد صباح، المرجع السابق، ص 156.

[4] نور تاور كافي أبو راس، أزمة الدولة في السودان و مشروع التغيير الليبرالي، مطبعة مركز الفكر الحر، السودان 2010. ص 122.

أما أوغندا فتبلغ حدودها معها 460كلم2 بموجب أمر وزير المستعمرات البريطاني رقم 241 لسنة 1914م الصادر في 21 أفريل 1914م المعروف بخط أوغندا.(1)
أما فيما يخص مصر فيبلغ طول الحدود معها 1260كلم2 بموجب معاهدة 19 جانفي 1899م بين بريطانيا و مصر و نصت المعاهدة على إن كلمة السودان تعني كل الأقاليم التي تقع جنوب خط عرض 22 درجة و لم تحدد تلك المعاهدة بداية الخط من الناحية الغربية(2)، بالإضافة إلى إطلالة السودان بساحل طوله 309 ميل على البحر الأحمر يشكل تحديا آخر للأمن الوطني السوداني حيث يفرض على هذا الوجود مواجهة الأهداف الإستراتيجية للقوى الدولية و المحلية في البحر الأحمر.(3)

أما بالنسبة لمسالة الحدود بين جنوب السودان و شماله فتعتبر هذه أهم قضايا الجدل و لتوتر بينهما و الممتدة لنحو 1950كلم2، ما بين خطي عرض 9 و 12 شمالا فيها ثروات نفطية و معدنية و حيوانية، حيث اعتمدت اتفاقية "أديس أبابا" الخط نفسه بين الشمال و الجنوب لإنهاء الحرب الأولى لكنه تحول فيما بعد إلى مشكلة معقدة مع التوسع في التنقيب عن النفط في هذه المناطق حيث قام البرلمان السوداني بتحديد الخط الحدودي. الجنوبي دون إن يعتمد في ذلك على عمليات مسموح بين الولايات أو ملامح طبوغرافية للخرائط و هذا ما أدى إلى تزايد حدة الصراع(4) و قد تمثلت هذه المناطق في:

---

(1) نور تاور كافي ابو راس، المرجع السابق، ص 123.

(2) المرجع نفسه، ص 124.

(3) محمود محمد صباح، المرجع السابق، ص 157.

(4) أماني الطويل، مستقبل السودان: واقع التجزئة و فرص الحرب، [على الخط المباشر]، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، معهد الدوحة، 2011م، متوفرة على الرابط http:/www.dohainstitute.org ص 4.

- ✓ حقول النفط في ولايتي الوحدة و جنوب كردفان و مناطق الزراعة الآلية على امتداد ولايات النيل الأزرق و أعالي النيل و جنوب كردفان و منطقة شال الفيل في ولاية النيل الأزرق
- ✓ خط الحدود الشمالية لولاية أعالي النيل و منطقة حفرة النحاس و كفيا كنجي في ولايتي جنوب دارفور و بحر الغزال.[1]

ب: دول الجوار: لعبت دول الجوار الإفريقي دورا مهما في تأثيرها على الأزمة والزيادة من حدة الصراع و هذه الدول هي:

1: مصر: إن واقع الجغرافيا و حقائق التاريخ فرض علاقة خاصة بين مصر والسودان حيث تواجدت هذه العلاقة منذ زمن بعيد و يعتبر النيل هو الرابط القوي بين البلدين بالإضافة إلى صلة النسب و المصاهرة ، فالسودان يمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر فأمن السودان و استقراره يمثلان جزءا من الأمن القومي المصري، و امن مصر من ناحية العمق الإفريقي مرهون بأمن السودان و استقراره.[2]

و كانت مصر مؤيدة لثورة الإنقاذ في البداية و متحفظة إزاء الاتجاه نحو فرض نظام الحزب الواحد و السياسة السودانية. [3]

و في ماي 1990م أبلغت مصر الحكومة السودانية بقلقها البالغ لازدياد إعداد أفراد الجماعات الإسلامية المصرية الهاربين من أحكام صدرت ضدهم و اللاجئين إلى السودان و

---

[1] أماني الطويل، المرجع السابق، ص 5.

[2] ياسر أبو حسن، تلافي آثار انفصال الجنوب عن الشمال على أزمة دارفور و الدور الذي يجب أن تقوم به مصر وحكومة شمال السودان، مجلة قراءات افريقية ،ع 8، 2011، المنتدى الإسلامي، ص 91.

[3] محمد سعد أبو عامود، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، مجلة السياسة الدولية،ع 128، 1997، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 79.

تلقيهم تدريبا عسكريا في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، وظل هذا احد الموضوعات الخلافية بين مصر و السودان خاصة بعدما رصدت أجهزة الأمن المصرية مراكز تدريب العناصر الإرهابية في السودان ووجهت اتهامات واضحة للنظام السوداني في هذا الشأن.[1]

2: اريتريا: تصاعدت حدة التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين لتتجاوز مرحلة الخلاف في التوجهات السياسية إلى مرحلة الصراع المعلن و هو ما وضحته سلسلة من الأحداث العدائية بين البلدين[2]، و هذا كان متزامن مع ظهور قيادة جديدة في اريتريا أظهرت حساسية من التوجه الإسلامي في الخرطوم[3]، و قد دعمت اريتريا المعارضة السودانية و ذلك باستضافة "اسمرا " لاجتماعي الفصائل المعارض السودانية عام 1995م و عام 1997م و قد اتهم النظام السوداني اريتريا بتقديم الدعم اللوجستي و المعنوي لقوات المعارضة السودانية، و ما زاد من حدة التوتر هو إعلان الرئيس الاريتري "اسياس افورقي" إن القوات الاريترية تقاتل إلى جانب المتمردين في شرق السودان و إعلانه إن القضاء على نظام الحكم السوداني بالقوة يشكل هدفا رئيسيا لحكومته السودان و إعلانه إن القضاء على نظام الحكم السوداني بالقوة يشكل هدفا رئيسيا لحكومته.[4]

و في عام 1994م اتهم الرئيس الاريتري في مؤتمر صحفي عالمي الحكومة السودانية بتزويد المتسللين بالأسلحة و الذخائر و تسهيل عمليات عبورهم للحدود بين البلدين بالتنسيق مع تنظيم الجهاد الإسلامي الاريتري بهدف إقصاء النظام الحاكم في اريتريا و السيطرة على

---

(1) محمد سعد أبو عامود،المرجع السابق، ص 80، 81.

(2) أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق ، ص 200.

(3)عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 114

(4) أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 200.

البلاد[1]، كما نجد أيضا سياسة الحدود المفتوحة بين البلدين التي ينتهجها النظام السوداني و علاقاته بجماعات العنف الأصولي في مصر بؤرة التوتر بين البلدين، إلى جانب الاختلاف في الرؤية السياسية للحكم.[2]

3- ليبيا: تتشارك ليبيا مع السودان في الحدود و تتأثر كل واحدة بالأخرى في سياستها الداخلية أو الخارجية[3]، و برزت العلاقات الليبية السودانية بشكل واضح عام 1996م و هو العام الذي شهد قيام ثورتي السودان و ليبيا، و قد كان قيام هاتين الثورتين يمثلان دعما قوميا عربيا جديدا يضاف إلى القوى القومية التي كانت سائدة في ذلك الوقت في العالم العربي.[4]

و في جوان 1991م اتفق الرئيس عمر البشير و معمر القذافي على تحقيق الوحدة والاندماج و التكامل، لكن بعد هذا بدأت العلاقات في التوتر حيث وجهت ليبيا اتهامات بشان التنسيق بين الجبهة الإسلامية القومية بالسودان و الإخوة المسلمين بليبيا و تواجد

---

[1] فتحي علي حسين، أزمة العلاقات السودانية الإريترية، مجلة السياسة الدولية،ع 115، 1994، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 190.

[2] أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 201.

[3] Federal Research ، Sudan a country Study ، Agroup of pyramids at meroe north of khartoum ، p275.

[4] عمر عز الرجال، التكامل السوداني الليبي من زاوية علاقاته العربية، مجلة السياسة الدولية،ع101 1990، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 158.

معسكرات تدريب للإسلاميين الليبيين بشرق السودان و اتضح ذلك أثناء زيارة البشير لليبيا في نوفمبر 1991م حيث لم يستقبله العقيد القذافي.[1]

4 -إثيوبيا: تعود جذور توتر العلاقة بين السودان و إثيوبيا إلى عهد الإمبراطور الراحل "هيلاسيلاسي"، و الرئيس السابق "منغستو هايلي مريام" دعما كبيرا و حاسما لحركات التمرد في جنوب السودان، فقد ساند نظام منغستو الحركة الشعبية لتحرير السودان التي أنشأها جون قرنق عام 1983[2]، حيث كان يقول لجون قرنق "الباب مفتوح جنوبكم بشمالنا" و هذا دليل على محاولة إثيوبيا زعزعة أمن المنطقة[3]، كذلك التنافس بين البلدين على القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى في إقليم شرق إفريقيا إضافة إلى الاختلافات الإديولوجية بين الدولتين و تبادل الاتهامات عن زعزعة الاستقرار الداخلي في كل دولة، و كانت إثيوبيا قد طالبت بفرض حظر دولي على تصدير السلاح إلى السودان بدعوى تهديده للاستقرار الإقليمي و دعمه لحركات التمرد في دول الجوار و دعت إلى تجميد عضوية السودان في منطقة الوحدة الإفريقية و فرض عقوبات اقتصادية.[4]

5- كينيا: تعتبر علاقة كينيا بجنوب السودان قديمة، فهي الدولة التي استضافت الحركة الشعبية بعد سقوط نظام منغستو في إثيوبيا، فالجنوب يمثل لكينيا سوقا جاهزة يتلقى المواد

---

[1] معتز سلامة، النظام السوداني من زاوية علاقاته العربية، مجلة السياسة الدولية،ع 128، 1997، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 88.

[2] توفيق المديني، المرجع السابق، ص 115.

[3] توماس جراهم، السودان الصراع من اجل البقاء 1984م – 1993م، ترجمة: الزبير الطيب المنصور، مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998 ، ص73.

[4] أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 201.

المصنعة في دول الجوار[1]، حيث تعتبر كينيا الدولة الثانية بعد إثيوبيا في دعم حركة الانفصال في الجنوب و مركز لتدريبهم[2]، و كان هذا من خلال سماح كينيا لإسرائيل بإقامة مراكز عسكرية في أراضيها لتدريب مقاتلي حركة الأنانيا الانفصالية في السودان و اعتبرت مصدر الدعم العسكري و اللوجستي الرئيسي لحركة و جيش تحرير السودان[3] و في ظل هذا الوضع أصبحت كينيا ملاذا آمنا و قاعدة لانطلاق التمرد ضد الحكومة السودانية.[4]

6- أوغندا: تميزت العلاقة بين السودان و أوغندا بالتوتر و كان ذلك في مطلع عام 1995م عندما قامت أوغندا بإغلاق السفارة السودانية فيها عقب مجموعة من الاتهامات المتبادلة بين البلدين بالتدخل في شؤون البلد الأخر و ذلك عن طريق دعم المقاومة المسلحة لنظام الحكم فيه إضافة إلى شن حملات عسكرية عبر الحدود بين الدولتين و في أوت1997 توترت العلاقات مرة أخرى و ذلك بعد قرار السلطات الأوغندية منع طائرة البشير من التحليق فوق أراضيها لدى عودته إلى الخرطوم، و هو الأمر الذي اعتبرته السودان مؤشر على العداوة من جانب أوغندا للسودان. [5]

---

[1] توفيق المديني، المرجع السابق، ص 120.

[2] محمود محمد صباح، المرجع السابق، ص 160.

[3] حمدي عبد الرحمان حسن، التدخل الدولي و أثره عربيا و إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، ع183، 2011، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص161.

[4] عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 115

[5] أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص198.

وكانت أوغندا تدعم حركة التمرد في الجنوب إضافة إلى محاولاتها إثارة القبائل السودانية المتاخمة لحدودها مثل "الكاكاوا" و "الاشولي"، ومدهم بالسلاح للتمرد على الدولة السودانية[1]، و في سبتمبر 1998م اتهمت حكومة السودان أوغندا بالهجوم على جنوب السودان وهو هجوم تم تحت هذا الاسم "الأمطار الغزيرة" Heavy rains operation.[2]

7- تشاد: تمثلت أهم المشكلات بين السودان و تشاد في حركة القبائل بين البلدين واستغلال ذلك من قبل قوى محلية لإثارة المشاكل بين الدولتين[3]، حيث زعمت تشاد أن السودان يساعد المتمردين التشاديين في محاولتهم لقلب نظام الرئيس التشادي.[4]

---

[1] محمود محمد صباح، المرجع السابق، ص 159.

[2] عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 115.

[3] محمود محمد صباح، المرجع السابق، ص 160.

[4] حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق، ص 161.

ثانيا: دور الدول الخارجية في التأثير على الأزمة

أما بالنسبة للقوى الإقليمية فنجدها هي أيضا ساهمت بشكل كبير في تأثيرها على الأزمة في جنوب السودان و قد تمثلت هذه القوى في:

أ: الولايات المتحدة الأمريكية: بدأت العلاقات الفعلية بين أمريكا و السودان في مارس 1954م عندما أرسلت أمريكا أول مبعوث لها إلى السودان في إطار استعدادها لوراثة النفوذ البريطاني في المنطقة، و في عام 1958م ترأس"ريتشارد نيكسون" نائب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت وفدا كبيرا لطرح مشروع إيزنهاور للشرق الأوسط و ازداد الاهتمام الأمريكي بالسودان عقب 17 نوفمبر 1958م على يد الرئيس السابق إبراهيم عبود.[1]

و منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة بقيادة "عمر حسن البشير" عام 1989م و تحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية بقيادة " حسن الترابي" و السودان يمثل دولة عاصية وفقا للرؤية الأمريكية[2] ، و تزامن هذا مع التحول إلى النظام الدولي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فبدأت تتحدث عن نظام الخرطوم على انه عسكري و غير ديمقراطي و ينتهك حقوق الإنسان و يرعى الإرهاب.[3]

---

[1] احمد زكريا، انعكاسات انفصال الجنوب السوداني على مصر، مجلة أفاق افريقية، مجلد 10 ع 36، 2012، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ص 125.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق، ص 262.

[3] عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 206.

فأصبح السودان في ظل الحركة الإسلامية بالنسبة لأمريكا مركزا للأصولية الإسلامية و الإسلام السياسي، فوضعته وزارة الخارجية الأمريكية عام 1993م في قائمة الدول الراعية و الداعمة للإرهاب و تزامن هذا مع عدة أحداث هي:

- ✓ اتهام الحكومة المصرية الحكومة السودانية بان بعض عناصرها متورطين في حادثة اغتيال الرئيس حسني مبارك أثناء حضوره مؤتمر الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا في جوان 1995م.[1]
- ✓ أصبحت الخرطوم مقرا للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي يشكل واجهة لحركات المقاومة الإسلامية مثل حركة حماس و حركة الجهاد الإسلامي المصرية
- ✓ وجود "أسامة بن لادن*" في الخرطوم، وقد غادر السودان لاحقا.
- ✓ وجود كارلوس الإرهابي العالمي في الخرطوم و قد تم تسليمه لفرنسا لاحقا
- ✓ أصبح الترابي زعيم التيار الإسلامي المتشدد في نظر الغرب الحاكم الفعلي في السودان
- ✓ أن الدول الإفريقية المجاورة للسودان بدأت تتذمر من تدخل حكومة الخرطوم في شؤونها الداخلية و دعم معارضيها و محاولة تصدير الثورة.[2]

---

[1] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص 86.

* أسامة بن لادن : هو أسامة بن محمد بن عوض بن لادن مؤسس و زعيم تنظيم القاعدة و الذي يوصف بأنه تنظيم إرهابي، و لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الاتهام المباشر له لتسببه في تفجيرات الخبر و نيروبي و دار السلام و أحداث 11 سبتمبر 2011م أنظر: عيسى جبران، أعظم الشخصيات في التاريخ، سياسية، علمية، اجتماعية فلسفية، دينية، مرجعة:عبد الجليل مراد، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 339.

[2] عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 42، 43.

و هذا ما أدى بأمريكا إلى استصدارها قراري مجلس الأمن "1044" و "1054" في 21 جوان و 26 أفريل 1996م و بعدها تبعها قرار الرئيس الأمريكي كلينتون في 13 نوفمبر 1996م يقضي بمعاقبة أعضاء الحكومة السودانية و أفراد القوات المسلحة في السودان بمنعهم من الدخول إلى الولايات المتحدة.[1]

و في فيفري 1996م أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم بدعوى وجود مجموعات إسلامية أصولية تنشط في الخرطوم مثل حركتي الجهاد و الجماعة الإسلامية بمصر و حزب الله في لبنان و حركتي حماس و الجهاد الإسلامي الفلسطينيتين.[2]

كما ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001م في أن تتحول السودان إلى هدف استخباراتي أمريكي[3]، و اتهمت الحركات الإسلامية في السودان بتدبير هذه العمليات و حاصرت الولايات المتحدة هذه الحركات فتوترت العلاقة بين البلدين و زادت من حدة الصراع.[4]

و في ظل هذا قامت أمريكا بإقامة حظر اقتصادي على السودان و تقديم الدعم المالي لإثيوبيا و اريتريا لزعزعة الاستقرار فيه مما جعل البعض يؤكد على أن الإدارة الأمريكية تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال.[5]

---

[1] عبده مختار موسى، مسالة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان...، المرجع السابق، ص 206، 207.

[2] عبده مختار موسى، العلاقات السودانية الأمريكية، المرجع السابق، ص 43.

[3] إجلال رأفت و آخرون، انفصال جنوب السودان...، المرجع السابق ، ص 175.

[4] بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاع في السودان...، المرجع السابق، ص 275.

[5] المرجع نفسه ، ص 273.

وسعت الإدارة الأمريكية لمحاصرة السودان عن جيرانه و عزله إقليميا و دوليا و سياسيا و اقتصاديا، متلازما ذلك مع تكرار قائمة الاتهامات المشار إليها في الإعلام الدولي لترسيخ الصورة النمطية التي رسمها الخطاب الرسمي الأمريكي عن السودان بهدف تفكيك النظام و تأليب دول الجوار الإفريقي ضد السودان و دعم حركة التمرد ماديا و دبلوماسيا و إعلاميا و شن حملة كثيفة ضد السودان في المحافل الدولية أدى ذلك إلى استصدار عقوبات اقتصادية ضد الحكومة السودانية.[1]

ب- إسرائيل: من المعروف أن إسرائيل لها إستراتجيتها الخاصة بعمق البحر الأحمر و أطماعها في القرن الإفريقي و داخل إفريقيا و قد سميت هذه الإستراتيجية بالنقب و الاتجاه صوب الجنوب موضوعة منذ الخمسينات، و عملت إسرائيل على تقوية علاقتها مع اريتريا و استغلت فرصة تردي الأوضاع بين السودان و اريتريا و فتح لها باب الأمل لاستغلال هذا الموقف للقيام بهذا الاختراق خاصة و أن المعارضة السودانية اتخذت "اسمرا" مقرا لها و أصبحت بذلك قريبة من النفوذ الإسرائيلي.[2]

و قامت إسرائيل بإنشاء قاعدة لها في إثيوبيا و ذلك كان لهدف توفير الأسلحة و الذخائر للحركات المسلحة في جنوب السودان بالإضافة إلى أنها قامت بتوفير الذخيرة و الأسلحة

[1] إجلال رأفت، المرجع السابق، ص 215.

[2] لواء طه المجدوب، أزمة السودان و البعد الاستراتيجي العسكري، مجلة السياسة الدولية، ع 128، 1997،مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 125.

لجون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان[1]، و تدعم المتمردين الجنوبيين و تدفعهم للمطالبة بالانفصال و الابتعاد عن التعايش السلمي مع إخوانهم الشماليين.[2]

كذلك نجد رغبة إسرائيل في خلق منفذ لها عبر البحر الأحمر الذي يمثل نقطة اتصال بين إفريقيا و أسيا لتصبح دولة ذات ساحلين[3] و في منتصف الستينيات و حتى السبعينيات قدمت إسرائيل أسلحة إلى متمردي الجنوب من خلال وسيط يسمى "جابي شفيق" كما تم في هذه المرحلة إحضار مجموعات من المتمردين إلى إسرائيل لتلقي التدريبات، و استمر الدعم و كان أكثر تطور و فتح هذا الدعم التغلغل الكبير لإسرائيل في دول القرن الإفريقي.[4] كما كان للكنائس دور في الأزمة حيث كانت تتسابق في جنوب السودان، و ارتبط ذلك بما يسمى مناطق النفوذ الجغرافية، أي أن كل كنيسة حازت على رقعة من الأرض و اعتبرتها منطقة نفوذ تابعة لها و الغرض من ذلك تنظيم عمليات التبشير لكل كنيسة على حدا لمباشرة أعمالها[5]، و كانت هناك أربعة عشر هيئة كنيسية تمارس أعمال تخريبية متخفية خلف لافتات الدين أو تقديم العون للاجئين و من بين هذه الكنائس نجد المجلس الوطني للكنائس في الولايات المتحدة الأمريكية و هو يتعاون مع القس" دون ماكلور" الذي يقدم عونا خاصا لتنظيم و تدريب المتمردين و مدهم بالسلاح وتوصيل العون المادي للساسة

---

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، مجلة قراءات افريقية، ع 8، المنتدى الإسلامي، 2011م، ص44.

(2) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 300.

(3) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، 1982. ص 81.

(4) زكريا احمد، المرجع السابق، ص 127.

(5) محمد علي القوزي، في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص، 108، 109.

الجنوبية[1]، و لعب الدعم الكنيسي لحركة "الأنانيا" دور مهم في تحولها من ميليشيات عسكرية غير منظمة تفتقد التدريب الجيد و تنشط بشكل عشوائي في الجنوب دون قيادة مركزية إلى ميليشيات منظمة ذات قدرات تدريبية و تسليحية عالية و اعترف "جوزيف لاقو" بتدعيمه بالسلاح، و في هذا الصدد أكدت مجلة نيويورك في تقرير لها بعنوان "جنود المسيح في جنوب السودان" نشرته في 10 أفريل 2001م حيث قالت فيه إن الحرب في جنوب السودان أصبحت حربا صليبية، و رغم هذا فالكنيسة لم تكتفي بتقديم الدعم المالي فقط بل كانت تقوم بتقديم الدعم السياسي للحركات المتمردة.[2]

د: منظمة الوحدة الإفريقية: لقد نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و بما أن السودان دولة عضوة في المنظمة سعت المنظمة إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، لكنها لم تستطع و كانت ضعيفة لحل النزاعات خاصة على المستوى الإفريقي و ذلك بسبب غياب القوة الكافية على وضع حد لهذه الصراعات [3]

---

[1] ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 154.

[2] بدر حسن شافعي، المرجع السابق، ص 5، 6.

[3] ربيع عبد العاطي، دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافة و النشر، (د . س)، ص 168.

ثالثا: مبادرة و اتفاقية السلام الشامل ودور أمريكا في إنهاء الصراع

أ:اتفاقية مشاكوس:

في 06 جويلية 2002م بدأت جولة من المفاوضات بين الحكومة و الحركة الشعبية في مشاكوس و هي ضاحية بكينيا، حول مسودة اتفاق لتحقيق السلام في السودان و تكونت مسودة الاتفاق من خمسة أجزاء تحت عناوين : المبادئ العامة، الترتيبات الأمنية الانتقالية هياكل الحكم، الأمن، الضمانات.[1]

و في20 جويلية 2002م تم التوقيع على اتفاق ماشاكوس ناحية بكينيا و كان هذا تحت مظلة "الإيقاد" و بحضور كل من الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة أصدقاء الإيقاد و على رأسها كل من بريطانيا و ايطاليا و النرويج.[2]

حيث اتفق الطرفان في ماشاكوس على قضيتين رئيسيتين الأولى:الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي الاستمرار في النظام، أو الانفصال في كيان مستقل، و الثانية في إطار دستوري متعدد الطبقات، بحيث يكون هناك دستور للشمال، ودستور للجنوب ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي و الجنوبي. [3]

---

[1] بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات في السودان، المرجع السابق، ص 275.

[2] هاني رسلان، أزمة السودان و اتفاق ماشاكوس: أطر جديدة للتفاعل، مجلة السياسة الدولية، مج 37، ع، 150 2002، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 224.

[3] إجلال رأفت، المرجع السابق، ص 195.

و توصل الأطراف إلى اتفاق حول قضايا الدين و الدولة و حق تقرير كخطوة أولية لكي يبدأ بعدها التفاوض حول مسائل المشاركة في السلطة و التي يتحدد على ضوئها نجاح الأطراف أو فشلها في توقيع اتفاقية السلام النهائية.[1]

أما ديباجة هذا البروتوكول أكدت على رغبة الطرفين في تسوية النزاع بينهما بأسلوب عادل و مستدام، وذلك يكون عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع السوداني الذي يعتبر أطول نزاع مستمر في إفريقيا و نصت على عدة بنود (انظر الملحق رقم 10) كما اعتبر اتفاق ماشاكوس هو البروتوكول الأساسي الذي قامت عليه المفاوضات اللاحقة في " كارن" بكينيا و الذي كان في 22 جانفي 2002م حيث دار هذا التفاوض حول قسمة السلطة و الثروة و وقف العدائيات و انتهت هذه الجولة بنجاح الطرفين في الوصول إلى مذكرة تفاهم حول وقف الصراع.[2]

ثم جاءت وثيقة "ناكرو" و بكينيا التي وافقت عليها الحركة الشعبية كأساس للتفاوض مع الحكومة، لكن الحكومة رفضتها رفضا قاطعا باعتبارها أنها تتعارض مع بروتوكول ماشاكوس من عدة جوانب أبرزها المقترح القاضي بوجود جيش منفصل لجنوب السودان و في جوان 2004م جاء إعلان نيروبي و الذي التزم فيه الطرفان بوقف العدائيات.[3]

---

[1] أمين حامد زين العابدين، اتفاقية السلام الشامل و خلفية الصراع الإيديولوجي بروتوكول ماشاكوس، المجلة السودانية، ع 7 ، 2008، السودان، ص 1.

[2] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 277.

[3] المرجع نفسه، ص 281.

و في ظل هذا الوضع تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لعقد جولة أخرى من المفاوضات، حيث تم في محادثات نيفاشا التوقيع على اتفاق بشان الترتيبات الأمنية، وحسم

وضع القوات المسلحة في الفترة الانتقالية في سبتمبر 2003م و بالتالي توصل الطرفان إلى ثلاث اتفاقات إطارية حول تقسيم السلطة، و وضع العاصمة القومية و الوضع في المناطق المهمشة، و بذلك اقتربا من توقيع اتفاق سلام بناءا على الرؤية الأمريكية، ولم يبق سوى خطوة واحدة تتمثل في التوصل إلى اتفاقيتين منفصلتين:

أولاهما: تحدد كيفية تطبيق الاتفاق و الثانية: تتعلق بوقف إطلاق النار النهائي و الشامل و دور القوات الدولية[1].

و في ماي 2004م وقع الطرفان في نيفاشا البروتوكولات الأخيرة و بذلك انفتح الطريق إلى تسوية سلمية رسمية.[2]

ب- اتفاقية السلام الشامل

لقد سبق الوصول إلى هذه الاتفاقية العديد من البروتوكولات و اتفاقيات السلام و التي كانت بدايتها بابوجا1 و ابوجا2 التي رفضت من خلالها الحكومة إعطاء حق تقرير المصير للجنوب وصولا إلى ماشاكوس كما سبق ذكره.

لقد وقعت اتفاقية السلام الشامل من قبل الحكومة و الحركة الشعبية في 09 جانفي 2005م و قد عرفت "باتفاقية نيفاشا" و هي ضاحية في كينيا جرت فيها هذه المفاوضات وقد كانت هذه الاتفاقية بين نائب الرئيس السوداني " علي عثمان طه " و زعيم الحركة

---

(1) إجلال رأفت، المرجع السابق، ص 196.

(2) عبده مختار موسى، مسالة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، المرجع السابق، ص 205.

الشعبية لتحرير السودان " جون قرنق"[1]، وقد طبعت هذه الاتفاقية في 256 صفحة وفي ستة فصول هي على التوالي بورتوكول ماشاكوس، تقاسم السلطة، تقاسم الثروة، حسم نزاع أبيي، حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق، الترتيبات الأمنية[2]

و قد نصت هذه الاتفاقية على عدة بنود نذكر بعضها

- ❖ حق تقرير المصير للجنوب عام 2011م
- ❖ إجراء انتخابات عامة على كل المستويات في مدة لا تتجاوز عام 2009م
- ❖ تقاسم السلطة بين الشمال و الجنوب
- ❖ تقاسم الثروة
- ❖ إدارة المناطق المهمشة بين الشمال و الجنوب
- ❖ الترتيبات الأمنية.[3]

كما تطلبت هذه الاتفاقية تغيير الدستور القومي للبلاد و استحداث حكومة جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية.[4]

أما فيما يتعلق بآليات التحول الديمقراطي فان الاتفاقية حددت أساليب التحول عبر إجراء تعداد سكاني شامل في ما لا يتجاوز السنة الثانية من الفترة الانتقالية و إجراء انتخابات

---

(1) فريدة البنداري، تطور الحرب الأهلية السودانية من عام 1969م حتى استفتاء يناير 2011م [على الخط المباشر] متوفر على الرابط Phtt//: www.aljazeera.net اطلع عليه يوم 03 /01/ 2016م.

(2) بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 325.

(3) عبد الفتاح حمد الطاهر، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان و شماله، المرجع السابق، ص 31.

(4) إجلال رأفت و آخرون، انفصال جنوب السودان ، المرجع السابق، ص 177، 178.

مراقبة دوليا في نهاية السنة الثالثة.[1] و للتعرف أكثر على ما ورد في الاتفاقية (انظر الملحق 11)

ج- دور أمريكا في إنهاء الصراع و توقيع اتفاقية السلام

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك من اجل إيجاد تسوية للحرب الأهلية في السودان و رفعت مستوى الاتصال مع " جون قرنق " الذي زار الولايات المتحدة في 04 جويلية 1989م للاجتماع مع الرئيس الأمريكي السابق " جيمي كارتر" و الذي بدأ الوساطة خلال زيارته الأخيرة لإثيوبيا و السودان لإنهاء الحرب الأهلية في السودان[2]، حيث تحركت اللوبيات* و عملت على تفعيل قانون سلام السودان الذي بدأ في الكونغرس في نوفمبر 1999م، ثم صدر في مارس 2001م فتم تأجيله ثم لوحت به إدارة بوش في عام 2002م عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب قرق " قرنق" لوقف إطلاق النار بالإضافة إلى إصدار قانون آخر يدعوا إلى السلام في السودان في أكتوبر 2002م و قد تضمن هذا القانون وضعا مفصلا لكثير من الأوضاع في السودان و هذا ما يؤكد الاهتمام الأمريكي بالسودان حيث بعثت السيناتور السابق و القس الأسقفي "جون دانفورث".[3]

وقد ساعد دانفورث فريق من الاختصاصيين في تنفيذ المهمة برئاسة المسئول المتقاعد في وزارة الخارجية " روبرت أولكي"، وقد ضم الفريق نائب مساعد وزير الخارجية "شارلي

---

[1] إجلال رأفت و آخرون ن المرجع السابق ، ص 177، 178.

[2] اشرف راضي، المرجع السابق، ص 115.

* اللوبيات: هي منظمات الضغط المجتمعي و التي تعمل لصالح أعضائها فقط دون مصالح بقية المجتمع و كذلك حكومات الولايات و تعمل لصالح مواطنيها على مستوى صناعة السياسة الاتحادية و تمارس ضغوطا متزايدة على صناعة القرار أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، المرجع السابق، ص 362.

[3] عبده مختار موسى، مسالة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان، المرجع السابق، ص 209.

سنايدر"، المنشق للشؤون السودانية "جيف ميلينغتون"، ومدير الشؤون الإفريقية في مجلس الأمن القومي " مايكل ميللر"، ومساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "روجر ونتر"[1]، و يمكن أن نلاحظ أن منهج التعامل الأمريكي مع مبادرة السلام في السودان كان يركز على التجزئة و التفتيت و هذا كله كان من اجل الحصول على النفط طبقا لتوصية مجلس الطاقة الأمريكي الذي أوصى به في تقرير حديث تحت عنوان "مبادرة سياسة النفط الإفريقي و انه من المطلوب رفع مستوى الاستهلاك الأمريكي من النفط ليصل إلى 25% من حجم الإنتاج اليومي بحلول عام 2015م أي ما يساوي 5 ملايين برميل يوميا، وتحقيق هذا الهدف يتطلب التعامل مع سلطات محلية مجزأة ومرتهنة إرادتها السياسية لشركات النفط.[2]

إذن فقانون سلام السودان الذي يدعو في ظاهره إلى تحقيق السلام و إعادة الإعمار والتنمية و الديمقراطية، ينطوي أيضا على تحقيق أهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان و المصالح الأمريكية في المنطقة، و هذا يتضح من خلال الاهتمام الأمريكي المتواصل لتحقيق السلام في السودان من خلال الدعم المادي و اللوجستي المستمر لحركات التمرد و استقبال وفودها و فتح المنابر لهم، و المشاركة في تنظيم و دعم مؤتمرات و ندوات في أمريكا خاصة بمشكلة الجنوب، و الضغط على الطرفين خاصة الحكومة للتفاوض ورعاية المفاوضات و تسديد فواتير الفندق و الطعام لوفود المفاوضات من الطرفين و الوسطاء والمراقبين، كل هذا أكد أن لأمريكا مصالح حيوية في السودان و أصبح ضمن أولوياتها في

[1] إجلال رأفت و آخرون، السودان على مفترق الطرق، المرجع السابق، ص 197.

[2] إجلال رأفت و آخرون، انفصال جنوب السودان، المرجع السابق، ص 176.

السياسة الخارجية و قد صرحت الإدارة الأمريكية من قبل بأنهم " لن يتركوا النفط و اليورانيوم في جنوب السودان و دارفور للأصولية الإسلامية الحاكمة في الخرطوم".[1]

و مما سبق يمكننا أن نستخلص أن هناك العديد من العوامل أدت بدول الجوار الإفريقي و الدول الإقليمية الاهتمام بالسودان، خاصة غنائه بالنفط وهذا ما أدى إلى زيادة احتدام الصراع في جنوب السودان.

و خلاصة القول يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- ✓ أن البترول السوداني كان محل أنظار الدول المجاورة و الدول الإقليمية لنهبه والاستفادة منه لزيادة إنتاجها المحلي و الدولي
- ✓ لعبت الحدود المشتركة و التمازج العرقي بين السودان و جيرانه دورا مهما في خوف هذه الدول من وصول الأزمة و التوتر إلى أراضيها
- ✓ ساهمت دول الجوار للسودان في تدعيم حركات التمرد و إقامة مراكز عسكرية لتدريبهم و دعم الحركات الانفصالية و ذلك من اجل ضمان أمنها الداخلي
- ✓ كان لتدخل الدول الإقليمية في السودان الدور الكبير و البارز في وصول الأزمة إلى كافة أنحاء السودان
- ✓ ساهمت أمريكا بشكل كبير في تفاقم الأزمة
- ✓ عملت العديد من الدول و المنظمات خاصة منظمة الإيقاد و الشخصيات المهمة في تكوين مبادرات السلام في السودان وتسوية النزاع بالطرق السلمية، كما كان دور أمريكا بارز في هذه المهمة بشكل كبير وذلك حسب ما يخدم مصالحها

---

(1) عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 211.

- ✓ ساهمت مبادرة بروتوكول ماشاكوس في إحلال السلم في السودان و التوجه المبادرة في توقيع اتفاقية السلام النهائية
- ✓ توقيع اتفاقية السلام الشامل كانت مبادرة جيدة لإحلال السلم في جنوب السودان و وضعت حدا لحرب طويلة، و التي راح ضحيتها المليون و نصف المليون شخص و حققت العديد من الايجابيات منها إيقاف الحرب بكل تبعاتها و قيام حكومة انتقالية، ومنح إجراء استفتاء للسودان.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة و الموسومة بأزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية و التدخلات الإقليمية 1983م – 2005م فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ أن السودان يحتل موقع استراتيجي جد هام في وسط القارة الإفريقية، حيث أن جنوبه له أهمية اقتصادية و إستراتيجية مما جعله محط أنظار القوى الطامعة الكبرى في العالم ، وشهد السودان قيام العديد من الحضارات العريقة كمروة و نبتة، حيث اخذ تسميته من لون بشرة السكان.
- ❖ عرف السودان وجود العنصر التركي و المصري في أراضيه، وبالخصوص العنصر المصري و ذلك لاعتبار مصر أن لها حقوق في السودان، و رغبة علي باشا في توسيع أراضيه و حقه في مياه النيل الذي يمتد إلى الحدود السودانية و عرفت هذه الفترة بفترة الحكم المصري للسودان
- ❖ شهد السودان قيام فترة الحركة المهدية و التي كانت عبارة حركة دينية في بداياتها وزرعت روح المقاومة في نفس كل فرد من أفراد الشعب السوداني
- ❖ أن السودان يحتوي على تنوع عرقي هائل و ذلك بسبب تنوع الأجناس واللغاتو الأديان و التقاليد و هذا نتيجة لعبور نهر النيل عبر أراضيه مما جعل المنطقة عامل جذب مختلف المهاجرين الأمر الذي زاد في تنوع أعراقه و هذا ما أدى إلى بروز الصراعات العرقية في منطقة الجنوب ، كما ساهمت الإرساليات التبشيرية المسيحية في تمزيق الشعب السوداني وفصل الجنوب عن الشمال، و إقامة دولتين داخل دولة واحدة لكل دولة هوية تختلف عن الأخرى.

- ❖ احتلت بريطانيا السودان بعد القضاء على الحركة المهدية، و تشاركت في الحكم مع مصر و عرفت هذه الفترة بفترة الحكم الثنائي للسودان، لكن كان الحكم في ظاهره ثنائيا و في باطنه حكم بريطاني محض و دور المصريين كان هامشيا
- ❖ تعدد الجذور التاريخية المفجرة للازمة الثانية في السودان و كانت أهمها السياسة البريطانية و قوانينها الظالمة و المجحفة، كإصدار قانون المناطق المقفلة، ما أدى إلى تذمر الشعب السوداني حيث قابل هذا بإقامة أحزاب سياسية تندد بالاستقلال وبعد تطور الأحداث ظهرت حركات عرفت بحركات التمرد والتي كانت تدعوا إلى انفصال الجنوب عن الشمال و إقامة دولة ذات هوية زنجية، و من ابرز هذه الحركات حزب سانو و الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق والتي ظهرت بقوة بعد انفجار الأزمة
- ❖ أدى إعلان جعفر النميري لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية إلى ازدياد قلق أهل المنطقة و كانت ذريعة للقيام بالتمرد، حيث مرت هذه الأزمة بعدة مراحل حيث كانت في كل مرحلة مبادرة لتسوية النزاع سواء من طرف رؤساء دول أو منظمات تسعى لإيجاد حل وسط يرضي كل الأطراف، و ساهمت العديد من العوامل في اهتمام دول الجوار بالسودان خاصة الحدود المشتركة و التداخل العرقي فيما بينهم
- ❖ كان لدول الجوار و بالأخص إثيوبيا و كينيا الدور الفعال في تأجيج الأزمة في جنوب السودان، لأنها كانت تقوم بتقديم الدعم المادي و اللوجستي لحركات التمرد و إقامة مراكز لتدريب مقاتلي هذه الحركات، كما كان أيضا للدول العظمى في العالم و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل الدور الكبير في تعقد الأزمة لأن الجنوب يشكل بالنسبة لهم بوابة إفريقيا لاستثمار الموارد الطبيعية الموجودة فيه

و بالخصوص النفط الذي تم اكتشافه من قبل شركة شيفرون الأمريكية، والذي اعتبر سبب من أسباب الأزمة و تعسرها

- كذلك تمثل السودان بالنسبة للولايات نقطة ارتكاز لقواتها في شرق إفريقيا والصحراء الكبرى، أما بالنسبة لإسرائيل فقد كانت تدرب مقاتلي حركات التمرد وتدعيمهم للمطالبة بالانفصال و ذلك من اجل تطبيق خطتها تجاه الدول العربية وهي شد الأطراف ثم بترها أي تفتيتها و تمزيقها إلى دويلات متناحرة فيما بينها
- كما سعت هذه الدول إلى إيجاد حل للصراع من خلال القيام بمبادرات السلام، و قد تعددت هذه المبادرات و كانت بالخصوص من منظمة الإيقاد التي تبنت قضية الجنوب ثم تلتها عدة مبادرات من أمثلتها المبادرة المصرية الليبية المشتركة التي دعت إلى وقف إطلاق النار، و بعد هذه المبادرات جاءت اتفاقية ماشاكوس والتي وضعت حدا لتسوية الصراع من خلال التوقيع على عدة بروتوكولات كاقتسام الثروة و وضع دستور للبلاد و تسوية مشكلة الحدود.

وقعت الحكومة السودانية اتفاقية السلام الشامل والتي عرفت بنيفاشا بكينيا واعتبرت الاتفاقية التي وجدت الحل للصراع، لكن هذه الاتفاقية نجحت في وقف إطلاق النار و نشر السلام و تنظيم استفتاء لكنها لم تحقق الوحدة في الجنوب.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا أن نستخلص نتيجة محورية تعتبر كإجابة على الإشكالية التي تم طرحها في هذه الدراسة،أن الأزمة في جنوب السودان عام 1983م كانت بسبب عاملين مهمين و هو الاختلاف العرقي و تسييس الدين من قبل التدخلات الخارجية و تهميش الجنوب في التنمية أدت إلى بروز صراعات داخلية عرقية،إضافة إلى التدخلات الإقليمية و الغربية في الأزمة و الدور الذي قامت به بحسب ما يخدم مصالحها هذا ما أدى بتفاقم الأزمة.

الملاحق

الملحق رقم (01)

خريطة توضح الموقع الجغرافي للسودان

.



المصدر: شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، (جغرافي، تاريخي، اقتصادي) ط2، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 62

الملحق رقم (02)

خريطة توضح موقع الجنوب من الدولة السودانية

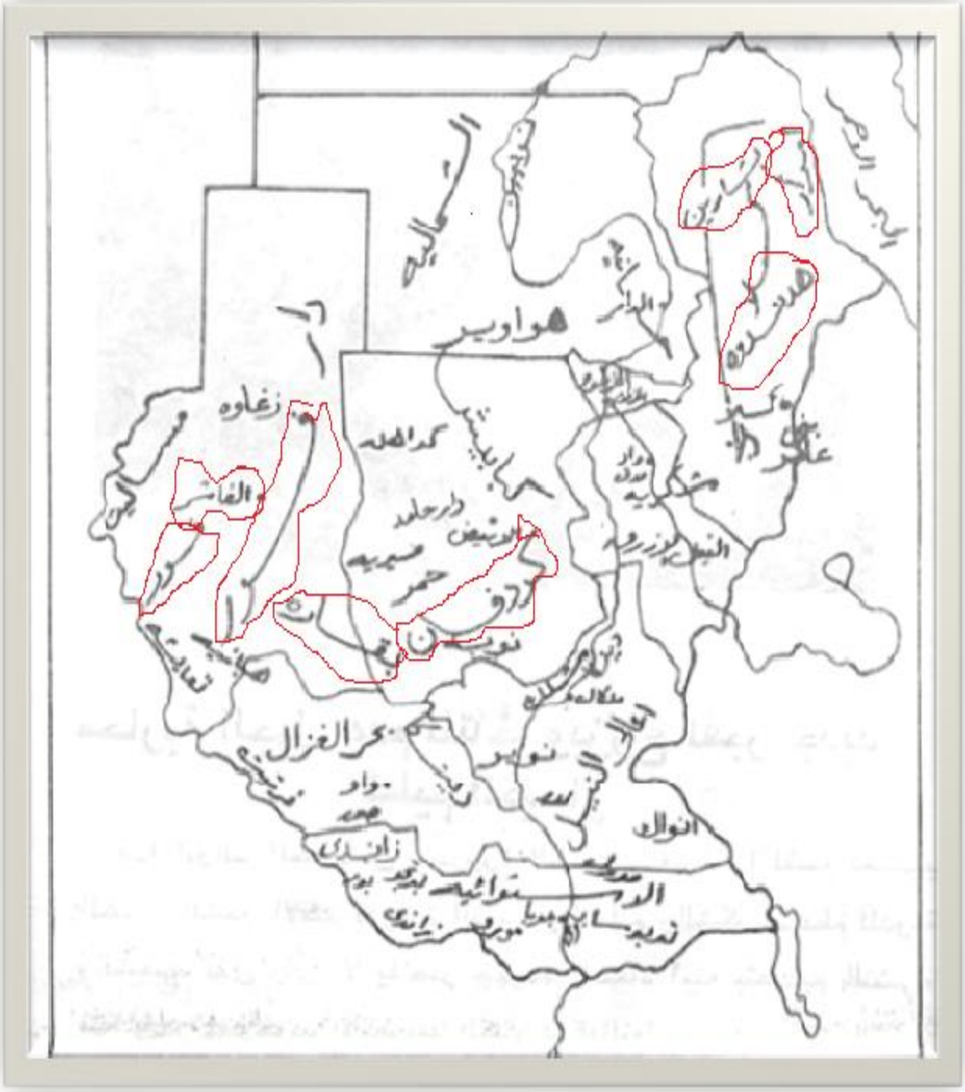


موقع الجنوب من الدولة السودانية

المصدر: عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 56.

الملحق رقم (03)

خريطة توضح توزع القبائل الكبرى في السودان



تمثل القبائل الكبرى في السودان

المصدر: يوسف أبو قرون، المرجع السابق، ص 58.

الملحق رقم (04)

خريطة تمثل توزع القبائل في الجنوب



تمثل القبائل الموجودة في جنوب السودان

المصدر: عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 61.

ملحق رقم (05)

جدول يمثل التعدد اللغوي لجنوب السودان

اللغات الرئيسة	أهم اللغات المنتشرة
اللغات النيلية	تنطق بها القبائل التالية: الدينكا، النوير، الشلك، الأشولي، البورنو
اللغات البارية	تنطق بها قبائل :الباري، اللاتوكا
اللغات الديدنجية	تنطق بها قبائل: ديدنجا، توبوسا
اللغات المارية	تنطق بها قبائل: ماري، مورو
اللغات الأزاندية	تنطق بها قبائل: موندي، كريش

المصدر: عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص 31.

ملحق رقم (06)

جدول يمثل التعدد القبلي لجنوب السودان:

المجموعات العرقية	نسبتها المئوية إلى إجمالي السكان
العرب	39%
الجنوبيون	30%
مجموعة الغرب(الأفارقة)	13%
النوبة(جنوب كردفان)	06%
البجا(شرق السودان)	06%
النوبيون(أقصى شمال السودان)	03%
مجموعات متنوعة و أخرى أجانب	03%

المصدر: عبده مختار موسى، المرجع السابق، ص96.

الملحق رقم (07)

نص اتفاقية الحكم الثنائي البريطاني المصري للسودان

بعد استعادة السودان كانت انجلترا حريصة على أن تمد نفوذها إليه وأن تضمه لأمبراطوريتها الأفريقية.

لكن انجلترا لم تستطع أن تنفرد بالسيطرة رسمياً على السودان لأسباب متعددة منها :

١ ـ حقوق مصر القديمة الثابتة في السودان قبل الثورة المهدية وما تكبدته مصر فى عمليات الفتح الجديد ـ وكانت انجلترا تستند على حقوق مصر في السودان لتواجه أطماع الدول الأستعمارية الأخرى ـ وفى مقدمتها فرنسا فيه .

٢ ـ كانت انجلترا تدرك أن السودان يعتبر أرضا عثمانية والخديوى يقوم بالحكم باعتباره تابعا للسلطان .

٣ ـ كانت بريطانيا تريد أن تتحمل مصر تبعات تعمير السودان بعد الثورة المهدية .

وقد استطاع كرومر بمساعدة مستشارية القانونين أن يضع نظاما غريباً أقره اللورد سالسبورى ـ وهو ما عرف بإتفاق الحكم الثنائى الذى أبرم في ١٩ يناير ١٨٩٩ ـ وكان ـ كما ذكرنا ـ قد مهد له برفع العلمين المصري والبريطانى على مبنى الحكومة بالخرطوم .

وهذا الوفاق من مقدمة واثنى عشر مادة :[١]

في المقدمة : اشارة لحقوق مصر السابقة في السودان ، ولما أصبح

للحكومة البريطانية من حقوق مترتبة على إشتراكها فى عملية الفتح ، ولذا استلزم الأمر وضع نظام خاص لتشترك الحكومتان الإنجليزية والمصرية في إدارة السودان :

المادة ١ : تعريف بالأراضى التى يشملها هذا الإتفاق والتى أطلق عليها لفظ السودان .

المادة ٢ : تختص برفع العلمين البريطانى والمصرى فى جميع أنحاء السودان ماعدا سواكن .[1]

المادة ٣ : تختص بأن تكون السلطة التنفيذية فى السودان فى يد (حاكم عموم السودان) يعين بأمر خديوى بعد موافقة الحكومة البريطانية .

المادة ٤ : تقضى بأن اصدار القوانين واللوائح من سلطة الحاكم العام

المادة ٥ : تقضى بالأ تسرى القوانين واللوائح المصرية على السودان

المادة ٦ : تتعلق بالمساواة بين جميع الأوربيين فيما يختص بحرية المتاجرة أو الإقامة أو التملك فى السودان .

المادة ٧ : خاصة بالرسوم الجمركية على البضائع الواردة من مصر أو غيرها من البلاد الأخرى .

المادة ٨ : بخصوص عدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة ألى أية جهة من جهات السودان .

المادة ٩: بشأن وضع السودان تحت الأحكام العرفية .

المادة ١٠ : خاصة بتعيين القناصل أو وكلاء القناصل أو مأمورى القنصليات بالسودان .



المادة ١١ : بشأن منع ادخال الرقيق الى السودان .

المادة ١٢ : بشأن منع إدخال الأسلحة النارية والأشربة الروحية للسودان

نقد الأتفاق :

قابلت الصحف العربية والأجنبية توقيع الاتفاقية باستنكار كامل ، وقد نشر الزعيم المصرى مصطفى كامل فى جريدة اللواء مقالات انتقد فيها الأتفاقية واعتبر يوم توقيع الاتفاقية يوماً سيئاً (يوما مشؤوما) وقد انتقد رجال القانون الفرنسيون بالذات الاتفاقية على أساس :

١ ـ لم تكن للخديو الحق فى عقد مثل هذه الاتفاقات مع الدول الأجنبية فسلطته كانت مقيدة بالفرامانات العثمانية .

٢ ـ المعاهدات الدولية (اتفاق لندن ١٨٤٠ ، ومعاهدة بارس ١٨٥٦ ، ومعاهدة برلين ١٨٧٨) تحتم عدم المساس بأى جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ـ فهذه الإتفاقية فيها نقض واضح لهذه المعاهدات .

٣ ـ استندت انجلترا ـ كمبرر لاشتراكها فى حكم السودان وإدارته ـ إلى ما أسمته حق الفتح وهذا يخالف الواقع .

٤ ـ وضعت الأتفاقية فى يد الحاكم العام سلطات تنفيذية ، وتشريعية وقضائية عجيبة .

٥ ـ خالفت الاتفاقية المبادئ الدولية بإلغائها الأمتيازات الأجنبية أو سلطة المحاكم المختلطة فى السودان ـ وهى حقوق لم تكن بريطانيا تمتلك المساس بها .

المصدر: شوقي عطا لله الجمل، و عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 335، 336.

ملحق رقم (07)

مواد اتفاقية أديس أبابا

بمقتضى المادة الثالثة: تكون لإقليم جنوب السودان أجهزة تشريعية و تنفيذية تمارس الاختصاصات و السلطات التي يحددها هذا القانون

بمقتضى المادة الرابعة: تشكل مديريات بحر الغزال و الاستوائية و أعالي النيل منطقة حكم ذاتي داخل إطار جمهورية السودان الديمقراطية و تعرف باسم المنطقة الجنوبية

بمقتضى المادة الخامسة: تضم المنطقة الجنوبية أفرعا تنفيذية و تشريعية، ويحدد هذا القانون وظائفها و سلطاتها

بمقتضى المادة السادسة: العربية هي اللغة الرسمية للسودان و الانجليزية هي اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية ، دون المساس باستخدام أية لغة أو لغات أخرى قد تخدم الضرورة العملية لتأدية الوظائف الإدارية و التنفيذية في المنطقة على نحو كفء و سريع

بمقتضى المادة السابعة: من الفقرة الأولى و تحدد السلطة التشريعية في حفظ النظام العام و الأمن الداخلي، و إدارة الإقليم و تنميته ثقافيا و اقتصاديا و اجتماعيا

بمقتضى المادة الثامنة: يمارس التشريع الإقليمي في المنطقة الجنوبية بواسطة مجلس شعب إقليمي ينتخبه المواطنون السودانيون المقيمون في المنطقة الجنوبية، و يحدد القانون تكوين و شروط عضوية المجلس

بمقتضى المادة العاشرة: و نص قانون هذه المادة على إسناد السلطة التنفيذية الإقليمية إلى مجلس تنفيذي عال يبشرها نيابة عن الرئيس

بمقتضى المادة السادسة عشر: ويعين رئيس المجلس التنفيذي العالي بقرار من رئيس الجمهورية

بمقتضى المادة الثامنة عشر: منح القانون سلطات لمجلس الشعب الإقليمي في فرض الرسوم و الضرائب و كافة الموارد المالية

بمقتضى المادة الخامسة و العشرين: يجوز لمجلس الشعب الإقليمي فرض رسوم و ضرائب إقليمية إلى جانب الرسوم و الضرائب القومية و المحلية و يجوز له أيضا إصدار التشريعات و الأوامر لضمان جباية كافة الأموال العامة على مختلف المستويات

المصدر: ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 159، 160.

بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص، 220، 221.

ملحق رقم (09) اتفاقية السلام بالخرطوم 1997م

نحن أطراف النزاع القائم في السودان و الموقعين على هذه الوثيقة انطلاقا من إيماننا العميق بضرورة الإنهاء الفوري للنزاع المسلح القائم الآن في السودان من خلال الوسائل السلمية و السياسية و اقتناعا واعيا بأن الوصول إلى سلام عادل و دائم يتطلب الجرأة و الحركة السياسية و الرؤية المتضحة على قدر التحدي من كل الأطراف و اقتناعا بان وحدة السودان لا يمكن أن تقوم على القوة أو الإكراه، ولكن بناءا على الإرادة الحرة للشعب تتفق على بنود هذه الاتفاقية و تلتزم بها

لقد تم توقيع هذه الاتفاقية بين حكومة السودان من جهة و الأطراف الجنوبية التالية من جهة أخرى:

1: جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة لجنوب السودان و تتكون من:

أ: حركة استقلال جنوب السودان

ب: الاتحاد السوداني للأحزاب الإفريقية

2: الحركة الشعبية لتحرير السودان

قوة دفاع الاستوائية

4: مجموعة جنوب السودان المستقلة

أكدت الاتفاقية على الحقائق التالية:

1: السودان مجتمع متعدد الأعراق و الثقافات و الأديان و الإسلام هو دين الغالبية و للمسيحية المعتقدات الإفريقية أتباع معتبرون، و تكون المواطنة أساس الحقوق و الواجبات و يشترك جميع السودانيين على وجه المساواة في المسؤوليات السياسية وفقا لذلك

2: كفالة حرية العقيدة و العبادة و عدم إكراه أي مواطن على اعتناق أي دين أو معتقد

3: الشريعة و العرف هما مصدرا التشريع

4: يمارس مواطنو جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي

المصدر، بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 265، 266.

ملحق رقم (10)

بنود مواد بروتوكول ماشاكوس

1: الديباجة:

*حيث إن حكومة جمهورية السودان و حركة تحرير شعب السودان " الطرفان" قد اجتمعا في ماشاكوس بكينيا في 18 جوان 2002م ، و حتى 20 جويلية 2002م تحت رعاية عملية ايغاد السلام ، و حيث إن الطرفين قد أكدا التزامهما بحل سلمي و عادل عبر التفاوض في قضية الصراع في السودان في إطار وحدة السودان ، و حيث إن الطرفين ناقشا مطولا و اتفقا على إطار عريض يحدد مقدما مبادئ الحكم و الإجراءات العامة التي ستتبع خلال الفترة الانتقالية و هياكل الحكومة التي ستقام تحت ترتيبات قانونية و دستورية ليتم تأسيسها.

*و يجدر ذكر إن الطرفين اتفقا على التفاوض بتفصيل اكبر حول الشروط المحددة لإطار العمل متضمنة البنود التي لم تعظ في هذه المرحلة من المفاوضات كجزء من اتفاق السلام الشامل.

*و تم الاتفاق و التأكيد على أن الطرفين سيستأنفان المفاوضات في أوت 2002م بهدف حل القضايا العالقة و التوصل إلى سلام عادل في السودان

2: النص المتفق عليه بشأن المبادئ و الفترة الانتقالية بين حكومة جمهورية السودان و حركة تحرير شعب السودان

حيث إن حكومة جمهورية السودان و جيش تحرير شعب السودان قد اجتمعا في ماشاكوس كينيا خلال الفترة من 18 جوان و حتى 20 جويلية 2002م و حيث إن الطرفين أكدا حرصهما على حل النزاع السوداني بما يكفل العدالة و الاستمرارية بمخاطبة جذور

أسباب النزاع و بتأسيس إطار للحكم يضمن التوزيع المتساوي للسلطة و الثروة و كفالة حقوق الإنسان ، و إقرار بأن النزاع في السودان هو أطول نزاع في إفريقيا حصد أرواح أكثر من مليوني إنسان و دمار البنية التحتية للبلاد و استنزاف الموارد الاقتصادية

و انطلاقا من كل ذلك إتفقا على ما يلي:

أ: الجزء " أ " مبادئ متفق عليها

*إن وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي و المساءلة و المساواة و الاحترام و العدالة لجميع سكان السودان هي أولوية الطرفين و يمكن رفع الظلم عن شعب جنوب السودان و الاستجابة لطموحاتهم في هذا الإطار

*شعب جنوب السودان لهم حق السيطرة و حكم شؤونهم في منطقتهم و المشاركة بمساواة في الحكومة القومية

*لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير و أشياء أخرى من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي

*وضع و تنفيذ سلام يجعل من وحدة السودان خيارا جذابا خاصة لشعب جنوب السودان

ب: الجزء " ب " ترتيبات الفترة الانتقالية

كي يتسنى إنهاء النزاع و لضمان مستقبل يسوده السلام و الازدهار لكل شعب السودان و من اجل التعاون في مهمة حكم البلاد لحين تبني شكل نهائي، اتفقا الطرفان على تنفيذ اتفاقية السلام بموجب التسلسل و الفترات الزمنية الموضحة يلي:

*أن تكون هناك مرحلة تسبق الفترة الانتقالية مدتها ستة أشهر

*خلال المرحلة ما قبل الانتقالية:

– إقامة المؤسسات و الآلية الضرورية التي نصت عليها اتفاقية السلام

– إن لم تكن سارية بالفعل، يتم وقف الأعمال العدوانية و تأسيس آلية مراقبة مناسبة

– إقامة آلية لتنفيذ و مراقبة اتفاق السلام

– اتخاذ الإجراءات لتنفيذ وقف إطلاق نار عادل في أسرع وقت ممكن

– البحث عن مساعدات دولية

– وضع إطار دستوري لاتفاق السلام و للمؤسسات

*تبدأ المرحلة الانتقالية بنهاية فترة المرحلة ما قبل الانتقالية و تستمر لمدة 6 سنوات

*خلال المرحلة الانتقالية

– تعمل المؤسسات و الآلية التي تم تأسيسها في المرحلة ما قبل الانتقالية طبقا للترتيبات و المبادئ التي تضمنها اتفاق السلام

–إن لم يكن قد تحقق بالفعل يتم تنفيذ وقف إطلاق النار العادل الذي تم التفاوض حوله ، و يتم تأسيس و تفعيل آلية المراقبة الدولية

*تشكيل لجنة تقييم و مراقبة مستقلة خلال الفترة ما قبل الانتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام ، و تتولى إجراء تقييم في منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي أقيمت طبقا لاتفاق السلام

الجزء "ج " هياكل الحكم

لأجل تفعيل المبادئ المتفق عليها في الجزء " أ " يوافق الطرفان ، في إطار سودان موحد يعترف بحق سكان جنوب السودان في تقرير المصير ، على انه و في ما يتصل بتوزيع السلطات و الأجهزة و نشاطات كل مؤسسات الحكومة ، يكون نظام الحكم في السودان على النحو التالي:

*القانون الأعلى: يكون للسودان دستور وطني يشكل المرجعية القانونية العليا في البلاد ، ويجب أن تتفق كل القوانين مع الدستور الوطني ، و هذا الدستور ينظم العلاقات و يحدد توزيع السلطات و العلاقات بين مختلف مستويات الحكومة ، كما يحدد إجراءات مشاركة الثروات بين المتماثلين و يضمن الدستور الوطني حرية الاعتقاد و العبادة و ممارسة العبادات بالكامل لكل المواطنين السودانيين

*يتم تأسيس لجنة مراجعة دستورية وطنية خلال الفترة ما قبل الانتقالية تكون مهمتها الأولى وضع مسودة إطار دستوري و قانوني للحكم في المرحلة الانتقالية و تدعم اتفاق السلام

*يتم خلال الفترة الانتقالية عملية مراجعة دستورية شاملة

الجزء " د " الأمن

يقر الطرفان بالآثار التدميرية للحرب، و يقدران الحجم الهائل للنازحين من أفراد الشعب السوداني و يدركان النتائج المأساوية للحرب سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية و تأثيراتها على السودان و المنطقة ، و يلاحظان الآثار المدمرة للحرب و الضحايا و عدم الاستقرار و ما أفرزته من معاناة و ضياع ، و يؤكدان تعطش الشعب السوداني للسلام و العدالة ، و يقران بضرورة التفاوض لايغاد وقف شامل لإطلاق النار لجلب السلام لشعب السودان ، و وضع صيغة تضمن الأمن و السلام و تطمئن المقاتلين في الجانبين و اتفقا على ما يلي:

*وقف شامل لإطلاق النار: سيتم التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار كجزء لا يتجزأ من هذه المفاوضات و ستبدأ المفاوضات الفنية حول آليات وقف إطلاق النار في اقرب وقت ممكن حتى يتسنى تنفيذ وقف إطلاق النار بعد التوصل للتسوية السياسية مباشرة ، و ستتناول اتفاقية وقف إطلاق النار القيود و النشاطات المسموح بها و واجبات و التزامات الأفراد في كل من الجيشين المعنيين ، إضافة إلى جداول زمنية و مواقع جغرافية و أسئلة ذات علاقة بالمسألة كما اتفق الطرفان على الاستعانة بإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في تنفيذ الاتفاق

*وقف الأعمال العدوانية حتى يتم الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، و سيتم الاتفاق بشان تعليق الأعمال العدوانية في المرحلة المناسبة من المفاوضات

*مبادئ الفصل بين القوات: سيتم فصل القوات التابعة للطرفين أو أي قوات أخرى تحت إمرتهما ، بما في ذلك الأفراد غير النظاميين و المليشيات و وضعها في قواعد منفصلة خلال الفترة الانتقالية ، و سيتفق الطرفان على مناطق هذه القواعد و حجم القوات التي سيتم وضعها فيها خلال التفاوض حول الوقف الشامل لإطلاق النار المشار إليه أعلاه

*مجلس التنسيق العسكري المشترك: يقوم الطرفان خلال الفترة الانتقالية بتشكيل مجلس تنسيق عسكري مشترك يتولى المهام المتعلقة بالسيطرة و التدريب و التجنيد و الإمدادات و الأوضاع العامة و يحدد النشاطات المسموح بها للقوات

*أسس إنشاء جيش قومي بعد الفترة الانتقالية / الاستفتاء: يوافق الطرفان على بذل الجهد بنهاية الفترة الانتقالية لإنشاء قوات مسلحة قومية موحدة بعد الأخذ في الاعتبار احتياجات التجنيد و المواقع بالقواعد الإقليمية

*التطمينات و معاملة المقاتلين: أن يتم إخطار القوات العسكرية المعنية بكل ما يتصل بالبرنامج و التكامل و إعادة الانتشار و أن يؤكد تطمينها بكل ما يتصل بذلك و بتلقي أفرادها معاملة كريمة

*المساواة في معاملة المقاتلين: اتفق الطرفان بأن تكون هناك مساواة في التعامل بين أفراد كل من القوتين العسكريتين في ما يتصل بالمخصصات و الرعاية الطبية و التعويض عن الإصابة

و سيتفق الطرفان على عدد و مواقع المقاتلين بما في ذلك القوات غير النظامية و الميليشيات تحت إمرة كل من الطرفين

*نزع الألغام: أن تتعاون قوات الطرفين تعاونا تاما خلال عمليات نزع الألغام.

إضافة إلى الاتفاق حول قضايا الدين و الدولة و حقوق الإنسان.

المصدر: إجلال رأفت و آخرون السودان على مفترق الطرق بعد الحرب ... قبل السلام، ص 64، 74

ملحق رقم (11)

بنود اتفاقية السلام الشامل " نيفاشا " 2005م.

شملت الاتفاقية على ست فصول هي بروتوكول ماشاكوس ، تقاسم السلطة ، تقاسم الثروة ، حسم نزاع ابيي ، حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق ، الترتيبات الأمنية ، بالإضافة إلى مرفقين هما وقف إطلاق النار الدائم و الترتيبات الأمنية و وسائل التنفيذ و الملاحق ، وسائل التنفيذ و جدول التنفيذ الشامل و الملاحق.

أولا: قسمة السلطة:

جاء هذا ليؤكد على ما جاء في بروتوكول ماشاكوس بشأن تقاسم السلطة و هياكل الحكم الحكومية الحكومة القومية ، حكومة جنوب السودان ، الولايات الأخرى و تم الاتفاق على:

1: الإقرار بسيادة الأمة المجسدة لشعبها و حاجة حكومة الجنوب و الولايات الأخرى للحكم الذاتي.

2: وضع معايير قومية تعكس وحدة الوطن و تنوع شعبه.

3: السعي إلى تعزيز رفاهية الشعب و حماية حقوقه و حرياته.

4: الاعتراف بضرورة مشاركة الجنوبيين على كافة مستويات الحكم تعبيرا عن الوحدة الوطنية.

5: السعي لتحقيق الحكم الراشد، و الخضوع للمساءلة و الشفافية و الديمقراطية و سيادة حكم القانون.

6: اعتماد قوانين انتخابية عادلة مع كافة حرية إنشاء الأحزاب السياسية.

كما نصت الاتفاقية أيضا على ضرورة أن تحترم جمهورية السودان معاهدات حقوق الإنسان مثل العهد الدولي للحقوق السياسية و المدنية

ثانيا: اقتسام الثروة:

اتفق الطرفان على أن تقسم ثروة السودان على نحو متكافئ وأن يكفل هذا التقسيم تعزيز الحياة و الكرامة و الظروف المعيشية لكل المواطنين، و أن جنوب السودان يواجه احتياجات ملحة ليضطلع بأعباء الحكومة الأساسية و يتمكن من بناء الإدارة المدنية و يعيد تأهيل البنية الأساسية، و أن جنوب السودان و مناطق أخرى مثل جبال النوبة و جنوب النيل الأزرق و آبيي و المناطق المتأثرة بالحرب ، يجب أن تصل إلى نفس معدل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الولايات الشمالية كما ناقش هذا الاتفاق ملكية الأراضي و الموارد الطبيعية.

كما نص الاتفاق على اقتسام العائدات غير البترولية و وضح على سبيل الحصر المصادر التي يحق للحكومة القومية إصدار تشريعات و فرض و جمع ضرائب و عائدات منها و كذلك الحال بالنسبة لجنوب السودان و حكومات الولايات.

نص كذلك على إنشاء صندوق الإعمار و التنمية لجنوب السودان بهدف طلب و تعبئة و جمع الأموال من المانحين الدوليين و المحليين و إنفاق هذه الأموال على إعمار و إعادة تأهيل البنية التحتية للجنوب.

ثالثا: حسم نزاع آبيي:

توصل الطرفان إلى اتفاق بشان حسم النزاع حول آبيي عرف الاتفاق المنطقة بأنها هي منطقة مشيخات دينكا نقوك التي حولت إلى كردفان في 1905م و عرفها بأنها جسر بين الشمال و الجنوب يربط شعب السودان أكد الاتفاق على إعطاء آبيي وضعا إداريا خاصا

بأن تدار بواسطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان آبيي و إلى حين انتخاب هذا المجلس تعين الرئاسة أعضاء أول مجلس.

كما اتفقا الطرفان على أن تقسم صافي عائدات البترول من آبيي إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية بحيث يكون للحكومة 50% ، حكومة جنوب السودان 42% ، بحر الغزال 2% ، غرب كردفان 2% ، محليا مع دينكا نقوك 2% ، محليا مع المسيرية 2%

رابعا: حسم النزاع في جنوب كردفان / جبال النوبة و النيل الأزرق.

توصل الطرفان إلى هذه الاتفاقية في 26 ماي 2004م أكد الاتفاق على أن المواطنة هي أساس الحقوق لكل المواطنين السودانيين بصرف النظر عن العرق أو الدين كما اعترف بالتنوع الثقافي و الاجتماعي للسودان كمصدر قوة و وحدة شدد الطرفان على ضمان حقوق الإنسان و حرياته الأساسية على تطوير و حماية التراث الثقافي المتنوع و اللغات المحلية لمواطني الولاية و تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية بالولاية و يكون هيكل الولاية طبقا للاتفاق على النحو التالي:

السلطة التنفيذية و تتكون من حاكم والي الولاية و مجلس وزراء الولاية و الحكومة المحلية بالإضافة إلى الهيئة التشريعية للولاية و الهيئة القضائية للولاية و قد حدد الاتفاق مهام السلطات الثلاث بالتفصيل ، كما انشأ الاتفاق مفوضية أراضي الولاية و التي تقوم بتنظيم حيازة الأراضي و استخدامها بالتنسيق بين الحكومة القومية و حكومة الولاية.

كما نص على الصلاحيات التنفيذية و التشريعية الحصرية للولايتين و كذلك الصلاحيات المشتركة بين الحكومتين القومية و الولائية بالإضافة إلى السلطات المتبقية و التي نص الاتفاق على أن تمارس وفقا لطبيعتها كما حدد الاتفاق مصادر إيرادات الولاية.

خامسا: الترتيبات الأمنية:

في 25/ 9 /2003م توصل الطرفان إلى اتفاق الترتيبات الأمنية و قد جاء في الاتفاق أن الجيش السوداني في حالة اختيار الجنوبيين للوحدة يتكون من القوات المسلحة السودانية و الجيش الشعبي لتحرير السودان.

و خلال الفترة الانتقالية تظل القوتان منفصلتين ، على أن يتفق الطرفان على مبادئ التخفيض النسبي لقوات كلا الجانبين بعد إتمام ترتيبات وقف إطلاق النار الشامل

كما نص الاتفاق على وقف لإطلاق النار يكون مراقبا دوليا و تتم دراسة تفاصيل اتفاق وقف إطلاق النار بواسطة الطرفين إلى جانب الوسطاء من الإيقاد و الخبراء الدوليين.

أما فيما يتعلق بإعادة الانتشار أشار الاتفاق إلى انه فيما عدا القوات المشتركة فان بقية القوات المسلحة السودانية المنتشرة حاليا في الجنوب يتم إعادة نشرها شمال الحدود الجنوبية الشمالية تحت مراقبة دولية خلال عامين و نصف من ابتداء فترة ما قبل الفترة الانتقالية، و مما عدا القوات المشتركة، فان بقية قوات الجيش الشعبي المنتشرة حاليا في جبال النوبة و جنوب النيل الأزرق تتم إعادة نشرها جنوب الحدود الجنوبية الشمالية.

يكون حجم و انتشار الوحدات المشتركة طول الفترة الانتقالية حسب ما يلي:

1: جنوب السودان أربعة و عشرون ألفا 24.000

2:جبال النوبة ستة آلاف 6,000

3:جنوب النيل الأزرق ستة آلاف 6.000

4:الخرطوم ثلاث آلاف 3.000

و تتم إعادة نشر قوات الجيش الشعبي من شرق السودان إلى جنوب الحدود الجنوبية الشمالية خلال عام واحد من ابتداء فترة ما قبل الفترة الانتقالية.

كما نص الاتفاق على إنشاء مجلس دفاع مشترك تحت رئاسة الجمهورية و يقوم هذا المجلس بالتنسيق بين القوتين و قيادة الوحدات المشتركة. (للمزيد انظر بهاء الدين مكاوي،ص 325.)

من خلال الاتفاقية يمكن القول بأن هذه الاتفاقية حققت وقف إطلاق النار و لم تحقق السلام الشامل

المصدر: بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 325، 337.

المصادر و المراجع

أولا: المصادر:

1. البشير محمد عمر، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900م – 1969م**، ترجمة: هنري رياض و آخرون، مراجعة: نور الدين ساني، الدار السودانية للكتب للطباعة و النشر و التوزيع، الخرطوم، السودان، 1980.

2. جراهم توماس، **السودان الصراع من أجل البقاء 1984م – 1993م**، ترجمة: الزبير الطيب المنصور، مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.

3. أبو راس نور تاور كافي، **أزمة الدولة في السودان و مشروع التغيير الليبرالي**، مطبوعات مركز الفكر الحر، السودان، 2010.

4. شقير نعوم، **تاريخ السودان**، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1981.

ثانيا: المراجع

أ: الكتب باللغة العربية:

5. الأقداحي هشام محمود، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011.

6. بكر محمد إبراهيم، **المدخل إلى تاريخ السودان القديم**، مكتبة الإسكندرية، مصر (ب.س)

7. ثابت محمد، **جولة في ربوع إفريقيا**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط2 .1936

8. جبران عيسى، **أعظم الشخصيات في التاريخ، سياسية – علمية – اجتماعية – فلسفية – دينية**، مراجعة: عبد الجليل مراد، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

9. جلال رأفت و آخرون، **السودان على مفترق الطرق بعد الحرب... قبل السلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، الدوحة، قطر، 2006.

10. جلال رأفت و آخرون، **انفصال جنوب السودان " المخاطر و الفرص**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الدوحة، قطر، 2012.

11. الجمل شوقي عطا لله، عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، **تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

12. الجمل شوقي عطا لله، عبد الرزاق عبد الله إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر** دار الزهراء للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 2002.

13. جوان جوزيف، **الإسلام في ممالك و إمبراطوريات إفريقيا السوداء**، ترجمة: مختار السوفي، دار الكتب الإسلامية للنشر و التوزيع، بيروت، 1981.

14. حافظ صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة الكويت 1982.

15. حسني إيناس البهيجي، **تاريخ الوطن العربي، دول شمال إفريقيا(** السودان – مصر – ليبيا – تونس – الجزائر**)**، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، الجزء الثاني، 2010.

16. حمد النور و آخرون، انفصال جنوب السودان" المخاطر و الفرص"، الهيئة العامة للاستعلامات، المكتبة الإفريقية، قطر، المجلد11، 2013.

17. أبو خليل شوقي، **أطلس دول العالم الإسلامي، (جغرافي – تاريخي – اقتصادي)**، ط2 دار الفكر، دمشق، 2003.

18. دي سميث أنتوني، **الرمزية العرقية و القومية مقاربة ثقافية**، ترجمة: أحمد الشيمي المركز القومي للترجمة، مصر، 2014.

19. الزيدي مفيد، **التاريخ العربي بين الحداثة و المعاصرة**، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2010.

20. السروجي محمد محمود، **دراسات في تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر**،(ب. د. ن)، الإسكندرية، مصر، 1998.

21. أبو السعادة أحمد، **السودان و آفاق المستقبل**، الهيئة العامة للكتاب للنشر و التوزيع سوريا، 2010.

22. شاكر محمود، **السودان**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1981.

23. الشكري أحمد، **الإسلام و المجتمع السوداني إمبراطورية مالي 1230م – 1430م** المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1999.

24. الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، عين الدراسات للأبحاث الإنسانية و الاجتماعية (د. ب . ن)، 1996.

25. صباح محمد محمود، **جغرافية الدول الإسلامية**، دار الأمل للنشر و التوزيع، عمان (د. س .ن)

26. صبور محمد صادق، **مناطق الصراع في إفريقيا**، دار الأمين للطباعة، (د. ب.ن) 2006 طه ياسين نمير، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار الفكر، عمان، 2010.

27. عبد الله عبد الماجد إبراهيم، **الغرابة الجماعات التي هاجرت من غرب إفريقيا و استوطنت سودان وادي النيل و دورهم في تكوين الهوية السودانية**، دار الحاوي للنشر و التوزيع، (د. س)، 1998.

28.عبد الرحمان حمدي، محمد مهدي عاشور، **المسلمون و مشكلات التعددية الدينية و الإثنية في جنوب السودان**،(ب. د. ن)،(د. س.ن)، 2002.

29. عبد الجبار محمد خضر، **العلاقات السودانية الإثيوبية، الماضي، الحاضر**، المستقبل

مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، 2008.

30. عبد العاطي ربيع، **دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات**، دار القومية العربية للثقافة و النشر، (د . س. ن).

31. عبوش أحمد صالح، عمر المهدي الحيالي، **تاريخ القضايا و الأقليات الإسلامية المعاصرة**، دار الفكر للنشر، عمان، 2015.

32. عطية ماهر شعبان، **مشاكل إفريقيا المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع مصر، 2011.

33. عقلة محمد احمد المومني، عبد علي الخفاف، **جغرافية القارات (آسيا– أوروبا – إفريقيا – أمريكا الشمالية – أمريكا الجنوبية– استراليا و نيوزلندا و جزر المحيط الهادي)**، دار الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1998.

34. أبو قرون يوسف، **قبائل السودان الكبرى**، (ب.د. ن)،(د. س. ن)

35. القوزي محمد علي، **في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، دار النهضة العربية بيروت،2006.

36. المحيشي مصطفى عبد القادر و آخرون، **جغرافية القارة الإفريقية و جزرها**، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، ليبيا، 2000.

37. مختار موسى عبده، **مسألة الجنوب و مهددات الوحدة في السودان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

38. مختار عبده موسى، **العلاقات السودانية – الأمريكية على مفترق الطرق**، المستقبل العربي، بيروت، 2005.

39. المديني توفيق، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال**، مكتبة الأسد دمشق، 2012.

40. مسعد بولس، **الحبشة و إثيوبيا في منقلب من تاريخها**، (د. ب. ن)، (د. س)

41. مظفر محمد الأدهمي ، **تاريخ الوطن العربي المنهج و الوقائع**، دار آية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

42. مكاوي بهاء الدين محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان " نيفاشا نموذجا**"، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، 2006.

43. ممداني محمود، **دارفور منقذون و ناجحون السياسة و الحرب على الإرهاب**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

44. وهبان أحمد، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات و الجامعات و الحركات العرقية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1997.

ب: المجلات و المقالات:

1: المجلات:

45. حسب الله النور، **قضية جنوب السودان ... النشأة و التطور**، مجلة الوعي، العدد 286، 2010، لبنان.

46. أبو حسن ياسر، **تلاقي آثار انفصال الجنوب عن الشمال على أزمة دارفور و الدور الذي يجب أن تقوم به مصر و حكومة شمال السودان**، مجلة قراءات افريقية، العدد 8 2011، المنتدى الإسلامي.

47. حسين عبيد منى، **منظمة الإيقاد و دورها في مواجهة النزاعات الإفريقية مشكلتا جنوب السودان و الصومال أنموذجا**، مجلة العلوم السياسية، العدد 11، 2002، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

48. حسين فتحي علي، **أزمة العلاقات السودانية الإريترية**، مجلة السياسة الدولية العدد115، 1994، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

49. حيدر إبراهيم، **الجبهة القومية الإسلامية من المعارضة إلى السلطة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 1997،128، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

50. الخطيب دريد، محمد أمير الشب، **جنوب السودان الجذور و التطورات و التداعيات** مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد27، 2012، جامعة حلب.

51. دي مانيال يوناس بول، **الإسلام و المسلمون في جنوب السودان و التوقعات المستقبلية**، مجلة قراءات افريقية، العدد 12، 2012، المنتدى الإسلامي.

52. راضي أشرف، **إدارة العلاقات السودانية الغربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد128 1997، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

53. رسلان هاني، **أزمة السودان و اتفاق ماشاكوس: لأطر جديدة للتفاعل**، مجلة السياسة الدولية، المجلد37، العدد 150، 2002، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية القاهرة.

54. ، زكريا أحمد، تقرير انعكاسات انفصال الجنوب السوداني على مصر، مجلة أفاق افريقية،المجلد10، العدد36، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر.

55.زين العابدين أمين أحمد، **اتفاقية السلام الشامل و خلفية الصراع الإيديولوجي بروتوكول ماشاكوس**، المجلة السودانية، العدد7، 2008، السودان.

56. سداد مولود سبع، **البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان أبيي نموذجا**، مجلة دراسات دولية، العدد47، 2008، جامعة بغداد ، العدد93، 1998، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

57. سلامة معتز، **النظام السوداني من زاوية علاقاته العربية**، مجلة السياسة الدولية العدد115، 1994، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

58. صبحي مجدي، النفط و إنهاء الحرب الأهلية في السودان، مجلة السياسة الدولية المجلد37، العدد150، 2002، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

59. أبو عامود محمد سعد، **النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر**، مجلة السياسة الدولية، العدد128، 1997، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

60. عبد الجواد جمال، **محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري الإسلامي**، مجلة السياسة الدولية، العدد128، 1997، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

61.عبد الجواد عطية، **مشكلة جنوب السودان**، مجلة السياسة الدولية، العدد1،1961 مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

62.عبد الرحمان رانيا حسين، **خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا**، مجلة البيان العدد238، 2010، المنتدى الإسلامي.

63. عبد الرحمان حمدي حسن، **التدخل الدولي و أثره عربيا و إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد183، 2011، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

64. عبد الرحمان حمدي حسن، **سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان** مجلة قراءات افريقية، العدد8، 2011، المنتدى الإسلامي.

65. عبد الفتاح حمد الطاهر، **تاريخ العلاقة بين جنوب السودان و شماله**، مجلة قراءات إفريقية، العدد8، 2011، المنتدى الإسلامي.

66. عبد الوهاب أيمن السيد، **الأزمة السودانية المحددات و القيود**، مجلة السياسة الدولية، العدد132، 1998، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

67.عز الرجال عمر، **التكامل السوداني الليبي من زاوية علاقاته العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد101، 1990، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

68. الغزالي أسامة حرب، **الوحدة الوطنية و السلام في السودان**، مجلة السياسة الدولية

العدد91، 1991، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

69. أبو الفضل محمد، **النظام السوداني عنصر للتطور أو الاستقرار**، مجلة السياسة الدولية، العدد128، 1997، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

70. لواء طه المجدوب، **أزمة السودان و البعد الاستراتيجي و العسكري**، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، 1997، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

71. مالك محمد مصطفى، **التنصير في جنوب السودان**، مجلة الوعي، العدد286، 2010 لبنان.

72. منصور خالد، **الأزمة السياسية في السودان و طريق المستقبل**، مجلة السياسة الدولية.

73. وقيع الله حمودة شطة، **جنوب السودان بين المؤامرة و التخاذل**، مجلة قراءات سياسية العدد 6، 2010، المنتدى الإسلامي.

2: المقالات:

74. أبو بكر حسن، **اللغة العربية و الهوية الثقافية الحالة السودانية نموذجا**، جامعة القضارف، السودان.

75. بن نادي محمد الطاهر، **الإدارة البريطانية في جنوب السودان 1899م – 1955م** مجلة علوم الإنسان و المجتمع، العدد16، 2015، جامعة بسكرة، الجزائر.

76. شافعي بدر حسن، **التنصير المسلح في السودان، مجلة قراءات افريقية تحت عنوان التنصير في إفريقيا بين المد و الجزر**، العدد 12، 2012.

77.مكاوي بهاء الدين، **البناء السياسي و مستقبل الحكم في السودان**، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين، 2009.

ج: القواميس:

78. سعيفان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية عربي، انجليزي فرنسي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004.

79. عبد الفتاح إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية، العربي للنشر و التوزيع، مصر، 2008.

80. ابن منظور، معجم لسان العرب، الجزء الثامن، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1119.

د: الموسوعات

81. عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب و أجانب، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2001.

82. عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات، المكتبة الفكرية للنشر،(د . س).

83. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية الدولية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط4، 1999.

84. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية الدولية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط4، 1999.

85. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية الدولية، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط4، 1999.

86. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية الدولية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط4، 1999.

87. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية الدولية، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط4، 1999.

88. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية الدولية، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط4، 1999.

هـ: الرسائل و الأطروحات الجامعية:

89 . سلمات عمر، **الأزمة السودانية 1983م – 2005م، بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005م.

90. سي قدير جميلة، **الدولة القومية و النزاعات العرقية في إفريقيا، دراسة حالة: السودان** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة، فرع العلاقات الدولية، (د. س).

91. عبد الرحمان سلافة، **الصراعات في القارة الإفريقية، دراسة حالة: السودان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الخرطوم، 2005.

92. عودة إبراهيم يوسف حمادة، **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التخطيط و التنمية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2014.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

93 .Jennfer pekkine،Sudanse elites how the riverain groups a chieved politikal dominance and their impad on the sudanese state، 2009.

94. Federal research، Sudan a country study agroup of pyramids at meroe north of kartoum، 1991.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

95 . أيمن، مبتدأ يكشف... من هو الحكمدار [على الخط المباشر] متوفرة على الرابط http ://www.aljazzera.net اطلع عليه يوم 2016/04/22.

بادال رفائيل، الصراع في جنوب السودان [على الخط المباشر] متوفرة على الرابط

http//:www. aljzzeera.net اطلع عليه يوم 2015/12/23.

البنداري فريدة، تطور الحرب الأهلية السودانية من عام 1969م حتى استفتاء يناير 2011م [على الخط المباشر] متوفرة على الرابطhttp://www.aljazzera.net اطلع عليه يوم 2016/01/03.

97 . الشامي ابتسام، أزمة جنوب السودان أبعاد و آفاق، مجلة جمعية العلماء المسلمين في لبنان، العدد 146، 2014، [على الخط المباشر] متوفرة على

الرابط http://www.wahdaislamyia.org اطلع عليه يوم 2015/12/30. . يوسف

98.

99 . الورقة القطرية لجمهورية السودان، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014 [على الخط المباشر] متوفرة على الرابط

http://www.capecorg.org اطلع عليه يوم 12/25/ 2015.

الفهارس

فهرس الأعلام

– أ–

إبراهيم بابا نجيدا: ص 77.

احمد الميرغني: ص 76.

ارشيد كون ص 41

أسامة بن لادن: ص 92.

إسماعيل الأزهري: ص61

إسماعيل الخديوي: 17، 18،19

اسياس افورقي: ص 86.

أغري جادين: ص 64.

ألبير ايلر: ص 36، 40، 69.

ايزانا انوك: ص 40.

– ب–

بطرس غالي: ص 49.

– ج–

جابي شفيق: ص 94.

جعفر النميري: ص 65، 70، 73 ، 74...

جوزيف اودهو: ص 62.

جوزيف لاقو: ص69، 95.

جون دانفورث: ص 81، 102، 103.

جون قرنق: ص 70، 73، 74، 76،

78، 79، 87، 100، 101

جيف ميلينغتون: ص 103

جيمي كارتر: ص 101.

– ح–

حسن الترابي: ص80، 91 ، 92.

– ر–

روبرت اولكي: ص 103.

روجر ونتر: ص103

ريتشارد نكسون: ص 91.

– س–

سر الختم خليفة: ص 62.

سير هارود ماكمايل: ص 56

شارلي سنايدر: ص 103

- ص-

الصادق المهدي: 58، 63، 75...

- ع-

عبد اللطيف: ص 55

عمارة دنقس: ص 28.

عمر البشير: ص 65، 70 ، 73 ، 74.

- غ-

غوردن: ص 21، 42، 51.

-ف-

الفريق إبراهيم عبود: ص 61، 91.

-ك-

كارل كوم: ص 43.

كارلوس: ص 92.

-ل-

لام أكول: ص 77، 79.

اللورد كتشنز: ص 41، 50.

اللورد كرومر: ص 49.

لي ستاك الحاكم العام: ص 57.

- م-

مايكل ميللر: ص 103

محمد المهدي: ص 20، 22.

محمد علي: ص 16، 17، 40.

محمد محجوب: ص 64.

مصطفى عثمان: ص 80.

معمر القذافي: ص 88.

ملنر: ص 54.

منغستو: ص 77، 88.

- ن-

نيال كمبوني: ص 44.

- و-

وليم يونج: ص 6

فهرس الأماكن

أعالي النيل: ص 9، 13، 30، 33، 34، 62، 70، 80، 85

البحر الأحمر: ص7، 10، 11، 12، 29، 48، 84

بحر الغزال: ص 09، 30، 34، 40، 62، 70، 80

توريت: ص 34، 60

جنوب السودان: 30، 34، 35، 36، 59،55.....

الخرطوم: ص39،18،10، 51، 66،59، 86 ، 92...

دارفور:40،18، 55، 76

الدينكا: ص 30، 31، 32، 37 ، 55،40، 69...

دنقلة: ص 43،18،8

السلطنة الزرقاء: ص 28

سنار:11 ، 15، 17، 18

سواكن: 11، 51

السودان: ص7، 8، 11، 12، 13...

الشلك: 32، 31، 37، 40، 55...

الفونج: ص 28

كردفان: ص 13،10، 28، 30، 85

كمبالا: ص 63

ملكال: ص 9، 32، 82

نهر عطبرة: ص 29

نهر السوباط: ص 09

النوبة: ص 8، 9 ،11، 12

النوير: ص 30، 31، 32، 37،40

النيل الأبيض: ص 10، 31، 32، 40

النيل الأزرق: ص 10، 28، 55، 85

فهرس الملاحق:

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
رقم01	خريطة توضح الموقع الجغرافي للسودان	110
رقم02	خريطة توضح موقع الجنوب في الدولة السودانية	111
رقم03	خريطة توضح نوزع القبائل الكبرى في السودان	112
رقم04	خريطة توضح توزع القبائل في جنوب السودان	113

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
رقم 05	جدول يوضح التعدد اللغوي في جوب السودان	114
رقم06	جدول يوضح التعدد القبلي في جنوب السودان	115

فهرس الاتفاقيات:

رقم الاتفاقية	العنوان	الصفحة
رقم07	اتفاقية الحكم الثنائي للسودان	118-116
رقم08	اتفاقية أديس أبابا	120- 119
رقم09	اتفاقية السلام في الخرطوم	122- 121
رقم10	اتفاقية ماشاكوس	123
رقم11	اتفاقية السلام الشامل نيفاشا	127 - 124

فهرس الموضوعات

الصفحة

الشكر و العرفان..

قائمة المختصرات..

مـقدمة..أ – و

الفصل التمهيدي: لمحة عامة عن السودان..........................08 – 23

أولا: الموقع الجغرافي للسودان و معنى المصطلح................ 08– 13

ثانيا: أهمية السودان..13 – 14

ثالثا: خلفية تاريخية عن السودان....................................15 – 23

الفصل الأول: التعدد العرقي في السودان و جنوبه و دوره في إثارة الصراع..25 – 46

أولا: التركيبة العرقية في السودان عامة و الجنوب خاصة..........24 – 33

ثانيا: أسباب الصراع العرقي في جنوب السودان....................34 – 39

ثالثا: الإرساليات التبشيرية و دورها في تعميق الفوارق بين الشمال و الجنوب...40 – 46

الفصل الثاني: أزمة جنوب السودان 1983م – 2002م.............48 – 81

أولا: الجذور التاريخية للأزمة... 47 – 65

ثانيا: أسباب الأزمة.. 66 - 69

ثالثا: تطورات الأزمة.. 73 - 81

الفصل الثالث: الأطراف الإقليمية و دورها في التأثير على أزمة جنوب السودان... 82 - 103

أولا: دور دول الجوار في تفاقم الأزمة....................................82 - 90

ثانيا: دور الدول الدولية في التأثير على الأزمة............... 91- 97

ثالثا: اتفاقية السلام الشامل و دور أمريكا في إنهاء الصراع....... 98 - 103

الخاتمة.. 105- 107

الملاحق... 109 - 132

المصادر و المراجع .... 134 -144

الفهارس...146 - 152

فهرس الأعلام..146 - 149

فهرس الأماكن..150- 151

فهرس الملاحق.. 152

فهرس الموضوعات.. 154 - 155